التنظيم الاجتماعي القبلي ومعوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية
دراسة إثنوجرافية لحالة (شلاتين وأبورماد وحلايب)

علي الدين عبد البديع القصبي(*)

الملخص

تطرح الدراسة الاثنوجرافية الراهنة فكرة الاهتمام بالتنظيم الاجتماعي القبلي في ضوء علاقته بمعوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية في (شلاتين وأبورماد وحلايب)، بوصفها مناطق هامشية، توارى الاهتمام بتنميتها في فترات زمنية منصرمة،وعليه، تحاول الوقوف على طبيعة التنظيم الاجتماعي القبلي السائد، وفهم دوره في دفع عجلة التنمية، أو إعاقتها في المناطق الحدودية، وكذلك رصد معوقات التنمية ذاتها، وتقديم مقترحات لتذليلها.

الكلمات المفتاحية

التنظيم الاجتماعي القبلي، المناطق الحدودية، معوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية.

Tribal social organization and Obstacles to the development of Egyptian border areas
Abu Ramad and Halaib)،An Ethnographic Case Study of (Shalatin

Dr. Ali-Eddin Abdel Badee El Qasbi
، Faculty of Arts،Lecturer at Sociology Department
South Valley University

Abstract

The current ethnographic study is mainly interested in the idea of tribal social organization in light of its relationship with the obstacles that face the development of Egyptian border areas (Shalatin، Abu Ramad and Halaib)، since they are regarded as marginal areas. Accordingly، the study aims at the real investigation of the prevailing social and tribal construction in the concerned area as well as understanding its role in pushing forward or even hindering the development. In addition، the study is interested in monitoring the various obstacles to the development and attempts to figure out precise solutions to solve theseobsatcles.

Keyword

Tribal social organization،Border areas، Obstacles to the development of Egyptian border areas.

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة جنوب الوادي.

مدخل إلى مشكلة الدراسة، وخطة تناولها:

للمناطق الحدودية طبيعة متفردة تجعل شكل وجود الدولة القومية أو بالأحرى ممارستها لسلطتها يأخذ طابعاً خاصاً لا تمارسه في مناطق أخرى من نفس الدولة (عهود وافي وأيمن أبو العلا، ٢٠١٧: ١٢٥). وخلال القرن الرابع عشر الميلادي كتب العلَّامة العربي «ابن خلدون» في مقدمته: «أن الدولة في مركزها أشد مما يكون في الطرف والنطاق» (عبدالرحمن بن خلدون، ١٩٩٢: ٢٩١). وحذَّر من أن الدولة الضعيفة «تأخذ في التناقص من جهة الأطراف» أي في مناطقها الحدودية أولاً، حيث تُهدَّد الحدود وتتقلص معها سُلطة الدولة. لقد كان «ابن خلدون» مُنَظِّراً اجتماعيًاسابقًا لعصره، حيث استطاع تصور «الحدود» كمُكَوِّن سياسي قبل زمن طويل من ظهور مفهوم الحدود كما نعيه اليوم. وقد ركَّز في نظرته السوسيولوجية «للمنطقة الحدودية» على العلاقة السياسية بين مركز السُلطة والأطراف – أي الأراضي الهامشية جغرافيًا والخاضعة لهذه السُلطة. وحتى يومناهذا، مازالت هذه المقولات التحليلية الهامة قائمةً نفسر من خلال أدبياتها طبيعة التحديات التي تواجه الدول في مناطق أطرافها الحدودية. حيث تمثل– نظرًا لسهولة الاختباء بها – أرضًا خصبة لنشأة التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة التي تعي جيدًا حالة الواقع الاجتماعي والتنموي الهش في المناطق الحدودية،مما يمثل لها فرصة تاريخية لوضع موطئ قدم فيها، ومن ثم عدم استبعاد فرضية التوغل صوب الداخل تدريجيًا. لذا فإن مساعي الحكومات العربية تشديد حزام أمني على حدودها لا يكفي؛ لأن المشكلة قد لا تنحصر فقط في الحلول الأمنية بقدر ما تكمن في تحصين هذه المناطق الحدودية ذاتها من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية.

وثمة حقيقة هامة جديرة بالذكر وهي أنك عندما تذهب إلى الحدود المصرية، وترى بنفسك أحوال الناس ومستويات معايشهم شئ، وعندما تقرأ أو تسمع عنهم من الآخرين شيئ مختلف!. إن تلك المناطق المنتشرة بطول حدودنا تمتلك من الخصوصية والأهمية السياسية والاقتصادية والوطنية ما يجعل من الضروري، بل ومن الحتمي– أيضًا –التعامل معها بجدية واجبة، لمكانتها وأهميتها المتعاظمة، وذلك بوصفها بوابة أمننا القومي، وبوصفها – في الوقت نفسه – قنابل موقوتة يجب علينا جميعًا العمل على نزع فتيلها، وإعادة تأهيلها لكي تصبح قوة وطنية فاعلة، قبل أن تصبح – كما كانت لسنوات طويلة – سلاحًا في أيدي أعدائنا،كنتيجة لمسلسل الإهمال والجهل الرسمي الذي استمر عقودًا! (أشرف عامر، ٢٠١٥: ٧).

إذ تأسس تاريخيًا نمط من التنمية العرجاء الممزقة احتضنت مراكز الدولة، ونهرت هوامشها » (أماني مسعود ، ٢٠١٤: ١٨)، فالاختلال التنموي في مصر له بُعدًا مكانيًا واضحًا، فإذا تخيلنا هرمًا للتنمية يتمتع أعلاه بمعدلات أفضل نسبيًا للتنمية، بينما تعاني قاعدته من الحرمان والتهميش مقارنةً بغيرها، سنجد أن قاعدة الهرم دومًا من نصيب الصعيد والمحافظات الحدودية»» (هناء عبيد

، ٢٠١٤: ٢٨). وبالتالي، المسألة مرتبطة بكيفة تخطيط الدولة لتحقيق التنمية المستدامة؟ وهل تسعى لاستثمار كافة مواردها.بما في ذلك تلك التي توجد في المناطق الحدودية على نحوتتحول معه هذه المناطق من كونها عبئًا أمنيًا إلى ثروة اقتصادية» (إيمان رجب ، ٢٠١٧: ٥).

تميل كتابات حديثة إلى التأكيد على أن نمط اهتمام الدولة المصرية ودرجته بالمناطق الحدودية يعطيان مجموعة من الدلالات المهمة للمواطن والمجتمع والدولة نفسها، فهي من ناحية تمثل مطلبًا لترسيخ مفهوم المواطنة ، وتجاوزًا لمشاعر الإنعزال والحرمان الذي غلَّف علاقة بعض قاطني تلك المناطق تجاه الدولة، وتأكيدًا علي الحق في التنمية وتوفير الأمن الإنساني، ومن ناحية ثانية، تعطي رسالة مجتمعية لعدالة التوزيع وتحقيق العدالة الجغرافية، وتعميق مفهوم السلم الاجتماعي بين جميع شرائع وفئات المجتمع.ومن ناحية ثالثة، تعبرعن مضمون وفلسفة الدولة المصرية التي يراد بناؤها، كدولة حديثة مرتكزة علي رعايتها لمواطنيها وداعمة لقيمة العدالة والمحافظة على مقدرتها وتنميتها كسبيل للنهوض» (أيمن عبدالوهاب،٢٠١٤: ٧).

إن القضية الجوهرية في مصر تكمن في مشكلة التنمية، وتحقيقها على أرض الواقع يعني طرح حلول ناجحة وناجزة لمشاكلها، وأن من يستهدف مصر يستهدفها بإعاقة العملية التنموية بها، ولا سيما في المناطق الحدودية لأن فشلها سوف يقلل من قوة الأمن القومي. وتؤكد التجارب الدولية على أن تهميش المناطق الحدودية للدولة لن يحل ما تعانيه من مشاكل، وأن اتخاذ سياسات الربط والتشبيك اقتصاديًا بين المناطق المختلفة دون تمييز أو تحيز، خطوات واجبة من الدولة لتنمية الأطراف المهمشة.

ولعل واحدة من أهم معضلات التنمية في أي دولة (نامية أو متقدمة) هي قدرتها على دمج أطرافها الحدودية في العملية السياسية والاقتصادية، بمايكفل تطويرها وتنميتها بشكل متوازٍ مع باقي أقاليم الدولة (أحمد عبدربه ، ٢٠١٤: ٧٣). ووفقًا لذلك، فإن قضية معوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية الجنوبية من المشاكل الجذرية التي تواجه الدولة المصرية الحديثة في الفترة الراهنة، حيث عانت تلك المناطق الحرمان، وارتضت مجبرة بالعزلة الاجتماعية والثقافية عن بقية المجتمع القومي، نتيجة أوضاع بيئية ومكانية تحيط بها، وظروف سياسية واقتصادية قاسية أثرت في تدني فرص ونوعية الحياة للسكان قاطنيها.

لقد انصرفت عن تلك المناطق الحدودية جهود التنمية، ولم يلتفت إلى مشكلاتها المسئولون والمجتمع الدولي، وتراكمت فيها الهامشية، إضافة إلى العزلة الشديدة التي عاشتها جغرافيًا واجتماعيًا، مما زاد في تكريس التخلف الاجتماعي والحضاري، ولتصبح تنميتها تحديًا ومسئولية ملقاة على عاتق التنفيذيين والمخططين وعلماء العلوم الاجتماعية كافة (جيهان حسن مصطفى، ٢٠٠٨: ٧٠)، وعلماء الاجتماع على وجة الخصوص، فتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الحدودية كفيل باحتواء المخاطر

والتهديدات التي تطرحها على الأمن القومي.

في ضوء ما سبق، تطرح الدراسة الأثنوجرافية الراهنة فكرة الاهتمام بفهم التنظيم الاجتماعي القبلي في ضوء علاقتة بمعوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية في (شلاتين وأبورماد وحلايب)، باعتبارها مناطق هامشية، تواري الاهتمام بتنميتها في فترات زمنية منصرمة، حيث غاب الحديث الرسمي عن تطويرها عقودًا طويلة، وتحولت إلى مسكوت عنه.

هذا وينحصر جدول أعمال الدراسة الراهنة في: مدخل إلى مشكلة الدراسة، وخطة تناولها، وخاتمة، وقائمة المراجع، وسبعة عناصر هي: أولاً: المشكلة، والأهمية، والأهداف وتساؤلات.ثانيًا: الأدبيات السابقة. ثالثًا: المفاهيم الإجرائية والإطار النظري. رابعًا: الإجراءات المنهجية. خامسًا: التنظيم الاجتماعي القبلي.سادسًا: معوقات تنمية المجتمع المحلي الحدودي في شلاتين وأبورماد وحلايب.سابعًا: النتائج العامة والتوصيات، والأوليات البحثية المستقبلية. وخاتمة.

أولاً: المشكلة، والأهمية، والأهداف والتساؤلات:

(١): مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في الاهتمام بالتنظيم الاجتماعي القبلي في ضوء علاقتة بمعوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية في(شلاتين وأبورماد وحلايب)، والوقوف على طبيعة المعوقات ذاتها التي تحد من تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة لهذة المناطق المصرية، وطرح مقترحات لتذليل تلك المعوقات.

(٢): أهميته الدراسة، ومبررات اختيارها:

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من عدة مبررات يمكن حصرها على النحو الآتي: فيما يتصل بالجانب «النظري/المعرفي»: تستمد الدراسة أهميتها العلمية من حيوية الموضوع الذي تتناوله، وندرة الدراسات السوسيولوجية التي تصدت له بالاهتمام، مما يسهم في الإثراء المعرفي، وبذلك تسد ثغرة ، وتعالج الندرة النسبية لدراسته التي أجريت حول موضوع معوقات تنمية المجتمعات الحدودية برؤية سوسيولوجية، أو من حيث التوصل إلى نتائج معرفية ومؤشرات عيانية واقعية تسهم في تطوير مفهومي: المناطق الحدودية، ومعوقات تنمية المناطق الحدودية، وتأطير وصياغة مدخل سوسيولوجي دقيق ومنظم حولهما، ومن ثم الإضافة النظرية. وعلى«المستوى العملي التطبيقي»: تبرز أهميتها على المستوى المصري عامة، حيث تمثل حالة لبيان الملامح البنيوية لمعوقات تنمية المناطق الحدودية، وتلفت نظر المهتمين بأدبيات تنميتها إلى أهمية رصد وتحليل المخاطر المجتمعية بما تمثله من تحديات تقف عقبة في سبيل إنجاز برامج تنمية هذه المجتمعات المحلية النائية.

ومما يزيد من أهمية تناول موضوع هذه الدراسة أيضًا، اتساع حجم مناطق الحدود المصرية

حيث تمتد حدود مصر الشمالية على طول ساحل البحرالمتوسط بطول ٩٥٥كم٢، ومن الغرب مع ليبيا بطول حوالي ١١١٥كم٢، ومن الجنوب مع جمهورية السودان بحوالي ١٢٨٠كم٢، ومن الشرق على طول مع ساحل البحر الأحمر بطول حوالي ١٩٤١كم٢، ومن الشمال الشرقي بطول ٢٦٥كم٢(شريف رأفت ، ٢٠١٧ : ٨-٩)،كما تتضح مدى وطأة معوقات تنمية المناطق الحدودية عندما نجد أن مساحة المحافظات الحدودية نحو ٨٠% من إجمالي مساحة مصر (دينا وفا، ٢٠١٤ : ٦٧) التي تواجه مثل هذه التحديات، ليس لكبر مساحتها فحسب، وإنما أيضًا بسبب عدم وجود دول متماسكة على الجانب الآخر،ما يجعل مصر الطرف الرئيس الذي يتحمل عبء تأمين هذه المناطق الحدودية وتنميتها اقتصاديًا (إيمان رجب، ٢٠١٧ : ٥).

(٣): أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تنطلق الدراسة من هدف رئيسي يتمثل في محاولة فهم ملامح التنظيم الاجتماعي القبلي في ضوء علاقته بمعوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية في (شلاتين وأبورماد وحلايب)، والوقوف على طبيعة المعوقات ذاتها التي تحد من تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة لهذه المناطق المصرية، مع طرح مقترحات لتذليل تلك المعوقات.

ويمكن ترجمة هذا الهدف في تساؤل رئيسي مؤداه: ما ملامح التنظيم الاجتماعي القبلي في ضوء علاقته بمعوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية (شلاتين وأبورماد وحلايب)؟. ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس، تساؤلات فرعية أخرى تدور حول:

(١): ما طبيعة التنظيم الاجتماعي القبلي السائد؟: من حيث (الملامح الأيكولوجية لمناطق الدراسة الميدانية الحدودية، والقبائل الكبرى المستوطنة فيها: الأصول والانتشار، والتوزيع القبلي الإقليمي: ومشايخ المنطقة، وكيفية اختيارهم، ومكانتهم، ومهامهم، الزواج الداخلي القرابي، والأرض وملكياتها، وخصوصية الاستيطان وطبيعة التعايش، وتنظيم المجتمع، وقانون القبيلة، والتركيب الديموجرافي والاثنوجرافي وخصائصه، والأنماط الاقتصادية للتنظيم القبلي)-ودوره في دفع عجلة التنمية أو إعاقتها في المناطق الحدودية؟

(٢): ما المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة للمناطق الحدودية؟

(٣): ما مقترحات تذليل تلك المعوقات السائدة؟

ثانيًا: الأدبيات السابقة:

يمكن الإشارة هنا إلى اهتمامات بحثية سابقة تناولت جانبًا من الإشكالية التي تثيرها هذه الدراسة، فثمة تنوع ملحوظ في اهتماماتها البحثية، ومحاورها التركيزية، ونوعية القضايا المدروسة. وقد أمكن تنميط هذه الآدبيات السابقة إلى محورين أساسيين هما:

- المحورالأول: نمط الدراسات التي اهتمت بالتنظيم الاجتماعي القبلي:

ومن نماذج هذا النمط، دراسة «عادل الكسادي» التي ركزت اهتمامها في:«التنظيم القبلي والاجتماعي التقليدي في حضرموت باليمن خلال الفترة (١٩٠٠-١٩٦٧) (٢٠٠١م)»، بهدف التعرف على مقومات هذا التنظيم وآلياته وخصوصيته باعتبار أن هذا المجتمع يخضع لنظام تراتبي معقد يعود في تنظيمه إلى أطرٍ مختلفة تحدد مكانة المرء ووضعه الاجتماعي. استندت الدراسة على مفهوم المرتبة الاجتماعية Social Strata كأداة تحليلية، واعتمدت على نظرية التدرج الاجتماعي في النظر إلى المراتب الاجتماعية على أساس المكانة، واستعانت بالمنهج الوصفي والتاريخي، وبالمصادر التاريخية. بينت النتائج أن التنظيم القبلي الاجتماعي يقوم على ترتيب المراتب الطبقية والفئات الاجتماعية على أساس المكانة الاجتماعية المستندة إلى أسس وقواعد نسبية وراثية، إلا أنه لا يمكن اختفاء الطابع الحرفي والاجتماعي القائم على مبدأ تقسيم العمل الاجتماعي والوظيفة والدور الاجتماعي الذي تضطلع بهياكل مرتبة وفئة اجتماعية (عادل أحمد الكسادي، ٢٠٠١: ٩١-١٥٥).

وتمحور اهتمام دراسة «عبدالله السردية» حول:«البناء الاجتماعي القبلي وتنمية المجتمعات المحلية (٢٠١٣م)» في مجتمع قرية منشية الغياث إحدى القرى التابعة للبادية الشمالية الشرقية في الإردن، لمعرفة مدى ملائمة البناء الاجتماعي القبلي القائم في إحداث التنمية المتكاملة، استندت الدراسة الميدانية على دعائم المنهج الانثروبولوجي الوظيفي البنائي، واستخدمت الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات (جماعية وفردية ورسمية)، والإخباريين. أوضحت النتائج أن البناء الاجتماعي القبلي في مجتمع الدراسة يتميز باستمرارية معظم خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقليدية التي كانت سائدة قبل الاستقرار، وذلك لأن الكثير من ملامح الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المكونة للبناءمجتمع الدراسة ما هي إلا استمرار للملامح والنظم التي تتميز بها المجتمعات البدوية (عبدالله سالم محمد السردية، ٢٠١٣). ونَحَتْ دراسة «جورج بفيفر Georg Pfeffer» عن:«الإثنوجرافيا من الدول والقبائل في مرتفعات أوديشا Odisha (٢٠١٤)»، إلى محاولة رصد الآليات التي تؤدي إلى التناقضات بين وجهات النظر الرسمية والإثنوجرافية حول ظروف منطقة أوديشا الحدودية في الهند، التي يقطنها قبائل النصف الغربي من المقاطعة. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن القوة هي القضية الأولى بالدراسة، حيث سحقت القوى الاستعمارية البريطانية أهالي القبائل القاطنة في هذه المناطق، كما عملت على إلغاء القوانين والدساتير الأصلية لهذه القبائل أيضاً، لذا عمدت السلطات الهندية على تجاهل البيروقراطية للمرة الأولي من خلال توفير جزء من الميزانية لتنمية تلك المناطق الحدودية التي تحيا في سياقها – القبائل الأصلية – في ظروف بيئية جغرافية عصية على كل الإمبراطوريات التي حاولت أن تستعمرها. لقد استطاعت الدولة الهندية أن تدخل عليها مشاريع

صناعية كبري تتوافق مع الطبيعة الزراعية وسمات تلك القبائل. أشارت الدراسة أيضًا إلى أن التعليم هو المدخل الأفضل والأهم الذي من شأنه أن يقدم حالة من التنمية المستدامة لتلك القبائل (Georg Pfeffer،279-259 : 2014). في حين سعت دراسة «علي حطيم» حول: «التنظيم الاجتماعي لنظم القبيلة البدوية (٢٠١٥م)» إلى الوقوف على خصائص المجتمعات البدوية والعادات والتقاليد التي تمارس في ضوء التحولات العلمية والتغيرات التكنولوجية التي حدثت، وتأثر بها المجتمع البدوي العراقي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن المجتمعات القبلية تمتاز بالبساطة وعدم التعقيد وقلة سكانها، وبالعلاقات القرابية المتماسكة بين أفرادها وتعدد وظائفها،كما كشفت النتائج عن إلغاء أنواع مختلفة من الزواج كانت سائدة في تلك المجتمعات كزواج السبي والخطف وزواج الدية، وأصبح الزواج السائد لديهم الزواج عن طريق التعاقد، كما أن التغييرات قد طالت أفراد الأسر البدوية في العمل في دول مختلفة فيحرف ومهن حرة وصناعات بسيطة (على حسين حطيم ، ٢٠١٥ : ٥٢٣-٥٤٤). وانطلقت الدراسة الأنثرسوسيولوجية للأهازيج الليبية التي أعدتها «سعاد عبدالسلام» حول:«التنظيم الاجتماعي القبلي والإنتاج الأدبي للمرأة الليبية،(٢٠١٦م)» من فرضية مفادها: كلما كان التنظيم الاجتماعي قبلياً، كلما كان تمثيل المرأة لصورة الرجل إيجابياً، طبقت الدراسة في المجتمع الليبي بوصفه مجتمعاً ذا تنظيم قبلي متجانس، مما سمح بتطبيق منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وإجراء مقابلات مع عينة مقصودة من النساء المسنات تناهز أعمارهن ٧٥ عاماً واللاتي عشن ظروف الحياة البدوية، وكن في صباهن يرددن الأهازيج الشعبية الليبية، فكانت تلك الأهازيج وحدة التحليل الأساسية في هذه الدراسة بوصفها شكلاً من أشكال التعبيرات الأدبية التي أنتجتها المرأة بالتنظيم الاجتماعي القبلي. وعليه أمكن استنتاج أن الخطاب الأدبي الذي أنتجته المرأة البدوية هو خطاب متفق مع القيم السائدة في التنظيم الاجتماعي القبلي، هو انعكاس لتصورات لا شعورية تكونت عندها عبر استدماجها لصورة الأب والأخ والقبيلة وعبر استنباطها للتراكمات الاجتماعية والثقافية (سعاد علي عبدالسلام الرفاعي ، ٢٠١٦ :٢١٧-٢٣٥). وتركز اهتمام الدراسة الأنثروبولوجية التي نشرها «فاروق مصطفى» عام (٢٠١٨م)» حول: «التنظيم القبلي والعائلي وأثره في التنمية الاجتماعية لسيناء شمالًا وجنوبًا»، بهدف تحديد أثرالعلاقات القبلية والعائلية على العلاقات الاجتماعية سلبًا وإيجابًا مع الاستفادة من الجوانب الإيجابية في دفع عجلة التنمية ومواجهة العوامل السلبية أو استثارة أعضاء القبائل أنفسهم لمشروعات التنمية في ضوء الإمكانات المتاحة. جمعت المادة الأثنوجرافية من المجتمعات المحلية في شمال سيناء: (العريش والشيخ زويد، وتجمعات بئر العبد والحسنة ونخل، ورفح)، وفي جنوب سيناء: (الطور والجبيل والوادي، ودهب وتجمعات البدو في العصلة وسانت كاترين والتجمعات البدوية في الوديان ووادي فيران، ونويبع مع التركيز على المزينة والترابية وتجمع عرب بني

حمدان)، من خلال تطبيق«دليل العمل الميداني للمجتمعات الصحراوية في مصر(أحمد أبوزيد ١٩٩٣م)»بواسطة فريق بحث مدرب، استعانت الدراسة بالوثائق والإحصاءات الرسمية، والملاحظة بالمشاركة، والمنهج البنائي الوظيفي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التنظيم القبلي السائد يرى أن التنمية مفيدة وستؤدي إلى التماسك البدوي وزيادة التضامن بين القبائل أمام تزايد عدد الوافدين،كما أكدت النتائج على ضرورة أن تراعي مشروعات التنمية البناء الاجتماعي القبلي لأنه أساس التنمية (فاروق أحمد مصطفي، ٢٠١٨).

- المحور الثاني: نمط الدراسات التي اهتمت بالمناطق الحدودية ومعوقات تنميتها:

ظلت دراسة مناطق الحدود من بين المواضيع البينية «Interdisciplinary»بين العلوم السياسية وعلم الجغرافيا وعلم السوسيولوجي وعلم الاقتصاد وغيرها من العلوم، وقدحظيت بتطوير كبير من قبل المفكرين في كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. ومع تزايد أهمية المناطق الحدودية وفي سياق تطوير سياسات تحقيق الأمن القومي للدول، أصبحت مجالاً للتخصص قائمًا بذاته في بعض الجامعات الأوربية، فعلى سبيل المثال تقدم أربع جامعات أوربية في كل من لوكسمبورج وألمانيا وفرنسا برنامجًا للماجستير متخصصًا في دراسات المناطق الحدودية (إيمان رجب، ٢٠١٧: ٥). هذا وقد تنوعت اهتمامات الدراسات التي تناولت المناطق الحدودية ويمكن تنمطها على النحو الآتي:

(١): نمط الدراسات التي اهتمت بحاجات المناطق الحدودية وتقديرها وعلاقة إشباعها بالانتماء والولاء:

استهدفت دراسة «فاروق مصطفي»: التي أعدها عام (١٩٩٩م) حول: «الحاجات الاجتماعية لسكان المناطق الحدودية الجنوبية)» (فاروق أحمد مصطفي،١٩٩٩) ، وأعاد نشرها (٢٠٠٧م) بعنوان: «نظرية الحاجات الاجتماعية مع الإشارة إلى مجتمعات (شلاتين، أبورماد، حلايب)» – التعرف على الحاجات الأساسية والاجتماعية والثقافية وتحديد أولوياتها. اعتمدت الدراسة علي دليل العمل الميداني للمجتمعات الصحراوية، ودليل الحاجات الاجتماعية والثقافية والملاحظة من خلال المشاركة، والإخباريين. واستندت إلى فرض علمي هو: إلي أي حد يمكن أن يؤدي إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الحدودية إلي زيادة الانتماء، وقد حققت نتائج الدراسة صحته (فاروق أحمد مصطفي، ٢٠٠٧ : ١١٣–١٧٢). وعالجت دراسة «نعيمة ناصر» موضوع: «تقدير حاجات منطقة (شلاتين، أبو رماد، حلايب) (٢٠١٣م)» من خلال عمل ميداني وصفي تحليلي بغرض التوصل إلى مقترح لآليات إشباع العجز في: الحاجات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والتموينية، الدينية، والمرافق والبنية التحية، والشباب، والترويح. أوضحت

النتائج المعوقات التي تعوق إشباع أهالي المنطقة لاحتياجاتهم فهناك نقص في عدد الأطباء والممرضين، وعجز في عدد المدرسين وقلة المدارس، وعدم تجهيزها بشكل جيد، وعدم وجود مأذون لتوثيق عقود الزواج، وصعوبة استخراج أوراق شخصية وبطاقة الرقم القومي، وارتفاع أجرة المواصلات، وقلة وسائل الترفيه، وارتفاع أسعار السلع مع قلتها، وعدم وجود مشروعات للصرف الصحي، أوتشجير بالشوارع، وصعوبة الحصول على الماء، وعدم كفاية مياه محطات التحلية لاحتياجاتهم (نعيمة أحمد ناصر، ٢٠١٣). واستهدفت دراسة «فاروق مصطفى» فهم: «الانتماء والولاء وارتباطهما بإشباع الحاجات دراسة حالة لمجتمع حدودي (٢٠٠٩م)» (فاروق أحمد مصطفي، ٢٠٠٩ : ٢٧٢-٣٠٥)، وذلك عبر إجراء منهجي تمثل في تحديد دقيق لمفاهيم الإنتماء والولاء والحاجات، وتناول الملامح الأساسية للمجتمع الدراسة الميدانية، ورصد الاحتياجات الأولية والثقافية له. أكدت النتائج على أن المجتمعات القبلية تنتمي أولاً وأخيرًا إلى القبيلة بوصفه الوطن الأول، وأن قبائل البشارية والعبابدة لهم امتداد في كل من مصر والسودان وبالتالي فإن الانتماء يكون في البداية للقبائل هذه أينما وجدت. وترجع ازدواجية الانتماء إلى العامل القبلي، وترك مصر إدارة شئون المثلث للسودان فترة غير قصيرة بعد استقلاله لتسهيل التعامل مع قبائل العبابدة والبشارية. ومن الثابت أن السلطات المصرية ظلت تمارس حقوقًا من سيادتها ممارسة كلية في هذه المنطقة منذ القرن العشرين وحتى الآن، الأمر الذي أدى إلى زيادة الولاء لمصر الذي يتزايد كلما كان هناك دائماً إشباع للحاجات الأساسية الاجتماعية والثقافية. وفي ذات السياق، هدفت دراسة « أيوب مالك Ayub Mallick» عن: «برامج التدخل التنموي: دراسة حالة المجتمع القبلي (٢٠٠٩)»، إلى الكشف عما إذا كانت برامج التدخل قد أحدثت تنمية بالمجتمع القبلي المحلي أم أنها لم تحدث تلك التنمية المخطط لها؟. وفي هذا السياق اعتمدت على الملاحظة، واختيرت منطقة جمالبور (Jamalpur»، التي يقطنها أربع قبائل أساسية هي: («سانتال santal»،« كوره (Kora»، « أوراونOraon»،و«باهيوميج Bahumij»).توصلت الدراسة إلى أن سكان تلك المناطق يتعايشون من أنشطة اقتصادية أهمها الصيد وبعض الوظائف الهامشية، إلا أن الزراعة تشكل مصدر الدخل الرئيسي،كما رصدت الدراسة أيضًا أن حالة التنمية في المجتمع القبلي تتوقف على وجوب أن تكون تلك التنمية نابعة من حالة إبداعية لدى القبيلة ذاتها، مؤكدة على ضرورة أن تراعي برامج التدخل التنموي التي توضع للقبائل قاطني تلك المناطق في وضع خططها بعد الأرض، كما كشفت الدراسة عن أن أغلب أهل هذه المناطق يعتمدون بشكل أساسي على الأرض بوصفها مصدر الإنتاج الأساسي لهم، لأن أهل هذه القبائل يعيشون تحت خط الفقر المدقع، ولا خبرة لهم إلا بالزراعة (Ayub Mallick، 2009: 1053-1084)

(٢): نمط الدراسات التي اهتمت بالبرامج التنموية في المناطق الحدودية:

حاولت دراسة«عبدالله علي» الوصفية التحليلية: عن «البرامج التنموية للهيئات الدولية المانحة وتحقيق الاستدامة الاجتماعيةلسكان المناطق الحدودية (٢٠١٦م)»، التي اختارت منطقة حلايب مجالاً لها – وصف وتحليل طبيعة العلاقة بين البرامج والمشروعات التنموية للهيئات المانحة والمسندة للتنفيذ للجمعيات الأهلية بمثلث حلايب وبين تحقيق الاستدامة الاجتماعية لسكانها، استعانت بنظرية النسق، ونموذج الحياة، ونظرية التفاعل، والنظرية الايكولوجيةكمنطلقات نظرية، واعتمدت في جمع بياناتها على تطبيق استمارة قياس البرامج التنموية من وجهة نظر أعضاء مجالس إدارات والعاملين المسئولين بالجمعيات الأهلية (١٩٠مسئولاً)، واستمارة مقابلة لعينة من مستفيدي الجمعيات الأهلية من سكان المنطقة (٢٠٠مستفيدٍ)، واعتمدت في تحليل بياناتها على معاملات إحصائية، أثبتت نتائج الدراسة صحة وقبول الفرض العام، وكذا الفروض الفرعية الموجهة لها (عبدالله علي عبدالله، ٢٠١٦ : ٩٥–١٨٠). وعالجت دراسة «جمال طايع» الوصفية التحليلية عن: «إسهامات البرامج التنموية للجمعيات الأهلية في تحسين نوعية الحياة لسكان المناطق الحدودية (٢٠١٧م)» (شلاتين وأبورماد وحلايب) التي تحتاج للتطوير والتنمية وتحظي بدعم الدولة والأجهزة الحكومية وغير الحكومية والجهود البحثية للوقوف على واقعها ومشكلاتها، استعانت بمنهج المسح الاجتماعي، وتطبيق استمارة استبيان لعينة الدارسة (٤٦١ مفردة)، وبالمقابلات شبه المقننة (دليل المقابلة) لمتخصين في تنمية المناطق الحدودية. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين مجتمع الدراسة فيمايتعلق بإسهامات البرامج التنموية للجمعيات الأهلية في تحسين نوعية الحياة لسكان المناطق الحدودية، من وجهة نظر المستفيدين (سكان المناطق الحدودية)، والمنفذين (أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية) وهذه الفروق لصالح الفئة الثانية (جمال حسين عبد القادر طايع، ٢٠١٧).

(٣): نمط الدراسات التي اهتمت بمتطلبات تنمية المناطق الحدودية:

اهتمامًا منه بدراسة متطلبات تنمية المناطق الحدودية المصرية، شكل «مجلس النواب» بجلسته المنعقدة في ٢ مارس ٢٠١٦م، اللجنة الثالثة بشأن «بحث متطلبات التنمية بمنطقة (حلايب وشلاتين وأبورماد)»، والتعرف على مشكلات مواطنيها، قامت اللجنة المُشَكَّلة بزيارة ميدانية خلال الفترة من(٢٠ حتى ٢٣ مارس ٢٠١٦م)، وأعدت تقريرًا تفصيليًا عما تم إنجازه تنمويًا في المنطقة، وأهم مشكلاتها، وتوصيات اللجنة) (جمهورية مصر العربية ،مجلس النواب، ٢٠١٦). وانطلاقًا من اهتمام«معهد التخطيط القومي» بالتخطيط للتنمية المستدامة، أعد دراسة عن كيفية «تنمية منطقة جنوب البحر الأحمر (الشلاتين وحلايب) (٢٠١٦م)» للوقوف على

الأوضاع البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والاحتياجات الفعلية للسكان، وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، وإعداد خطة لتنمية جنوب البحر الأحمر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقامت بتجميع وتوثيق المعلومات الخاصة بمنطقة الدراسة، وعمل لقاءات بؤرية، وتطبيق أسلوب البحث الميداني، وبعد مراجعة الخطة العاجلة لتنمية المنطقة، وخطة المحافظة، وخطة وزارة التخطيط، تم إعداد خطة تنفيذية تفصيلية متوسطة المدى، لم تكرر فيها أية برامج أومشروعات من الخطة المذكورة تجنبًا للازدواجية. وبذلك تحقق الهدف من الدراسة بإعداد تلك الخطة (مني عبدالعال سيد دسوقي وآخرون، ٢٠١٦). وتنطلق دراسة «شريف رأفت» عن: «التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصرفي ضوء الخبرات الدولية (٢٠١٧م)» من فكرة رئيسة مفادها: أن المناطق الحدودية تعد مصدرًا لتهديدات للأمن القومي المصري كالإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها، وأن التعامل معها لايتطلب الاعتماد على الأدوات الأمنية والعسكرية فقط، وإنما يستلزم رفع المستوى الاقتصادي لهذه المناطق، حيث تعد الأوضاع الاقتصادية السائدة فيها سببًا في تحول المناطق الحدودية من كونها ثروة إلى عبء على الدولة نتيجة ما تطرحه من تهديدات (شريف رأفت، ٢٠١٧). وهدفت دراسة «محمد شرقاوي» عن: «المؤشرات الاجتماعية لنوعية الحياة لدى سكان المناطق الحدودية (٢٠١١م)»، إلي التعرف على أثر التوطين علي الأنساق الاجتماعية المختلفة، واهتمت بعرض مفاهيم مثل: المؤشرات الاجتماعية، ونوعية الحياة، والتوطين، والتنمية، والبيئة الحدودية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وأدوات الملاحظة بالمشاركة، واستمارة الاستبيان، والمقابلة، والوثائق الحكومية، وطبقت أدواتها على عينة عشوائية قوامها (٢٣٠) مفردة. توصلت النتائج إلى أن أهم الأسباب التي تدفع الشخص لاختيار موطن سكنه هو مناسبة مكانه لإمكاناته وظروفه الاقتصادية، كما أن توافر الخدمات والمرافق الأساسية يمثل العامل المؤثر في درجة الرضا عن السكن، وأن طبيعة المنطقة الأيكولوجية هي التي تحدد شكل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (محمد عبدالله محمد شرقاوي، ٢٠١١). وسلطت دراسة «محمد فاروق» الضوء على «تطوير المناطق الحدودية المشترك بين مصر وقطاع غزة (٢٠١٣م)» من خلال المفاهيم المتعلقة بالتطوير والتنمية العمرانية، ودراسة مفهوم المناطق الحدودية، والحدود الدولية وأنواعها وأسباب نشأة الحدود، وتأثيرها على العلاقات الدولية. اتبعت الدراسة عدة مناهج: التاريخي، والوصفي، والإحصائي التحليلي، وطبقت استبانة على عينة عشوائية من المهندسين، والمختصين، والمثقفين من قطاع غزة بلغت قوامها (٣٥٢) مفردة. توصلت النتائج إلى بعض السيناريوهات المستقبلية لتطوير الشريط الحدودي الواقع بين مصر وقطاع غزة سيكون له تأثير إيجابي على الوضع السياسي، ويحقق قدرًا من الأمن والاستقرار

وضمان المعيشة الكريمة والنمو الاقتصادي والتنمية المجتمعة (محمد فاروق صالح، ٢٠١٣: ٢٧).

(٤): نمط الدراسات التي اهتمت الاتصال الثقافي، والمعوقات الثقافية ومشكلات تنمية المناطق الحدودية:

تناولت دراسة «كامل عبدالمالك»، عن «المجتمعات الحدودية في مصر(٢٠٠٢م)»، طبيعة الاتصال الثقافي، وفهم الثقافة البدوية في المجتمع الحدودي، والتغيرات التي طرأت عليها، والتعرف على أنماط التفكير السائدة، والآثار المرتبطة باتباع أي منها إيجابًا وسلبًا، وفهم المشكلات المختلفة (اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية... إلخ) والاتجاهات السائدة حول أسبابها وطرق حلها، والوقوف على الآثار المترتبة على عمليات الاتصال الثقافي في النواحي اللامادية والمادية المرتبطة ببعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في ضوء رؤى الأشخاص للعالم، مما يساعد في تجنب الكثير من الصعوبات التي تجابه المخططين وواضعي السياسات الخاصة بعمليات تنمية المجتمعات الحدودية (كامل عبدالمالك، ٢٠٠٢). وعرض «أحمد عبدالموجود» لأهم نتائج دراسة شارك في إنجازها عن: المعوقات الثقافية للتنمية بالمجتمعات الصحراوية في مصر (٢٠١٣م) حيث قَدَّمَ فكرة عامة عن المنطلقات النظرية للدراسة وأهميتها وإجراءاتها المنهجية. وفي النهاية قَدَّمَ عرضًا لأهم نتائجها وتوصياتها. وذلك بهدف تقديم حلول مقترحة للمشكلات التي تواجه تنمية المجتمعات الصحراوية التي تغطي المساحة الأكبر من مصر (أحمد عبدالموجود، ٢٠١٣). وفي عام (٢٠١٤م) نشرت نتائج هذه الدراسة الأنثروبولوجية – ذاتها بصورة إجمالية – وأعدها «مجموعة مؤلفين، بإشراف محمد غنيم» بهدف رصد أهم المعوقات الثقافية للتنمية بالمجتمعات الصحراوية في مصر التي تحد من نجاح مشاريع التنمية في هذا المجتمع الصحراوي. والتعرف إلى أسباب فشلها، وما إذا كانت هي لأسباب ثقافية فقط أم أن هناك أسبابًا أخرى خاصة بسوء تخطيط هذه المشاريع وإدارتها، وذلك لوضع إطار تصوري لسبل التنمية المناسبة لثقافة المجتمع الصحراوي. واعتمدت الدراسة على عدد من الإخباريين، وأشخاص عاديين، وآخرين قائمين على مشاريع التنمية، والوثائق الرسمية والتاريخية. كما اعتمدت على الملاحظة المباشرة والمقابلة، وفقًا لدليل عمل ميداني طُبِّقَت إجراءاته في محافظة مرسى مطروح بالصحراء الغربية، التي تعرضت لجهود التنمية لفترة طويلة لكثير من المعوقات الثقافية والاجتماعية أدت إلى توقف بعض هذه المشاريع التنموية (مجموعة مؤلفين، (إشراف محمد أحمد غنيم)، ٢٠١٤). واستهدفت دراسة «مصطفى عبدالعزيز وآخرون» تحديد: «المشكلات التي تواجه تنمية المجتمعات الصحراوية (٢٠١٣م)»، وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة: (السن، والتعليم، ومساحة الحيازة الزراعية ، ومساهمة أفراد الأسرة في العمل المزرعي، والمشاركة

الاجتماعية الرسمية، وقيادة الرأي، والاتجاه نحو الأنشطة المجتمعية، والاتجاه نحو التجديدية)، وبين درجة وجود المشكلات، وتحديد مقترحات الزراع المبحوثين – بقريتي درب الأربعيين(١)، (٢) بمحافظة الوادي الجديد – للتغلب على هذه المعوقات التي تعيق تنمية هذه المنطقة الصحراوية، حيث اختيرت منهما عينة عشوائية قوامها (٢٠٠) مبحوث، بالاستعانة باستمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية، والتكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي ومعامل لبيرسون في تحليل بيانات الدراسة ، وتوصلت إلى عدد من النتائج من بينها: ارتفاع متوسط درجة وجود المشكلات التي تعوق تنمية المنطقة في البنود المدروسة، وجاء ترتيب هذه المشكلات على النحو الآتي: (مشكلات التعليم، والزراعة، والخدمات الأساسية، والمشكلات المجتمعية، والصحية، والمشكلات التمويلية للزراع). الأمر الذي يستلزم من الدولة إعادة النظر في السياسات التنموية الخاصة بالمجتمعات الصحراوية (Abdel-Aziz، M. I.; Et Al، 2013 : 83-94) .

- **تعليق عام على الدراسات السابقة:**

باستعراض الأدبيات السابقة، يتضح – بشكل عام – أن هناك ميلاً لدى الباحثين لفحص طبيعة التنظيم الاجتماعي القبلي من ناحية، وتنمية المناطق الصحراوية الحدودية ومعوقاتهامن ناحية أخرى. وأغفلت العلاقة الارتباطية القائمة بينهما. فثمة جملة من الدراسات المتناثرة تنوعت الأهداف التي استهدفتها، وغطتها بتساؤلات بُنيت على أساسها إشكاليتها الرئيسية التي انطلقت منها، كما اختلفت وتعددت المنطلقات الفكرية، والأسس المنهجية المرتبطة بنوعية الدراسة، إلاأنه بالرغم من هذا التعدد والاختلاف النظري والمنهجي بين هذه الأدبيات السابقة. لم نجد دراسة شبيهة أو مماثلة (على حد علم الباحث) تناولت بشكل مباشر التنظيم الاجتماعي القبلي في ضوء علاقته بمعوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية في (شلاتين وأبورماد وحلايب)، مما وجه نظر الباحث إلى تبني تصر نظري مغاير عن تلك التوجهات النظرية التي تبنتها الدراسات السابقة وفى هذا الصدد يعتبر نموذج روبرت ميرتون عن " المعوقات الوظيفية". وقد تمكن من الاستفادة من الأسس المنهجية والاستخلاصات الأساسية لهذه الدراسات السابقة، وحاول تطويعها بما يخدم أهداف دراسته الراهنة.

ثالثًا: المفاهيم الإجرائية والإطارالنظري:

(١): المفاهيم الإجرائية:

تتضمن الدراسة الراهنة ثلاثة مفاهيم إجرائية أساسية هي:«مفهوم التنظيم الاجتماعي القبلي»، «ومفهوم المناطق الحدودية»، «معوقات تنمية المناطق الحدودية» وهو ما سنتناوله بشئ من التفصيل على النحو الآتي.

(ا): المفهوم الإجرائي للتنظيم الاجتماعي القبلي:

ثمة مبدأ سوسيولوجي قائل بأن «كل حياة اجتماعية ترتكز بالضرورة على شيء من التنظيم». ويكاد ينطبق هذا المبدأ برمته على طبيعة وشكل البناء الاجتماعي السائد في المجتمع البدوي المصري الذي يحمل سمات اجتماعية، وصفات أخلاقية، وقيماً وعادات وتقاليد، ونظماً تلائم حياة الصحراء بشتى ظروفها الإيكولوجية.

إن أي محاولة تطرح لتعريف التنظم الاجتماعي لا تأخذ في اعتبارها السمات البنائية المميزة له، لا يجعلها تعكس حقيقة هذه الظاهرة (علي عبدالرزاق جلبي،٢٠٠٣). ووفقًا لذلك، يعرف التنظيم الاجتماعي القبلي التقليدي إجرائيا بأنه " بنية اجتماعية تشكلت عبر وحدات فرعية داخل الوحدات الكبرى، ينتظم بمقتضاها أعضائها، لإشباع حاجات أساسية ونظامية. تتبلور في ممارسات وأنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية: كاللغة، والعلاقات الاجتماعية، والقيم والمعايير والمعتقدات والانتماء والهوية والتضامن الاجتماعي، وإدراك أعضاء التنظيم للبناء الجينالوجي المميز للقبيلة الذي يُشَكِّل نسقاً ديناميكاً يؤثر في كافة مناشط الحياة المعيشية، التي تتفاعل بشكل دينامي مع التغيرات المستجدة والمرتبطة بالمشروعات التنموية المنفذة من قبل التنظيم الرسمي.

(ب): مفهوم المناطق الحدودية ومفاهيم قريبة منه:

لعل مقاربة مفهوم «المناطق الحدودية» يستدعي مناقشة مفاهيم أخرى سائدة في الفكر الاجتماعي قريبة منه مثل: «مفهوم المناطق الهامشية»، و«مفهوم المناطق الطرفية»، و«مفهوم المناطق النائية».مع أن هناك اختلافات فارقة بين هذه المفاهيم. فعلى سبيل المثال، المناطق الحدودية ليست كلها نائية، فهناك مناطق حدودية يمكن وصفها بالنائية، ومناطق حدودية أخرى ليست نائية بالمعنى الحرفي للكلمة، ومن الواضح أن هناك اضطرابًا وتداخلاً كبيرًا بين تلك المفاهيم، فيشار أحيانا إلى مفهوم «Border» على أنه منطقة أو المنطقة المتاخمة لحافة الحدود، وفي أحيان أخرى يشار إليه على أنه خط. وفي الوقت ذاته يُشار إلى«Boundary» على أنه خطوط «Frontier» أو أنه منطقة (كامل عبدالمالك، ٢٠٠٨ : ١٩). ووفقًا لذلك تشكّل «الحدود» موضوعًا ملتبسًا يغطّي وقائع معقدّة وأحيانًا متناقضة. فرغم أنّ الحدّ ناتج عن إرادة ومعبّر عن الشرعية، فمن المتعذّر الإمساك به والإحاطة بطبيعته وأشكاله ووظائفه. إنّ علماء الجغرافيا والسياسة والاقتصاد والقانون الدولي والاجتماع والأنثروبولوجيا والنّفس لا ينقطعون عن استدعاء موضوع الحدود في اهتماماتهم البحثية، في إطار الفهم العام للحدّ، كخطّ مرسوم بدقّة متناهية على خريطة جغرافية وكعلامة مدموغة حسيًّا في المشهد الطبيعي، وتضميناته الماديّة والسياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والرمزيّة.

ويشير«ماي R.j.May» إلى أنه يمكن تعريف «الحدود» بناءً على عدة معايير مختلفة، فقد تعددت تعريفات الحدود بتعدد من تعرضوا لتعريفها، فهناك تعريفات اقتصادية، وسياسة، وأنثربولوجية،

وجيمورفولوجية ... إلخ (May،R. ، J ، 1 : 1986). ووفقًا لذلك، تعرف«الحدود» بأنها: خطوط ترسم لتبين الأرض التي تُمارِس فيها الدولة سيادتها، وتخضع لسلطاتها، ولها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها (محمد فاروق صالح، ٢٠١٣ : ٢٧). فالقصد من إقامة هذه الحدود السياسية السيطرة من جانب الدولة على المناطق الخاضعة لسيادتها، وحمايتها من كل تدخل أجنبي، وفي نفس الوقت لتنظيم عمليات الخروج والدخول سواء من جانب الأفراد أو السلع ... الخ، ومن جهة ثالثة لفرض القانون والنظام على رعاياها داخل هذه الدولة (السعيد البدوى، ١٩٩٩ : ٢٦). إن البعض يعتقد أن الحدود ليست سوى هوامش لمدن، أو لمراكز، أو للعاصمة، لمكان بعيد هناك في المنتصف لكننا نراها أكثر الأماكن ثراءً لأنها تجمع بين نهاية وبداية في آن واحد (مسعود شومان، ٢٠١٥ : ١٦٠).

ومن الضروي مقاربة المفاهيم التي قيلت بشأن «المناطق الحدودية» سعيًا لاستخلاص مؤشرات ذات أهمية تنطلق منها الدراسة الراهنة في صياغة مفهوم إجرائي. وعلى الرغم من عدم الاتفاق على تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم «المناطق الحدودية»، فإنه عادة ما يُشار إليها بوصفها: المناطق المتاخمة لخط الحدود الذي يفصل الدولة عن الدولة المجاورة لها، ومساحة هذه المنطقة تختلف من دولة لأخرى، وبالتالي خط الحدود يُعَدُّ محدِدًا رئيسيًا لنقطة بداية المنطقة الحدودية ولكنة لا يتطابق معها (إيمان رجب، ٢٠١٨: ٥).كما تعرف بأنها: المناطق الواقعة على الحدود السياسية للدولة بين الدول بعضها البعض، ويوجد بها مراكز حدودية، تتوافر بها معظم متطلبات الحياة الضرورية (محمد تركى السبيعى، ٢٠٠٧: ١٣١). وفي هذا السياق، تشير كتابات متاحة أيضًا إلى أن «المناطق الحدودية» هي: تلك المناطق التي تقع جغرافيًا بعيدًا عن المناطق العمرانية، التي تتركز فيها الخدمات والأنشطة التنموية، وقوة العمل الرئيسية في البلاد، أي أن هذه المناطق تعاني إلى حد بعيد منالعزلة الجغرافية والتهميش الاجتماعي والاقتصادي. ويقربنا هذا الفهم من إمكان وصف «المناطق الحدودية» بأنها: تلك المناطق التي تقع على مسافة بعيدة في الزمان والمكان، يتعذر الوصول إليها إلابصعوبة بالغة، ولذلك تعاني تلك المناطقمن الهامشية ومن محدودية الموارد، وفرص التنمية، وتدني خدمات البنية التحتية (Anna M. Assimakopoulos and Other ،3 : 2005). ونستطيع فهم «المناطق الحدودية» بأنها: المناطق المتاخمة لحدود الدولة مباشرة وتمثل الظهير الخلفي لخط الحدود المتعارف عليه بين الدول. وفي بعض الحالات يتم تحديد عمق ومساحة هذه المناطق بين الدولتين على جانبي حدودهما وفقًا لاتفاقية مشتركة، وفي حالات أخرى تكتفي الدول بتحديد الخط الحدودي الفاصل بينها، وفقًا للتقسيم الإداري الخاص بكل دولة (أشرف عبد العزيز، ٢٠١٤: ٦-٧)؛ (شريف رأفت، ٢٠١٧: ٨).

واستنادًا لما سبق، يمكن القول بأن «المناطق الحدودية» تجمعات سكانية كائنة على حدود الدولة

(غادة خضر حسين زايد، ٢٠٠٠: ١٢٠) ، ومن خلالها تستطيع الدولة ممارسة سيادتها منها ، حيث تفصل هذه المناطق بين سيادة هذه الدولة أو الدول الأخرى المتجاورة (حقى سعد توفيق، ٢٠٠٤: ٢٣) التي تتشارك نفس خط الحدود. وتختلف كل منطقة حدودية من دولة إلى أخرى، وفقًا للتاريخ الخاص بنشأتها، وعلاقاتها التاريخية مع الدول المجاورة لها (وحدة الدراسات العسكرية والأمنية الحدودية، ٢٠١٨).كما تمثل المناطق الحدودية نقاط التقاء لجماعات عابرة للحدود، فضلاً عن وجود صلات قرابية مع جماعات اجتماعية في دول مجاورة. فكثير من القبائل في المناطق الحدودية المصرية لها امتدادات في دول أخرى (خالد عبدالفتاح عبد الله، ٢٠١٥: ٣٤٥).

(ج): المفهوم الإجرائي للمناطق الحدودية:

تتبنى الدراسة الراهنة «تعريفًا إجرائيًا» محددًا «للمناطق الحدودية المصرية» : بأنها مناطق جغرافية متفاوتة الاتساع منعزلة هامشية تقع على أطراف وحواف الدولة الرسمية، محاذية لخط سيادتها، تفصل بين دول مجاورة – كما هو الحال بين مصر والسودان وليبيا –، تضم مجموعات بشرية محلية بدوية تحمل موروثًا تاريخيًا من حيث التداخلات الإثنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتربطهم رابط من العلاقات، وأخرى غير بدوية وفدت إليها للعمل بها – وهذه المناطق هي (شلاتين وأبورماد وحلايب) وتنمي إداريا إلى محافظة البحر الأحمر. وهى مناطق مهمشة وتخضع الآن لبرامج تنموية مستدامة. وتتسم هذه المناطق الحدودية المصرية بسمات عديدة لعل أهمها:

(١): يسود حولها تصورات اجتماعية سلبية أحياناً، كنظرة الشك والريبة لهذه المناطق المحلية المستبعدة المهمشة والمراد تنميتها، واتهامات للسكان قاطنيها بضعف الانتماء والولاء والعمل بالتجارة غير الشرعية كتهريب السلاح والمخدرات والبشر.

(٢): تحمل سكان المنطقة الحدودية المصرية أعباء التوترات السياسية والأزمات والثورات نتيجة لضعف مؤسسات الدولة، وعدم إحكام السيطرة الأمنية.

(٣): وباعتبار المناطق الحدودية مناطق هامشية واسعة النطاق، فإنها تتسم بخصائص تماثل خصائص المناطق المصرية الفقيرة في تدني مستويات التنمية سواء في الجوانب الاقتصادية: ضعف الاستثمار، وندرة فرص العمل، وشيوع البطالة وهشاشة فرص الحياة، والافتقار إلى خدمات البنية التحية الضرورية في التعليم والصحة والثقافة وغيرها، فضلاً عن انخفاض الكثافة السكانية.

(٤): تعاني المناطق الحدودية من مشكلات مجتمعية ومعوقات وتحديات تقف كحجر عثرة أمام متطلبات عمليات التنمية والتحديث المنشودة لها.

(٥): تتمتع المناطق الحدودية المصرية بمقومات اقتصادية متنوعة سياحية، وزراعية، وتعدينية وصناعية إذا ما أحسن استغلالها، تؤهلها لأن تصبح مناطق تنمية مستقبلية.

(د): المفهوم الإجرائي لمعوقات تنمية المناطق الحدودية:

على المستوى الإجرائي يقصد «بمعوقات تنمية المناطق الحدودية» تلك الآليات التي تؤدي إلى «الانحراف» عن «النموذج المثالي للتنمية» وتحول دون تحقيق أهداف وظائفة المرغوبة، مثل الاتجاهات السلوكية السلبية التي يمارسها أعضاء «التنظيم الاجتماعي القبلي المحلي غير الرسمي» حيث يناهضون ما رسمه المخطط التنموي الرسمي، من الحيول دون تحقيق الاستدامة التنموية والخدمية بمناطق شلاتين وأبورماد وحلايب المصرية الحدودية: وتتبلور هذه المعوقات في: مستتبعات التهميش، والعزلة الأيكولوجية المكانية، وصعوبة الاتصال بالمجتمعات المتاخمة، ومشكلات خاصة بالبنية التحتية:عدم توافر المياه النقية، والصرف الصحي، ومشكلات صحية، وتعليمية، وتقلص حجم أنشطة التجارة، ومشكلة البطالة والهشاشة الاقتصادية، وإيقاف صيد الأسماك والصيد الجائر،ومشكلات بيئية:(طبيعية، وغي رطبيعية)، تمثلت المشكلات البيئية الطبيعية، في: استنزاف الموارد الطبيعية: التنقيب العشوائي عن الذهب، وزحف الكثبان الرملية الناعمة والقمامة، وتحددت المشكلات البيئية غيرالطبيعية في:مشكلة الألغام (الأرضية والبحرية)،فضلاً عن مشكلات قائمة بين السكان الأصليين المحليين والوافدين، وانتشار الزواج غير الموثق لعدم وجود مأذون شرعي، وتعاطي«الصعودا / المدغة السوداني»).

(٢): الإطارالنظري: نموذج المعوقات الوظيفية لروبرت ميرتون ودراسة التنظيم الاجتماعي:

من البديهي أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده، ذلك لأنه يعتمد على مجتمعه في تلبية حاجاته الضرورية والكمالية على حد سواء، ولن يتمكن الإنسان من تحقيق ذلك عشوائيًا، بل لا بد من تنظيم اجتماعي يساعده في تحقيق ذلك. إننا لا نعرف أهمية التنظيم الاجتماعي إلا إذا أدركنا كَمْ يحوط بنا من أخطارٍ تنجم عن سوء التنظيم (إسماعيل حسن عبدالبارى، ١٩٨٠: ١٢٩). تبدو أهمية أي تنظيم اجتماعي في ضوء ما يقوم به من نشاط ومدى ما يضطلع به من وظائف. ولقد وُجد كل تنظيم اجتماعي في المجتمع البشري ليحقق وظيفة محورية تحافظ على استمرارية الحياة الاجتماعية واستقرارها، وبالتالي تعتبر الوظيفة الأساسية لأي تنظيم اجتماعي رسمي أو غير رسمي هي التي تحدد معالمه الخاصة وتبرزه بشكل واضح، وتميز أهميته.

حاول عدد من دراسي التنظيمات الإفادة من قضايا «الاتجاه البنائي الوظيفي» في صوغ أطر نظرية محددة تلائم دراسة التنظيمات، وفي توجية البحوث والدراسات الإمبيريقية التي شهدت نموًا ملحوظًا. لقد شجع ذلك على نمو هذا الاتجاه، واتساع نطاقه، ووضوح مفاهيمه، وقدرته على تفسير الأنساق الاجتماعية تفسيراً شاملاً ومتكاملاً. ومن المؤكد أن الاتجاه البنائي الوظيفي سيطر على النظريات والبحوث الحديثة في التنظيم. لقد ظهرت الاتجاهات النظرية الحديثة كرد فعل أو استجابة للتحليلات الكلاسيكية التي قدمها رواد دراسة التنظيم (السيد الحسيني، ١٩٨٥: ٧٢). وإذا قلنا: إن إثراء نظرية التنظيم من قبل النظرية الاجتماعية واضح، ولا يتطلب تفصيلات ومناقشات. نجد من أبرز إسهاماتها استخدام «مدخل البنائية الوظيفية -Stuctural

Funcntiocnal Approch» في دراسة التظيمات (إعتماد محمد علام، ١٩٩٤: ٢٥). ولذا كانت النظرية الاجتماعية في بداية اهتماماتها بالتنظيم تقليدية النزعة تركز على أنماط خاصة من الحياة الاجتماعية في المجتمعات المحلية التقليدية، ومن خلال الملاحظة الميدانية أمكن للنظرية الاجتماعية من خلال الممارسات العامة أن تفرق بين «التنظيمات المركبة Complex Organization»، وما يمكن تعريفه «بالتنظيم الاجتماعي Social Organization» (إعتماد محمد علام ، ١٩٩٤: ٢٦). لقد ساعد على تركز الاهتمام بالمجتمعات المنعزلة،رغبة الباحثين الحقليين في تطبيق دعائم المنهج البنائي الوظيفيفي تحليلاتهم النظرية، والذي يعتمد على النظرة التكاملية الشاملة في دراسة المجتمع(محمد عبده محجوب ، (د.ت): ٢٠-٢١). بحيث يأخذ الباحث في اعتباره العلاقات الاجتماعية المتشابكة في المجتمع، وعلاقة هذه العلاقات بالنظم الاجتماعية القائمة (سهير عبدالعزيز محمد يوسف، ١٩٩١: ١٣). لقد ظهرت فكرة تكامل الأجزاء في «الكل» وتساند عناصر المجتمع المختلفة في فكرة «الاتساق العام» عند «كونت»، وفي فكرة التكامل الناتج عن التباين عند «سبنسر» وفي الاتجاه العضوي عند «كولي» وفي تصور «باريتو» للمجتمع باعتباره نسقاً متوازياً. أما فكرة «الدور» أو الإسهام الذي تقدمه البناءات الاجتماعية للكل، فيعود في الواقع إلى كل من «دوركايم» و«توماس» (على عبدالرازق جلبى، ٢٠٠٥: ١٨٩).

هذا وتحظى أدبيات النظرية البنائية الوظيفية في دراسة التنظيم بكثرة هائلة من الإسهامات النظرية والإمبيريقية، مما يصعب في دراسة موجزة كهذه أن نعرض لكافة اتجاهاتها، ولذا نحاول أن نختار نموذجاً بارزاً ، بل أكثرها قربًا وتأثيرًا في إثراء الرؤية السوسيولوجية البنائية التحليلية في دراسة التنظيم الاجتماعي القبلي.هنا نعرض لأراء«روبرت ك.ميرتون Robert K Merton»بوصفه رائدًا ومفكرًا متميزًا في صك مفهوم «المعوقات الوظيفيةDys-functions» وهي مقولة تحليلية هامة ننطلق من وافتراضتها النظرية في فهم معوقات تنمية المناطق الحدودية في ضوء ارتباطها بالتنظيم الاجتماعي القبلي التقليدي السائد في هذه المناطق المصرية النائية.

قدم عالم الاجتماع الامريكي«روبرت ميرتون» إسهامًا نظريًا هاماً ومتميزًا في«نظرية التنظيم» يختلف عن أغلب الإسهامات التي قدمها علماء التنظيم الذين تأثروا تأثيرًا كبيرًا بالاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع، فلم ينطلق بشكل مباشرمن فكرة «هربرت سبنسر» عن: «المماثلة العضوية Organic Analogy»أي تشبيه المجتمع بالكائن الحي،ومايترتب على ذلك من تصور التنظيم بوصفه«نسقًا اجتماعيًا System Social» مكونًا من أجزاء ذات تساند متبادل، وترابط داخلي، يؤدي كل جزء منها وظيفة محددة من أجل خدمة أهداف الكل، وتحقيق تكامله.

لقد عزل« ميرتون» نفسة بشكل واضح عن هذا الوضع (عدم المبالغة في تأكيد الطابع التكاملي للنسق الاجتماعي).وبدلاً من ذلك أكد على وجود «معوقات وظيفية» وحث علماء

الاجتماع على تحليهم بالنشاط في تحديدها (رث والاس ، ٢٠١٠ : ٩٩)، وذلك عندما حاول اختبار نظرية «ماكس فيبر» في التنظيم ذاهبًا إلى أن نظرية التنظيم قد افتقدت بعدًا هامًا ألا وهو«المعوقات الوظيفية» (السيد الحسيني، ١٩٨٥ : ٢٠-٢١)، أو بالأحرى «الأضرار الوظيفية» أو«الاختلالات الوظيفية» التي تصيب التنظيم ببعض الإنحرافات والتوترات والضغوط التي تحول دون أداء وظائفه على النحو المرغوب.

وإذا انتقلنا إلى التحديد «الميرتوني»«للمعوقات الوظيفية» والذي اعتبرها اكتشافًا عظيمًا. تلك المعوقات التي لا تعني أكثر من تقصير بعض النظم الاجتماعية عن أداء وظائفها من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية (السيد الحسيني ،١٩٨٢ : ١٣٥)، فالنظم الاجتماعية ينجم عنها أحياناً بعض الأضرار أو الخلل الوظيفي، أي بعض النتائج السلبية التي تؤدي إلى فشلها في تحقيق رفاهية المجتمع(طلعت إبراهيم لطفى و كمال عبدالحميد الزيات ، (د.ت): ٧٦). وثمة نظرة متأنية إلى هذه المعوقات الوظيفية باعتبارها مهددة للنسق الاجتماعي أومعوقة لتكامله، أو توافقه أو استقراره، ويلاحظ أن ما قد يُحكم عليه بأنه معوق وظيفي لجزء معين من أجزاء النسق، قد يُنظر إليه على أنه وظيفي بالنسبة لجزء آخر» (محمد عاطف غيث، ١٩٧٩ : ١٤٢). ويشير «ميرتون» إلى تلك النتائج التي يمكن ملاحظتها، وتحد من تكيف النسق أو توافقه (على عبدالرازق جلبى ، ٢٠٠٥ : ١٨٩)، وإلى الأنماط الاجتماعية التي يكون لها دور سلبي بالنسبة للنسق، أي أن وجودها يعمل على إضعاف النسق، وهدمه، بدلاً من تقويته، وإدامته. وهي أنماط اجتماعية قديمة كانت وظيفته في الماضي، لكنها فقدت بدلاً من هذه الوظيفة نتيجة للتغييرات في البيئة أو نمط الإنتاج أو الواقع المادي بشكل عام (طاهر حسو الزيبارى، ٢٠١٦ : ١٩٨ – ١٩٩). هذا ويتضمن مفهوم «ميرتون» حول المعوقات الوظيفية فكرتين متكاملتين ولكنهما منفصلتان عن بعضهما، الفكرة الأولى: قد يمتلك شئ ما نتائج تعد بوجه عام معوقاً وظيفياً، وبتعبير«ميرتون»، فإن العنصر قد يمتلك نتائج تقلل من تكيف أوتوافق النسق. الفكرة الثانية: إن هذه النتائج ربما تختلف حسب من يتحدث عنها، ولذلك على علماء الاجتماع أن يسألوا هذا التساؤل الحاسم: وظيفي ومعوق وظيفي بالنسبة لمن؟ (رث والاس ، ٢٠١٠ : ٩٩)، وهل المشكلة تحدث نتيجة لتفكك البناء أم لخلل مؤقت أصاب الوظيفة. إن محور الإجابة يدور حول الناحية الثانية، وتترتب العوامل على هذا الأساس (محمد عاطف غيث، (د.ت): ٤٠).

وفي هذا السياق، يضرب«ميرتون» مثالًا تطبيقًا على المعوقات الوظيفية، (بالتفرقة العنصرية والتي قد تكون معوقًا وظيفيًا في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة).كما يوضح «ميرتون» أهمية هذا المفهوم بقوله: إن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي، يمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة الديناميات والتغير(نيقولا تماشيف، ١٩٨٣ : ٣٣٤)، لأنه في هذا المفهوم تكمن طاقة وإمكانية التغير والتطور والنمو. فالوظائف المعوقة تفكك من

النسق، لكي توفر من تبعثر الوحدات مناخًا ملائمًا لحدوث التغير، ويحدث ذلك حينما يعاني البناء من توترات أوضغوط بنائية نتيجة لقصور في الأداء الوظيفي أو نتيجة لزيادة في حجم الحاجات الوظيفية التي يطرحها البناء (على ليلة،١٩٨٢: ٤٠٠). ومن البداية يدرك «روبرت ميرتون» الأداء الوظيفي الذي يتمثل في الدور الذي تسهم به أي وحدة اجتماعية معينة من وحدات البناء الاجتماعي، باعتباره يتحقق على مستويين (الفردي والاجتماعي) فعلى المستوى الفردي يتجه الأداء الوظيفي إلى إشباع حاجات بيلوجية أو فردية، وعلى المستوى الاجتماعي وهو الأهم يتجه إلى إشباع حاجة بنائية بالأساس، وتحاول الوظائف الكامنة والظاهرة تصوير الأداء الوظيفي على هذين المستويين. ومن الواضح أن «ميرتون» قد بذل جهدًا واضحًا في إدراك مدى تأثير الأداء الوظيفي في صورته الثنائية وإسهامه في البناء الاجتماعي من حيث مدى دعمه للبناء الاجتماعي القائم أو أي من وحداته الاجتماعية حتى يمكن أن يحافظ على استمراريته. أم أن هذا الإسهام الوظيفي أصبح معوقًا لا يدعم الاستمرارية البنائية للوحدة التي يتجه اليها الأداء الوظيفي (على ليلة، (د.ت) : ١١٠-١١١)، إن هذه الثنائية في المدلول تحيلنا إلى جانب غاية في الأهمية يتعلق بالرؤية الإدراكية على المستوى التصوري للفعل من جهة، ومن جهة ثانية على القدرة العملية المتجاوزة لحدود ومثبطات ما يعتقد أنه حاجز أو معوق (عيسات العمرى، ٢٠١٦: ١٧٠).

وفي هذا الصدد، يشير «جولدنار» إلى أن الوظيفية عندما اخترعت مفهوم «الوظيفة المعوقة» أرادت أن تصنع بعض الدعاية لحيادها العلمي.وتتلافى بعض النقد الذي وجه إليها من جراء اهتمامها بالوظيفة الميسرة والتوازان.ولكن هذا المفهوم لم يمنع سهام النقد لأنه ليس سوى إصبع معوق في خندق أكثر منه معوقًا ناتجًاعن الخندق نفسه (عبدالباسط عبدالمعطى، ١٩٨١: ١٢٦).

وبعد، يتعين الإشارة الى أن «ميرتون» كان مهتماً في الأصل بتطوير وتنقيح ما أطلق عليه «بالنظرية المتوسطة المدى Middle Rang Theory». التي عرفها بأنها تلك التي تقع بين طرفين: الطرف الأول يتمثل في مجموعة الافتراضات العملية البسيطة التي نقابلها عند إجراء البحوث الميدانية، والطرف الثاني يتمثل في النظريات الشاملة الموحدة التي تسعي إلى تفسير كل ما نلاحظه من انتظام في السلوك الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي (سمير نعيم، ١٩٧٧: ٢١٢-٢١٣). ولكي يقيم هذه النظرية استحدث ثلاثة مفاهيم وأدوات تحليلية هي: الوظائف الكامنة أوغير المتوقعة في مقابل الوظائف الظاهرة، والمعوقات الوظيفية في مقابل الوظيفية، وأخيراً البدائل الوظيفية، ذاهبًا إلى أن المجتمع لن يعد قادرًا على العمل بحكم شكل التنظيم الذي يتخذه (السيد الحسينى،١٩٨٥: ٨٠) . ومن خلال الجمع بين آراء «دوي وفبلين» حاول «ميرتون» أن يربط بين الفعل واستجابة أفراد التنظيم في ظل ظروف متغيرة، واستخلص من ذلك الفكرة الرئيسية الأولى «لنموذج المعوقات الوظيفية». وباختصار تنهض الفكرة الأساسية للنموذج على أن أعضاء

التنظيم يستجيبون بطريقة ثابتة في المواقف المماثلة دون مراعاة للتغير بين موقف وآخر. ونتيجة لهذا الجمود وعدم المرونة في علاقة الفعل والاستجابة، تنشأ نتائج غير رشيدة. وعلى مستوى التنظيم، أوضح «ميرتون» أن الأفعال الناجحة في الماضي على أساس من التدريب والمهارة، يمكن أن تسفر عن استجابات غير ملائمة في ظل ظروف متغيرة (إعتماد محمد علام، ١٩٩٤: ١٦١).

وعلى ضوء ذلك، تنطلق الدراسة الراهنة من قضايا افتراضية منبثقة عن المقولات النظرية التي قدم لها روبرت ميرتون في «نموذج المعوقات الوظيفية» وأطره التصورية في محاولة إلى اختبار صدقها في الواقع الميداني المحلي بما يساعد إلى فهم البنية التنظيمية القبلية المحلية في منطقة حلايب وشلاتين وأبورماد، ومعرفة مدى انعكاس خصائص التنظيم القبلي على إعاقة حركة التنمية المستدامة في هذه المناطق الحدودية المصرية. وهذه القضايا هي:

- القضية الأولى: التنظيم الاجتماعي أشد مقاومة إزاء أية محاولة للتغيير والتحديث تُفرض عليه من قبل البيئة الخارجية، («تدخل التنظيم الرسمي» الدولة والحكومة بهيئاتها ومؤسساتها المختلفة).
- القضية الثانية: تحمل البنية التنظيمية في طياتها الداخلية مثيرات الخلل أو الضرر أو المعوق الوظيفي.
- القضية الثالثة: التنظيم الاجتماعي المنفتح على غيره تزداد فيه معدلات التغير والتحديث.

رابعًا: الإجراءات المنهجية:

(١): نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة تحت نوع «الدراسات الإثنوجرافية»، والتي ترتكز على جمع أكبر قدر من المعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة، واستخلاص بعض الدلالات والمعاني عن طريق اكتشاف العلاقات بين الظواهر وتقديم تفسيرلها (محمد الجوهرى وعلياء شكرى، ١٩٧٥: ٦٠-٦١)، في ظل ما هو مطروح من مادة إمبيريقية واقعية يتم تحليلها. وتكتسب الإثنوجرافيا رواجًا متزايدًا في الوقت الحالي في الأبحاث الاجتماعية والتطبيقية، (جيامبيترو جوبو، ٢٠١٤: ٢٢) وتستخدم الاثنوجرافيا لإستنتاج الدلائل والبراهين من المشاهدة الفعلية للظاهرة المدروسة (كمال زيتون، ٢٠٠٦: ٣٠٦). ووفقًا لذلك، تعتمد «البحوث الاثنوجرافية» على عدة تقنيات: الوصف والملاحظة بالمشاركة، والتواصل والطلاقة من طرف الباحث، والمعرفة بالشروط المحلية للجماعة أو الأفراد المدروسين. وفي نظر «Wilson»،تقوم الدراسة الإثنوجرافية على ركيزتين هامتين هما: (التحليل البنيوي للظاهرة، والاعتماد على الطبيعة) (محمد الحوش، ٢٠١٦، ٣٦-٣٧)، ولذا تقع الدراسة الراهنة بين حدود الدراسة الكيفية السوسيولوجية لمجرد الفهم، والدراسة الإجرائية التي تستهدف الفهم والمشاركة في التغيير نحو الأفضل.

(٢): المنهجية وأسلوب الدراسة:

زاوجت الدراسة بين عدة مناهج وأساليب بحثية هي: «الأسلوب الوصفي التحليلي» المستند إلى البيانات الكيفية التي جمعت من خلال المقابلات الفردية والجماعية المباشرة، والمجموعات البؤرية مع السكان المحليين. و«منهج إعادة التحليل»من خلال معلومات متوفرة من دراسات سابقة أجريت حول مجتمعات الدراسة أعيد تحليلها وتركيبها لتغطية أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، و«المنهج الجينيولوجي» Genealogical Method (محمد عبده محجوب، ٢٠٠٦: ٤٦)؛ (محمد عبده محجوب، ١٩٨٣: ١٠٦) الذي يسهم في تفسير الأصول والروابط القرابية، عبر الوصول إلى أشجار أو سلاسل الأنساب الفردية والقبلية، و«بالمنهج الايكولوجي» Ecological Method، لفهم مدلولات الخصائص البيئية والديموجرافية الخاصة وآثارها في تفاعلات البيئة مع الإنسان.

(٣): مصادرجمع البيانات والأدوات والطرق البحثية:

(أ): مصادرجمع البيانات:

استعانت الدراسة «بالإخباريين» ممن لديهم معلومات ورؤى ثرية تخدم موضوع الدراسة كمصادر أساسية لبياناتها الميدانية، وقد تم اختيارهم بعد إجراء الدراسة الاستطلاعية.كما اعتمدت على القائمين على مشروعات التنمية من التنفيذيين للحصول على معلومات دقيقة وواقعية. واستعانت بالوثائق التاريخية والرسمية المتاحة حول هذه المناطق الحدودية وجهود التنمية بها.

(ب): أدوات وطرق جمع البيانات:

استندت الدراسة إلى مجموعة من الأدوات الأساسية والمساعدة من بينها «الملاحظات المباشرة» والشواهد الميدانية التي استقاها الباحث بنفسه من مناطق دراسته، حيث أتيحت له فرصة المشاركة ضمن فريق من الباحثين في الرحلة العلمية الاستكشافية الأولى التي نظمتها جامعة جنوب الوادي كلية التربية بالغردقة في الفترة من (١٠حتى ١٤ديسمبر٢٠٠٧م)، أو من خلال القوافل البشرية الطبية والبيطرية والاجتماعية التنموية المتعددة والتي استهدفت مجتمع الدراسة.وفقًا للتواريخ الآتية:

(١٠ حتى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧م)، (٢٢ حتى ٢٦ فبراير ٢٠١٠م)،(٩ حتى ١٢ يونيو ٢٠١٥م)، (٢١ حتى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥م)، (٢٣ حتى ٢٦ مارس ٢٠١٦م)، (٢٥ حتى ٢٨ يناير ٢٠١٧م)، (٢٨ ديسمبر ٢٠١٧م حتى ١ يناير ٢٠١٨م)، (١٨ حتى ٢١ أبريل ٢٠١٨م)، (٢٤ حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨م). كما تم الاستعانة بأداة «المقابلات المفتوحة»، سواء المقابلات الجماعية، أوالفردية (التي طبقت مع القائمين على مشروعات التنمية والمسئولين من رؤساء مجالس المدن ومديري الإدارات للتعرف على آرائهم فيما يتعلق بطبيعة التنمية ومعوقاتها

في مناطق الدراسة)، بالإضافة إلى «المقابلات الجماعية شبة المقننة» والتي تمت مع عدد من الإخباريين، والأشخاص العاديين الممثلين لفئات مجتمع مثلث حلايب الحدودي من الأهالي والتجار والوافدين المقيمين بها، ومشايخ القبائل لبحث المعوقات والتحديات التنموية، وكان«الاتصال التليفوني» بالمسئولين الرسميين وبمشايخ قبائل المنطقة وسيلة مهمة للحصول على بيانات إضافية، ومن الأدوات الأخرى المساعدة أيضا، «التسجيل الصوتي بالكاسيت»، و«كاميرا الفيديو».

استندت الدراسة على طريقتين منهجيتين في جمع بياناتها الميدانية، الطريقة الأولى: «مجموعات النقاش البؤرية»(عبدالوهاب جودة عبدالوهاب، ٢٠٠١)؛ (دافيد ستيورات، بريم شامداساني، دينيس روك، ٢٠١٢)، وهي طريقة هامة لتوليد البيانات عبر مقابلات تُجري مع مشاركين من المجتمع المحلي قوامهم من (٨–١٠ أفراد) على دراية تامة ببعضهم البعض، مما سهل التحدث معهم بحرية، وكانوا من الذكور، حيث تعذر مقابلة النساء نظرًا للطبيعة المحافظة، ذلك لمناقشة آرائهم في معرفة معوقات تنمية مثلث حلايب، والإجابة على أسئلة دليل المناقشات الجماعية، حيث عقدت «خمس مقابلات نقاشية بؤرية» في كل من شلاتين وأبورماد وحلايب وجبل علبة ورأس حدربة خلال فترات إنجاز الدراسة الميدانية. أما الطريقة الثانية: فهي طريقة «المقابلات الحرة المفتوحة». هذا ويُعد دليل الجماعة النقاشية البؤرية الموجه الأساسي لمعطيات الدراسة وأدوات وطرق جمع بياناتها، وقد جاءت أهم القضايا التي تضمنها ما يأتي :التوصيف الأيكولوجي لمناطق الدراسة الحدودية: (شلاتين وأبورمارد وحلايب)،وطبيعة التنظيم الاجتماعي القبلي السائد: من حيث (الملامح الأيكولوجية لمناطق الدراسة الميدانية الحدودية، والقبائل الكبرى المستوطنة فيها: والأصول والانتشار، والتوزيع القبلي الإقليمي: ومشايخ المنطقة، وكيفية اختيارهم، ومكانتهم، ومهامهم، الزواج القرابي، والأرض وملكيتها، وخصوصية الاستيطان وطبيعة التعايش، وتنظيم المجتمع، وقانون القبيلة، والتركيب الديموجرافي والإثنوجرافي وخصائصه، والأنماط الاقتصادية للتنظيم القبلي) ودوره في دفع عجلة التنمية أو إعاقتها في المناطق الحدودية، ومعوقات تنمية مناطق شلاتين وأبورماد وحلايب: (المشكلات المجتمعية والتحديات القائمة، دور مشايخ القبائل في تقديم مساعدات للأجهزة الرسمية للقيام بإنجاح دورها التنموي، رؤى الأهالي لصورة مجتمعهم رغم وجود مشكلات، ومدى شعور الأهالي بالفخر والاعتزاز للمنطقة والقبيلة والانتماء للدولة المصرية.

خامسًا: التنظيم الاجتماعي القبلي:

إن أية دراسة لآثار النظام القبلي على التنمية في المناطق الحدودية المصرية لن تستقيم دون التطرق لبنية التنظيم السائد، وذلك من أجل التعرف على طبيعة القبائل الكبرى والصغرى من حيث

الأصول والانتشار، وبنيتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتأثير هذه القبائل على عمليات التنمية، والدور الذي يلعبه شيخ القبيلة في دفع عجلة التنمية أو إعاقتها. وبالتالي معرفة الثابت والمتحول. وهكذا، يحق لنا أن نتساءل عن بنية التنظيم القبلي في المناطق الحدودية الجنوبية المصرية؟، وعن آثار هذا التنظيم كمعوق من معوقات التنمية؟.

دعنا نتفق منذ البداية مع ما أشار إليه «إرنست غلنر Gellner» أنه يمكن تشبيه بنية التنظيم الاجتماعي القبلي في المناطق النائية بشجرة جذعها المجتمع نفسة، وفروعها الأساسية القبائل، وفروعها الثانوية(العشائر) (حليم بركات، ٢٠٠٠ : ٣٥٣).

(١): الملامح الأيكولوجية لمناطق الدراسة:

من الضروري فهم الطبيعة الايكولوجية للمناطق الحدودية التي تتصدلها الدراسة بالاهتمام(حلايب، أبورماد، شلاتين) حيث تتحكم الظروف الايكولوجية والسكانية والثقافية إلى حد كبيرفي شكل التنظيم الاجتماعى السائد.وننتقل الآن إلى تقديم صورة عامة حولها. ولنبدأ«بمدينةشلاتين»، التي جاءت تسميتها بالبجاوية«شلق» وتعني«الساحل/ أو الشاطئ» الذي ترسوفيه بقاياالسفن المحطمة في البحرمن أخشاب يصنع الأهالي منها الأكواخ والبيوت.فكان الرجال يرحلون من مناطق الرعي والجبال قاصدين البحربحثًا عما قذفته الأمواج، «شلقي دا هريرني» الترجمة: «يتمشى على الشاطئ» ، غالبًاكان للبحث عن شئ ينتفع منه) (معطيات الدراسة الميدانية). ويذكر أن«شلاتين» في التعدادات السكانية السابقة منذ عام ١٩٤٨م حتى وقت عام ١٩٦٦م كانت قرية ضمن مكونات قسم حرس حدود أسوان، واستمرت حتى عام ١٩٨٦م، وتحولت بعدها لتبعية قسم القصير، ثم انتقلت لتبعية قسم مرسى علم بعد تكوينه في عام١٩٩٠م، واستمرت على ذلك الحال إلى أن حولت في ٩ مايو١٩٩٢م بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء برقم (٥٩٣) لسنة ١٩٩٢م من وحدة محلية قروية إلى مدينة«شلاتين» تتركزبها وحدات الحكم المحلي والخدمات، وأضحت عاصمة مثلث حلايب الإقليمية وأكبر تجمع حضري في المنطقة، حيث بدت واضحة السيادة المصرية واهتمام الدولة بتنمية هذا المثلث. وبموجب قرار رئيس الوزراء رقم (٢٩٥) لسنة ٢٠١٤م، تم تعديل نطاق الوحدة المحلية لمدينة شلاتين لتضم إليها الوحدات المحلية لقريتي (أبرق، مرسى حميرة). هذا، وتبعد «مدينة شلاتين» عن مدينة الغردقة بمسافة (٥٣٣)كم^{٢}، وعن برنيس (١١٠)كم^{٢}في الشمال.كما تبعد في اتجاه الشمال الغربي عن مدينة أسوان(٣٣٠)كم^{٢}،ومدينة قنا(٦٦٠)كم^{٢} (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠١٥). وأما «مدينة حلايب» فقد صارت المدينة السابعة في محافظة البحرالأحمر.فقدتحولت حلايب في ١٨ فبراير عام ٢٠١٤م بقرار من رئيس الوزراء رقم (٢٩٥)

من قرية إلى مدينة مستقلة تم فصلها عن مدينة شلاتين. وتضم حلايب ثلاث قري: (أبورماد، وأدلديب، ورأس حدربة) (مقابلة مع اللؤاء محمد يحيى رئيس مدينة حلايب بتاريخ ١١يونيو ٢٠١٥)[١]. أما «قرية أبورماد» النموذجية، فهي الأكثر بداوة بين مناطق المثلث–وجاءت تسميتها بالبجاوية «أوجو»، أما في اللغة العربية فهي مشتقة من كلمة «رماد» بمعنى النار (فاروق أحمد مصطفى،٢٠٠٧: ١٢٧)[٢]، أو آثار الحريق، فقد تجمع البدو في هذه المنطقة، وتناثر رماد النيران التي أوقدوها بفعل الرياح، لذا سميت «أبورماد». وهي تقع في الجنوب، وتتوسط مدينتي حلايب وشلاتين، انفصلت عن شلاتين وانضمت إلى مدينة حلايب. ونشأت«أبورماد» (عام١٩٦٢م)– بداية استغلال خامات المنجنيز حيث تجمع أفراد من قبائل البشارية – (البلقاب، الحكيماب، والبلجاب، البرلاب) – (للاستقرار بالقرب من مقر إدارة شركة النصر للفوسفات للعمل في مصنع تجمع المنجنيز والاستفادة من الخدمات التي تقدم، كالحصول على المواد الغذائية والمياه).أي أن «أبورماد» أقدم في النشأة من شلاتين (معطيات الدراسة الميدانية).

لقد كان من البديهي التعرف على المنطقة بمواردها المتاحة، ومن ثم الوقوف على تنظيم حياة الناس، وفقًا لما تمنحه لهم تلك البيئة الشحيحة حينًا وماتمنعه عنهم أحيانًا أخرى كثيرة (أحمد أبوزيد، ١٩٩٣: ٥١). حيث يرتكز المجتمع الصحراوي في تنظيمة الاجتماعي والسياسي على القبيلة، فهو مجتمع قبلي في أساسه وجوهره، ولايزال يحتفظ بذلك التنظيم القبلي حتى الآن رغم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت عليه (عادل علي مصطفى، ١٩٩٧: ٢٩١–٢٩٢). وطبقًا لذلك، تعد القبيلة النواة الأساسية لفهم المجتمع الصحراوي، بما تمثله من وحدة اقتصادية، وإقليمية، وقرابية ، وسياسية، فهي مجتمع قائم بذاته، تضم كافة الأنساق والسلوكيات التي يتكون منها المجتمع البدوي (محمد غنيم، ١٩٩٧: ٣٧) الذي يؤكد على«السلوك القبلي العام» ويجعل من القبيلة وحدة واحدة، وأهم مظاهره: التحالف، والجوار، والولاء، أما«السلوك القبلي الخاص» فيعني العصبية القبلية الجماعية، ومايستتبعها من تقارب أو تنافر،ثم العصبية الفردية أي ما يبديه الفرد نحو قبيلته من عصبية (إيمان محمد عبدالمنعم عامر، ١٩٩٧: ٢٣٧–٢٣٨). لقد –ذابت إلى حد كبير–في النظام القبلي المصلحة الفردية، وتحولت إلى مصلحة القبيلة، وتركت للقبيلة أن تحقق للفرد مصلحته وحقه.وهكذا، فإن القبيلة هي صاحبة الحقوق وعليها الواجبات، وهو ما يضعف من إحساس الفرد في المجتمع البدوي بسلطة الدولة عليه، مقابل إحساسه بسلطة القبيلة. وتتميز العصبية القبيلية بأنها موحدة وشاملة وذات قوة إلزامية على أفراد القبيلة الواحدة، وهي أساس التكوين الاجتماعي

---

[١] مقابلة مع اللواء محمد يحيي رئيس مدينة حلايب بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٥.

[٢] فاروق أحمد مصطفي، **نظرية الحاجات الاجتماعية**....، مرجع سبق الإشارة إليه، ص١٢٧.

البدوي، وتلبي مطالبه المتعددة. ويكاد يكون التنظيم الاجتماعي القبلي قائمًا على فكرة العصبية التي تكون الإطار الاجتماعي، فهي التي تخلق في الفئة الاجتماعية حوافز لتدافع عن قيمها ومعاييرها وأنماطها، وهي التي ترسم الحدود التي يسير بموجبها البدو، فيعلنون ولاءهم أو عداءهم أوتحالفهم، وتحرص العصبية على ربط أوصال المجتمع في وحدة كلية، يشعر كل فرد فيها بالضمانة النفسية والمادية، فهي التي تقوي أواصر الأخوة بين أفراد القبيلة من النواحي الاجتماعية والجغرافية والنفسية والبيولوجية (أحمد عبدالموجود،٢٠٠٩: ٣٤٠-٣٤١). وهو ما يعاني منه أبناء مثلث حلايب رغم الفترة الطويلة من العودة إلي حضن الوطن الأم (مصر) وفرض سيطرتها الإدارية والسيادية على المنطقة بالكامل من خلال مجلسي مدينتي«شلاتين وحلايب»،بعد ما كانت السودان تحكم إداريًا المنطقة بأمرالإدارة المصرية ما قبل عام١٩٩٢م، فقد أعاق الانتماء القبلي أبناء المثلث عن الاندماج في المجتمع القومي الكبير،والذوبان في نسيجه نظرًا لحالة التشبع أو الاكتفاء العاطفي لديهم بالانتماء القبلي والولاء إلى هويتهم البدوية.

(٢): قبائل مناطق (حلايب، أبورماد، شلاتين) الحدودية: الأصول والانتشاروالتوزيع الإقليمي:

(أ): القبائل الكبرى: الأصول والانتشار:

استنادًا إلى معايير الأصل التاريخي، والخصائص التكوينية، والبيولوجية، أمكن تصنيف سكان مناطق(حلايب، أبورماد، شلاتين) الحدودية إلى جماعات من عشائر وبدنات «العبابدة» و«البشارية» التي يطلق عليها مجازًا لفظ «قبائل» فهذه الجماعات هي في حقيقة فرعان من قبيلة «البجا»، كما أن هناك جماعة عرقية أصغر يطلق عليها اسم«الرشايدة» لكنها لاتنتميإلى قبيلة البجا، ولا إلى أي قبيلة أفريقية أخرى (سلجمان س. ج، ١٩٥٩: ٩١).

- **قبيلة العبابدة:**

من أوائل السكان الأصليين الذين استقروا في المنطقة، وينسب«العبابدة» إلى جدهم «عباد» المدفون بأحد وديان أدفو «وادي عباد»، الذي يرجع بنسبه إلى«الزبير بن العوام» (حمدنا الله مصطفى، ١٩٩١: ١٠). ومن خلال الزيارات الميدانية تبين للباحث أن قبيلة العبابدة تنقسم إلى عدة بطون وعشائر هي: (الجميلية، والعبوديين، والفقرا، العشاباب) ويذكر أن لقبيلة العبابدة دور بطولي في صدحرب عصابات«البقارة» التي كانت تهاجم الجنوب فأصبحوا حماة مصر، وحراس حدود الصحراء. ويتميز«العبابدة» عن بقية البجة بأنهم يتكلمون اللغة العربية والبعض منهم يعرف«التبداوية» وهم يجاورون البشاريين مباشرة.

- **قبيلة البشارية:**

تعني كلمة «البشارية» باللغة التبداوية «أولباب» وهي البشارة والخير. و«قبيلة البشارية» من القبائل المتميزة بالشجاعة والإقدام (جيهان حسن مصطفى،٢٠٠٩: ١٠٥-١٠٦). وأصلها أمر تدور حوله الأساطير، وقد درسه العديد من العلماء، ولم يصلوا إلى قول فاصل في هذا الشأن (هاني أحمد كامل الشريف،٢٠١٢: ٧١). وتشير مصادر تاريخية إلى أصل تسمية «بدو البشارية» يرجع إلى رجل يلقب باسم «بشير بن مروان بن إسحق»، نزح إلى أراضي«البجة» في القرن الرابع الهجري – العاشر الميلادي – ومعه ثلاثون ألف رجل من الجوارب، وهم فروع أخرى من «البجة»، وثنيون ثم اعتنقوا الإسلام (نادية بدوي، ١٩٩٣: ١١). وفدوا من اليمن في عهد موغل في القدم. وأنهم نشئوا تحت أقدام جبل علبة (رفعت الجوهري، ٢٠٠١: ١٦١) حيث استوطنوامنطقة حلايب وأبورماد عام١٩٠٦م، بعد أن جفت الأمطارفي شبه الجزيرة العربية فرحلوا معها إلى الجنوب أملاً في وصول الأمطار إليهم (محمد الحويري، ١٩٩٦: ٢٢٢). وجدير بالذكر، أن «بشاربن كاهل» الذي انحدرت منه «البشارية» تزوج امرأتين من نساء البجة وهي «أم على» ولنسبها «بشاري أم علي» و«أم ناجي» ولنسبها «بشاري أم ناجي» (نادية بدوي، ١٩٨٥: ٩٣) التي تسكن الصحراء الشرقية السودانية، بينما تستوطن معظم«بشارية أمعلي» الصحراء الشرقية المصرية (نادية بدوي، ١٩٩٣: ١١) ، فعشائرها موزعة في«منطقة المثلث» على النحو الآتي:«عشيرة العشب» تقطن في شلاتين، و«عشيرة الحمدوراب» تقطن في حلايب وأبورماد، و«عشيرة الشنتيراب» تقطن في غرب جبل علبة وأبورماد، و«عشيرة العلياب» تقطن في أبس، و«عشيرة العاميراب» تقطن في أبورماد، «عشيرة الكيداب» تقطن في أدلديت (عبدالسلام إبراهيم محمد، ٢٠١٠، ٢٦٨)، وأبورماد.وهناك ترابط واضح واندماج قائم بين قبيلتين«البشارية» و«العبابدة» الذي يرجع إلى علاقات المصاهرة بينهما، وهو ما أظهر شريحة "المهجنين"،حيث يكون والدهم من قبيلة ووالدتهم من قبيلة أخرى.

والواقع أن حياة العبابدة والبشارية قد تطورت تطورًا كبيرًا وارتفع مستوى معيشة بعضهم ارتفاعًا ملحوظًا،حيث ترى السيارات الحديثة في الطرقات، وتوتفع الهوائيات فوق الأبنية التي بنتها الدولة (زينهم الألفي،١٩٩٧: ١١٢) لهم مؤخرًا ضمن خطة التنمية الطموحة في أرجاء مثلث حلايب.

- **قبيلة الرشايدة:**

وهيمن القبائل العربية التي هاجرت من الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر بعد سقوط حكم آل رشيد، وتولي آل سعود الحكم، ويرجع نسب «قبائل الرشايدة» إلى«هارون الرشيد» من زوجته«زبيدة» (إبراهيم عبدالباري، ١٩٩٦: ٦٥). وتنقسم قبيلة «الرشايدة» إلى عدة فروع هي: (الجعبان، دوي نجم، دوي سلمي، دوي حجي) (مصطفى لطفي عبدالعزيز،٢٠٠٨: ١٣٣). وينتشر أفراد قبيلة الرشايدة في منطقتين بمثلث حلايب المنطقة الأولى في قرية رأس حدربة بالقرب من خط الحدود، أما المنطقة الثانية فتتمثل في وادي شقيرة جنوب الشلاتين

على ساحل البحر مباشرة (مدحت محمد جمال محمد، ٢٠٠٠: ١٤٧)، وبصفة عامة، يعيش أفرادها بمعزل عن«البشارية والعبابدة» .وتشرف عليهم شئون القبائل وهم لايتمتعون بالجنسية المصرية باعتبارهم من القبائل الرحل بين مصر والسودان وأن كانوا يطالبون بها بسبب إقامتهم الطويلة في المنطقة (محمد رفيع محمد، (د.ت): ٢٥). وفق مجموعة من الإجراءات الأمنية.حيث لا تسمح لهم بتعدى حدود المثلث، وقدتم حصرهم وإعطاؤهم تصريح مرورمؤقت للرعي والإقامة لعبور خط العرض٢٢° حتى مدينة شلاتين، ولم يتحدد حتى الآن هويتهم النهائية، وهذه إحدى المشكلات التي تجابه قادة الإدارة المحلية في الوقت الحالي، وترغب قبيلة الرشايدة في معاملتهم مثل باقي قبائل المنطقة الأخرى(العبابدة، والبشارية) في المميزات التي يحصلون عليها من تعليم ومنح ومياه وتجول في أي مكان داخل حدود الجمهورية.ولكن حتى الآن لم يتحدد بعد موقفهم النهائي (إبراهيم عبدالباري، ١٩٩٦: ٦٥). وتتميز «قبيلة الرشايدة» بسيطرتهم على الثروة الحيوانية، ويقومون بممارسة حرفة صناعة ميداليات من الخرز الملون (فاروق أحمد مصطفى ،٢٠٠٩: ٢٨٧).كما تستأثر على تجارة العملة وتحويلها من سوداني إلي مصري، والبعض منهم يعمل بتهريب المخدرات والسلاح (فاروق أحمد مصطفى، ٢٠٠٩: ٢٨٦) وولاؤهم فيما أظن متذبذب وتحكمه المصلحة الخاصة.

(ب): التوزيع القبلي الإقليمي: مشايخ المنطقة، كيفية اختيارهم، مكانتهم، ومهامهم:

لقبائل العبابدة والبشارية مشايخ يحترمونهم ويطيعونهم يلتزمون بتوجيهاتهم، ومرجع ذلك أن هؤلاء الشيوخ هم الصلة بين هذه العشائر بتوزيعها عبر الأودية وحتى الحدود المصرية السودانية والأجهزة الرسمية، فإذا كانت هناك مشكلة يسرع المشايخ بتلبية الاستعانة والتدخل، لذلك فإن هذه العشائر تدين بالولاء والاحترام لقيادتها من المشايخ (عبدالسلام إبراهيم محمد ،٢٠١٠: ٣٥٦)، والذين يتم اختيارهم وفقًا للسن، والخبرة، وحسن السمعة، ومعرفة جميع أفراد القبيلة، وتسند إليهم أعمال إدارية تتطلبها الحكومة، ولهم حق فض المنازعات وإصدار الأحكام التي لها قوة تنفيذية (مصطفى لطفى عبدالعزيز، ٢٠٠٨: ١٥١-١٥٢). حيث يعين لكل قبيلة شيخ من قبل مكتب شئون القبائل التابع للقوات المسلحة، على أن يكون من اختيار أهل القبيلة أنفسهم، ولهؤلاء الشيوخ قيادة قبلية تسمى بشيخ المشايخ لهم معاييرعند اختيارهم تخضع لاعتبارات قبلية واجتماعية (أحمد سيد شحاتة،١٩٩٧: ٤٤-٤٥). وينقسم التوزيع القبلي في منطقة مثلث حلايب،إلى شيخ (قبيلة العشب) البشارية بشلاتين «الشيخ محمد أحمد خير»، وشيخ (قبيلة العبابدة) بشلاتين «الشيخ سر الخاتم عمر» ، وشيخ (قبيلة الحمداددراب) البشارية بأبورماد «الشيخ محمد طاهر محمود»،وشيخ (قبيلة الكيداب) البشارية بأبورماد «الشيخ أوهاج حسن عبد القادر»، وشيخ عموم البشارية شيخ خط البشارية «الشيخ شريف علي شيك» ، وعمدة حلايب وهو بشاري«الشيخ محمد عيسى بطران»، ويرأس شيوخ كل منطقة المثلث بمعنى شيخ مشايخ المثلث، وهو بشاري أيضًا «الشيخ محمد طاهرمحمود»(معطيات الدراسة الميدانية).

ووفقًا لما سبق، فمن الواضح أن زيادة عددسكان قبيلة البشارية في منطقة مثلث حلايب، وامتلاكهم لقطعان أكبر من الإبل والأغنام، جعلهم أكثر نفوذًا من قبيلة العبابدة حتى أن عمدة البشارية يعتبرهو عمدة منطقة المثلث وقاضي القضاة بها، ويترامى نفوذه ليشمل قبيلتي البشارية

والعبابدة معًا، في حين أن عمدة العبابدة لا يتعدى نفوذه نطاق عشيرته .

ويمكننا أن نضع المشايخ ورؤساء القبائل في أعلى السلم الاجتماعي في مجتمع مثلث حلايب، فعادة ما يكون هؤلاء المشايخ والرؤساء من بين أكبر القبائل حجمًا وثروة وجاهًا وتنحصر وظيفتهم في إدارة شئون القبيلة، ومسألة التحكيم بين أفرادها في المشاجرات والاختلافات بينهم وهي غالباً ما تكون بسب المرعى والحيوانات، فالحياة في الصحراء مرتبطة بسقوط الأمطار وسقوطها في مكان دون الآخر، يجعل الرعاة يتكدسون في بقعة دون أخرى فيحدث الاحتكاك والتلاحم والشجار(هاني أحمد كامل الشريف، ٢٠١٧ : ٨٥). فالمياه هي التي تحدد المناخ العام للعلاقات بين القبائل، ففي حالة وفرة المياه تكون العلاقات طيبة ومتصلة، وفي حالة ندرها يسود التوتر والمشاحنات (سونيا ولي الدين، ٢٠٠٧ : ٨٤). والواقع أن مهمة هؤلاء المشايخ كانت سهلة إلى حد كبير؛ فنزاعات القبائل نادرة جدًا، فالصحراء شاسعة تسع الجميع وعوامل الالتصاق والتجمع نادرة جدًا، الأمر الذي طبع العبابدة والبشارية وجيرانهم من سكان الصحراء بطابع الهدوء والأمانة الشديدة فلا سرقات ولاحوادث قتل (علياء شكري، ١٩٩٣ : ٣٠-٣١). غير أن أكثر ما يؤكد نظامية البجا هي دساتيرهم وقوانينهم المجتمعية التي نظمتها المجالس العرفية، التي يحتكم فيها المشايخ فهم القضاة وأهل الحل للمشاكل المستعصية.

ومن المسلم به أن التحول من حالة البداوة والتنقل والترحال إلى حالة الاستقرار والتوطين، أو الانتقال في الولاء من القبيلة إلى الوطن(الدولة) بما هوتغير اجتماعي بطيء يحتاج إلى مدة من الزمن تتغيير فيها مواقف الناس وقيمهم (عبدالجليل الطاهر،١٩٥٤ : ٣٥). وليس من شك في أن المحصلة النهائية لمشروعات التنمية التي تتبناها الدولة، ترمي إلي توطين البدو كنمط اقتصادي اجتماعي متميز، بل وأيضًا، كثقافة وأسلوب حياة من خلال إدماج الجماعات البدوية في المجتمع القومي، تستهدف تنمية روح الانتماء للوطن بدلاً من النزعات القبلية والعرقية التي تسود بينها (أحمد عبدالموجود،٢٠٠٩ : ٣٥٣-٣٥٤).

(ج):الزواج القرابي، والأرض وملكياتها، وخصوصية الاستيطان وطبيعة التعايش، وتنظيم المجتمع وقانون القبيلة:

- **الزواج الداخلي القرابي:**

أساس النظام القبلي هو العائلة أو (الحمولة / الأهل)، وغاية البدوي أن يكون أبا لأبناء كثيرين يستطيع أن يقوى بهم ويعتز إذا كبروا بحيث يصبحون أسرة كبيرة هو ربها، ثم يتزوجون وتكبر الأسرة فيصبح الجد الأكبر رئيسًا، أوشيخًا لعشيرة صغيرة تنتمي إليه (جبرائيل سليمان جبور، ١٩٨٨ : ٢٣٠)، ووفقًا لذلك، يعد الزواج الداخلي سمة شائعة وملمحًا لنظم القرابة، والتنظيم الاجتماعي حيث تشكل العائلة بتركيبها القرابية ونظرتها العرقية المحور الجوهري للملامح الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فمجتمع مثلث حلايب يقوم على أساس الأسرة التقليدية القائمة على الزواج القرابي (جيهان حسن مصطفي،٢٠١٥ : ٢٣٠).

- **الأرض، وملكياتها:**

تعتبر الأرض التي تنزل بها وتعيش عليها القبيلة ملكا لها، حيث تنتشر فيها بطونها وعشائرها فلا تسمح لغريب بالنزول بها أوحتى المرورإلا بموافقتها.وكل بطن منها اختص بحماية ناحية من الأرض واعتبرها أرضاً خاصة به.وملكية الأرض جماعية، فالأرض عادة ملك لجميع أفراد القبيلة، في الماضي كانت ملكية الأرض تعرف من«البئر»، بمعني أنه من كان يملك بئر الماء تكون له سيادة الأرض، فلا حياة بدون ماء، ويحاول أول الواصلين إليها التنقيب عن«الماء» ، أولاً للسقاية– ثانيًا تثبيت للمكان،وهذا يكون بعدذبح ناقة بعد اكتشاف البئر، يعزم عليها الناس، وتكون نباً كافيًا ليعرف أصحاب الأرض.وفي حال نزاع يحدث علي أرض بين طرفين يلزم التدخل لحل هذا النزاع من خلال مجالس عرفية يخصص لها قسنيب – بمعني «وتد» وهوشيخ يفصل بين القبائل المتخاصمة.

- **خصوصية الإستيطان، وطبيعة التعايش:**

لقد استطاع البجا بناء مستوطنات سكنية، لها خصوصية الموقع والمكان، كونت عقدًا اجتماعيًا جيدًا يسمح بالتعايش جنبًا إلي جنب بين جميع أبنائها، بمسافات متفاوتة تحترم خصوصية كل أسرة، يذكر أحدالأخباريين: كانت المسافة بيننا وبين جيراننا تعادل الـ ٣ كيلومتر تقريبًا، ليترك كل شخص لجاره متنفسًا وراحة في مسكنه. ويستطرد قائلاً: لاتستطيع أي قبيلة منع أختها من القبيلة الأخرى من التواجد في أرضها، فالعرف هنا يكفل للجميع أن يتعايش مالم تكن هناك خصومة شديدة لايقوي الطرفان أن يتواجدا معًا بسببها في ذات المكان.

- **الحياة العامة،وتنظيم المجتمع، وقانون القبيلة:**

يلعب شيخ القبيلة وزعيمها التقليدي دورًا مهمًا في الحفاظ على الأبنية القبيلية. وهذا النظام الاجتماعي واضح في المجتمعات القبلية ولا يمكن إغفال هذا الدور (فاروق أحمد مصطفى، ٢٠١٨: ٨٥) في مناطق الدراسة الحدودية.حيث يعيش الجميع حياتهم في مثلث حلايب بمنتهي البساطة والتسامح، منسجمين في إطار قانون ودستورالقبيلة لايحيد عنه أحد، فلاشكوي في أقسام شرطة أو محاكم، إنما المشايخ هم قضاة البلادوزعماؤها المختصون بمعالجة المشكلات كافة في حالة نشوبها، عبر عدة قوانين، مقدارغرامة الجرم محدد بالإبل، بمعني من فعل كذا فعقوبته ثمن ناقة.

(٣): التركيب الديموجرافي والإثنوجرافي وخصائصه:

وفقًا للعرض السالف، يمكن القول بأن مناطق الدراسة تمثل بيئة صحراوية حدودية يؤهلها عدد قليل من السكان غالبيتهم ينتمون إلى تركيب اثني متنوع يتمثل فيمجموعة قبائل بدوية بجاوية «العبابدة» و«البشارية») وهما لأكثرية، فضلاً عن نازحين من مختلف أقاليم مصر.ففي السنوات الماضية استقبلت هذه الرقعة المصرية تحركات سكانية، مهاجرين من محافظات (قنا وسوهاج)– أتوا إليهاسعيًا للتجارة–، وموظفين من مختلف أنحاء مصر، انضموا– نقلاً أو بالتعيين–إلى

مؤسسات الإدارات الحكومية المختلفة (تعليم، صحة، تضامن اجتماعي، شباب ورياضة ... الخ). فضلاً عن وافدين سودانيين من التجار، وبعض المقيمين بصورة غيرشرعية (كالتكارنة) وهم قادمون من غرب أفريقيا عن طريق السودان حيث يعملون بالسوق القديم بالشلاتين (طه حسن عبدالله أحمد، ٢٠٠٦: ٨٣).

ونستطيع أن ننظر إلى الأوضاع الديموجرافية في ضوء منظور تاريخي– ديموجرافي، حيث أظهرت نتائج أول حصر سكاني شامل للمنطقة عام ١٩٩٣م إلى أن عدد سكان مثلث حلايب بلغ (١١٦٠٨) نسمة، ولم يأت تعداد ١٩٩٦م بزيادة تذكر عن هذا الحجم. وبعبارة أخرى، وصل عدد مرات التضاعف لسكان المثلث في ثلاثين عامًاإلى(٤٢)مرة، ولاشك أن معدل النمو السكاني لمثلث حلايب خلال الفترة التعدادية (١٩٨٦–١٩٩٦) بلغ ١٦.٧%، وهو معدل مرتفع بكل المقاييس (مدحت محمد جمال، ٢٠٠٠: ١٤٨). وتبعًا لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة البحرالأحمر بلغ عدد سكان مثلث حلايب عام (١٩٩٨م) حوالي (١٥٠٠٠) نسمة بمعدل سنوي ٣.٧% (طه حسن عبدالله أحمد، ٢٠٠٦: ٧٥). وقد تضاعف سكان منطقة حلايب (٦٤) مرة من (٢٧٣) نسمة عام (١٩٦٦م) إلى (١٧٤٧٨) نسمة عام (٢٠٠٦م) بسب الهجرة الوافدة إلى المنطقة التي ارتبط إيقاعها بمدى تسارع برامج التنمية بها (عبداللطيف محمد أحمد،٢٠٠٩: ٣٠٠)، عقب عودة السيادة المصرية. وطبقًا لبيانات تعداد عام (٢٠٠٦م)، بلغ عدد سكان مثلث حلايب نحو (١٧.٥) ألف نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨)، وارتفع عدد سكان المنطقة إلى (٢٥) ألف نسمة عام (٢٠١٢م) (وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني،٢٠١٤: ٦٣). وطبقًا لبيانات مجلس الوزراء في (نهاية ٢٠١٤م وأوائل ٢٠١٥م) يقدر حجم السكان في المنطقة بحوالي (٢٨.٥) ألف نسمة: (١٧.٥) في مدينة شلاتين، و(٤.١) في مدينة حلايب، و(٦.٨) في قرية أبورماد (مجلس الوزراء،٢٠١٥: ٣). ونلحظ مما سبق، أن حجم سكان منطقة مثلث حلايب في تزايد ونمو، مما يعني أن منطقة الدراسة تمثل منطقة جذب سكاني، وأن صافي الهجرة الداخلية إليها موجب، وهو أعلى من مكون الزيادة الطبيعية، وبذلك يكون النمو السكاني ناتجًا عن تزايد أعداد الوافدين إلى المنطقة للعمل في مشروعات التنمية التي تجري فيها (منى عبدالعال سيد دسوقي وآخرون، ٢٠١٦: ٤١). وتشير معطيات دراسة إنثربولوجية حديثة (٢٠١٧م) إلى أن عدد سكان منطقة حلايب بلغ (٣١١٠٠) نسمة موزعين على مدينة شلاتين (١٨٣٠٠) نسمة، ومدينة حلايب (٣٥٠٠) نسمة، وقرية أبورماد (٦٥٠٠) نسمة، ورأس حدربة (٧٥٠) نسمة، إدلديب (٣٥٠) نسمة، وأبرق (٨٥٠) نسمة، ومرسى حميرة (٨٥٠) نسمة (هاني أحمد كمال الشريف،

٢٠١٧: ١)، في حين تستشرف دراسة أخرى، أن عدد سكان مثلث حلايب سوف يصل إلى حوالي (٤٩) ألف نسمة عام (٢٠٢٠م) بشرط استكمال الدولة العديد من المشروعات التنموية المخطط تنفيذها، بما يترتيب عليها توافر العديد من فرص العمل التي تجذب السكان للمنطقة (منى عبدالعال سيد دسوقي وآخرون، ٢٠١٦: ٤١).

وتماشيًا مع طبيعة المناطق الحدودية الصحراوية، تتميز الخصائص السكانية، بعدم التجانس نظرًا لوجود ثلاثة قبائل رئيسية وعدد لابأس به من الوافدين، فقبائل البشارية تقدر نسبتهم بـ(٧٠%)من إجمالي السكان، وقبائل العبابدة تقدر نسبتهم بـ(٢٠%)، وقبائل الرشايدة بـ(٥%) ونسبة الوافدين من وادي النيل (٥%)، ومعظمهم من جنوب الوادي (الصعيد) (عبداللطيف محمد أحمد،٢٠٠٩: ١٣٦). وتضافرت العوامل الطبيعة والبشرية في التأثير على نمط توزيع السكان الذي يتسم بالتخلخل والتشتت، لأنه يرتبط بتشتت عوامل الجذب (نمط توزيع الآبار والعيون)، كما يرتبط توزيع السكان بخصائصهم القبلية (البطون والعشائر) حيث يميل السكان إلى التجمع بجوار بعضهم البعض بواقع خمس أسر حول البئر الواحدة (عبداللطيف محمد أحمد،٢٠٠٩: ٣٦٢)، لقد ارتبط السكان بالساحل والجبل على السواء، وتبادلاً للمواقع مع ظروف المطر، حيث يرتبط السكان بالمطر أينما وجد، ووقتما وجد، لذلك فطبيعة السكان الرعاة الترحال وعدم الاستقرار، فالإقامة في أودية الجبال نظرًا لتوافر المياه في الشتاء، بينما يختلف الوضع عند السكان الصيادين حيث الاستقرار على الساحل باعتباره موردًا للرزق.كما ساهمت الظروف البشرية والمتمثلة في توافر عناصر البنية الأساسية في التجمعات الحضرية وأهمها : مياه الشرب النقية وشبكة الصرف الصحي والطاقة الكهربائية وعناصر الخدمات الصحية والتعليمية وسياسات التوطين بدرجة أكبر في التأثير على توزيع السكان في منطقة مثلث حلايب، والاهتمام بالمناطق الحضرية وإهمال التجمعات الريفية (أحمد سيد شحاتة، ١٩٩٧: ٤٤١-٤٤٢).

والواقع أن هذه المناطق الصحراوية الحدودية المحلية في مجملها: (السكاني والمكاني) مجتمعات مصرية خالصة. وإن كانت فيما مضي قدمرت بظروف سياسيةوعسكرية واقتصادية واجتماعيةخاصة عن بقية المجتمعات المصرية الأخرى، قدأسهمت في فرض معوقات أمام سبل تنميتهاوتطويرها مقارنة بما يتم من منجزات تنموية في مناطق مصرية أخري.لقدظلت مناطق المثلث الجنوبي محرومة من مظاهرالحياة لسنوات طويلة إلي أن امتدت إليهايدالتطوير في عام ١٩٨٥م بعد أن عقد بشلاتين مؤتمر شعبي لمعرفة أحلام البدو المقيمين بها، التي كانت تتلخص في ذات الوقت بتخصيص جرار (فنطاس) للمياه، وآخر للدقيق وبعد أيام تحققت أحلامهم البسيطة لتبدأ معها طفرة تنموية حقيقية استهدفت بناء المثلث من جديد. وللحقيقة قامت الحكومة المصرية –

بعد استعادة منطقة المثلث وضمها إلي محافظة البحر الأحمر بإنجاز العديد من المشروعات الخدمية، وتم وضع خطط تنموية عاجلة لها، حيث قامت القوات المسلحة المصرية بهذه المهمة في المرحلة الأولي خير قيام، إلي أن تولت المضي في هذه المشروعات الإدارة المحلية.

(٤): الأنماط الاقتصادية للتنظيم القبلي:

وفي إطار فهم الأنماط الاقتصاديةللتنظيم القبلي في المناطق الحدودية، نرى أن لهذا التنظيم دورًا هامًا في تحقيق أو إعاقة التنمية والتي تعتمد في الأساس على القبائل المستوطنة داخل المجتمعات المحلية محور الدراسة، فضلاً عن الوافدين من محافظات الصعيد والدلتا، ويقر معظم أعضاء التنظيم القبلي بالدور الذي يقوم به هؤلاء من أجل تحقيق التنمية المستدامة بمناطق الدراسة.

ويمثل «الرعي» أهم الأنشطة الاقتصادية السائدة، بل وفي بعض المجتمعات المحلية الصحراوية الأخرى نظرًا لاتساع المراعي،كما يتفق أعضاء التنظيم القبلي فيما بينهم على حرية تحرك الرعاة في كل المنطقة الشاسعة، والتي يظهر فيها العشب خصوصًا بعد سقوط المطر لأن المراعي حق مشاع للجميع وليس ملكًا لقبيلة دون الأخرى (فاروق أحمد مصطفى، ٢٠١٨: ١٣٧). ووفقًا لذلك، تشكل مهنة «الرعي» المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للسكان على اختلاف قبائلهم، ويغلب على نمط معيشة الرعاة الترحال والتنقل سعيًا وراء الكلأ والمياه، ولذا تتسم حياتهم بالبدائية إلى حد كبير،وتحتوي مناطق الدراسة الحدودية على ثروة رعوية هائلة (الإبل، والأغنام، والماعز) يمكن استثمارها وتنميتها إذا ما تم تزويد الرعاة بأفضل أساليب الرعي وتطوير المراعي القائمة بنشر محاصيل أعلاف جيدة، والاهتمام بالرعاية البيطرية للحفاظ على صحة الحيوان والحد من إنتشار الأمراض التي تصيبة.ويقوم بعض الرعاة بزراعة بعض الخضر ومحصول الطماطم عقب انتهاء موسم السيول مباشرة، وتعد «التجارة» من الأنشطة الأخرى الهامة وتأتي في المرتبة الثانية بعد الرعي،حيث يقوم بها أعضاء مجتمعات الدراسة من خلال تجميع البظائع المصرية والبضائع الواردة من السودان،وتعتبر تجارة الجمال من أهم أنواع التجارة المتاحة، وتقوم «قبيلة الجريجات» في شلاتين «بصيد الأسماك» حيث يتوارثون هذه المهنة،أما في أبورماد فنجد الأهالي أنفسهم من «قبائل البشارية» يقومون بالصيد، ومن المعروف أن البدو يأنفون من تناول الأسماك المصادة ويتم تسويقها إلى المحافظات المجاورة (علي فتحي أحمد، ١٩٩٨: ٤-٥). وتتواجد بالمنطقة الأخشاب حيث الأشجار والشجيرات الجافة وما تجرفه السيول منها والتي أمكن تحويلها إلى فحم نباتي مما أوجد حرفة التفحيم، وكذلك جمع الأعشاب الطبية كحلفا البر والحرجل والسكران والمسيسة وبيعها.

وهناك بعض«الصناعات والحرف الأولية اليدوية» مثل صناعة الشباك التي تقوم بها النساء،

وصناعات السيوف والخناجر التي توفر الحماية لأعضاء التنظيم القبلي (فاروق أحمد مصطفى، ١٩٩٩: ٥١). وتقوم أفراد «قبيلة الرشايدة» بتصنيع بعض الأدوات من المواد الخام من البيئة مثل:الخوص، والسجاد، وصناعة الميدليات من الخرز الملون وحلي النساء، وبعض المصنوعات (مصطفى لطفي عبدالعزيز، ٢٠٠٨: ١٥٥) التي تستخدم في الزينة، وفي المناسبات الاجتماعية المختلفة.وهناك «مهن جديدة استحدثت»طرأت على المجموعات البدويةبعد دخول الإدارة المحلية وأعمال التنمية في المنطقة، منها العمل في التعدين ، والمحاجر ، والكهرباء ، والطاقة، والبناء ، والتشيد ، والمطاعم ، والمقاهي، والنقل، والاتصالات ، والإدارات ، والتعليم والصحة ، وخدمات الأعمال ، وغير ذلك (سيد صلاح أحمد، ٢٠١٤: ١٢). والخلاصة الهامة، أن ثمة محددات هامة تشكل نمط الحياة الاقتصادية هي (الحيوان والبئر والمطر)، وأن التنظيم الاقتصادي ضروري لحياة تلك المجتمعات الصحراوية الحدودية، لارتباطه الوثيق ببنائهم الاجتماعي، ومن هنا فإن تطوير هذا النسق الاقتصادي اعتمادًا على طريقة المعيشة وعلاقتها بالطبيعة البدوية يمكن أن يحقق التنمية المنشودة لهم. وتتجه السياسة التنموية إلى تحويل تلك المجتمعات من البداوة إلى الحضر كنسق تنموي يعتمد على الاستقرار أو الاستيطان المستديم بدلاً من التنقل والترحال، وهنا تتحول البني الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي تدريجيًا، وبالتالي قد تتغير الأنماط السلوكية وتتحسن نوعية الحياة في ضوء التحاق أعضاء التنظيم القبلي والعائلي بمشروعات التنمية التي ينبغي لها أن تتيح الفرص للاستفادة من الموارد البشرية والاستغلال الواسع للموارد الطبيعية،وبدون ذلك تبقي هذه المتغيرات كمعوقات تحد من تحقيق تنمية المناطق الحدودية.

سادسًا: معوقات تنمية المجتمع المحلي الحدودي في شلاتين وأبورماد وحلايب:

دخلت منطقة مثلث حلايب الألفية الجديدة وهي مكبلة بمشكلات بيئية واجتماعية وصحية ومطوقة بسياج العزلة السياسية والتهميش الاقتصادي ومعاناة الفقروالافتقار إلى ثروتها من الموارد الطبيعية كما تعاني من نقص وتدني الخدمات التنموية (جيهان حسن مصطفى، ٢٠١٥: ٢٠٩-٢٢١). وإذا ما نظرنا إلى معظم هذه المشكلات السائدة في مناطق الدراسة، فسوف نجد تشابك تلك المشكلات في مظاهرها وعواملها إلى الحد الذي يجعل الفصل بينها أومحاولة ترتيبها جهدًا بحثيًا لا طائل من ورائه، وتبقي عملية الفصل والترتيب تعسفية بحتة تستهدف مجرد تيسيرالمعالجة وتبسيط العرض (علياء شكري وآخرون، ١٩٩٣: ١٤). وفي ضوء الخبرة البحثية الإمبريقية، والمشاهدات العيانية المباشرة،أمكن رصد جانب من المخاطر التي تجابه سكان هذه المجتمعات الحدودية التي تعد من معوقات تنميها، ونحاول فيما يأتي إلقاء الضوء عليها.

(١): مستتبعات التهميش والعزلة الإيكولوجية:

فيما مضي عانى سكان المناطق الحدودية الجنوبية شلاتين وأبورماد وحلايب من عدم زيارة القيادات والمسئولين التنفيذيين لمناطقهم ومشاهدة الواقع الفعلي المعاش على الطبيعة لحصرالمشكلات وتحديد الاحتياجات التنموية. ويجدرالانتباه، إلى معاناة سكان مثلث حلايب هذه المناطق من«العزلة المكانية وصعوبة الاتصال بالمجتمعات المتاخمة» لهم.حيث لاتوجد مواصلات كافية يتنقل من خلالها السكانبين التجمعات البدوية المتناثرة والمتباعدة كتجمع آيس، والجرف، وأدلديب، وسواريب، والعشباب، وخاصة في بعض الأودية البعيدة ووعورة الطرق المؤدية اليها.وهناك أعطال في شبكات التليفون الأرضي، فضلاً عن بعد المساكن عن السنترال يحول دون اشتراكالأهالي في هذه الخدمة، وضعف محطاتتقوية التليفون المحمول وخاصة في أبورماد وحلايب.حيث تتلخص المشكلة في عطل التواصل المركزي بسنترال الشلاتين، في المقابل توافر شبكة الاتصال السودانية«زين» بحالة جيدة ولاسيما في منطقة رأس حدربة وحلايب فهي للأسف الشديد أقوي من الشبكات المصرية، الأمر الذي يمثل خطورة في سيطرة الدولة على هذه الاتصالات.

ويذكر أن مثلث حلايب بقى مهملاًحتي دخول القوات المسلحة المصرية إليه في مارس١٩٩٢م، ومن بعدها اتسمت الحركة فيه بنشاط تنموي غير اعتيادي منها مثلاً إنشاء قسم شرطة فيه، ومديريات للتعليم والصحة ، ومكتب لشئون القبائل ... إلخ، بل وتحركت صوبه فجأة أجهزة الدولة المصرية (بلال المصري، ٢٠١٧) الأخرى باتخاذ قرارات إدراية هامة غيرت شكل المنطقة منها إنشاء قسمي شلاتين وحلايب وضمها للأقسام الإدارية التابعة لمحافظة البحر الأحمر، ويتبع هذين القسمين تجمعات عمرانية حضرية وريفية وبدوية تتمثل في مدينة شلاتين ومدينة حلايب وما يتبعهما من تجمعات بدوية وقروية «قرية أبورماد النموذجية » و«قرية ادلديب». هذا القرار كان له أثر بالغ في توطين العديد من قبائل البدو، وظهور أنماط عمرانية مستقرة. فضلاً عن توفير الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وتنمية المراعي وغيرها من النظم والمرافق التي أنشئت في تلك المناطق الصحراوية بجانب التقدم الهائل الذي طرأ في وسائل الاتصال التي اقتناها بدو منطقة المثلث. وقيام وحدات الإدارة المحلية برصف العديد من الطرق مما أسهم في سرعة تحول هذه المناطق إلى تجمعات شبه حضرية ينتشر فيها العمران المستحدث بصورة واسعة ومتسارعة.

(٢): مشكلات البنية التحتية: (عدم توافر المياه النقية، ومشكلات الصرف الصحي):

أكد المسئولون التنفيذيون في محافظة البحرالأحمر توفير مياه الشرب النقية لأهالي منطقة حلايب وشلاتين بالمجان، وذلك عن طريق الشبكات المتصلة بمحطات تحلية مياه البحر للمناطق ذات الكثافة السكانية، أما القرى والتوابع محدودة الكثافة فيتم نقل المياه إليها عن طريق

السيارات ذات الخزان بحصص مخصصة لكل أسرة أسبوعيًا (جمهورية مصر العربية، مجلس النواب، ٢٠١٦: ٥). تفتقر منطقة شلاتين وأبورماد وحلايب بوصفها إحدى المناطق الحدودية الهامشية إلى وجود مياه نقية صالحة للشرب واضطرار أهلهاإلى شراء مياه يتم نقلها بصورة غيرصحية ويزيد ثمنها بصورة أكبرخلال فصل الصيف مع ارتفاع نسبة ملوحة هذه المياه . إن وجدت. لقد رصدت الدراسة الميدانية مدى معاناة أهالي منطقة الدراسة من عدم توافر مياه «الشرب»، المشكلة الوحيدة هنا الماء، «برميل» المياه البلاستيك بنشتريه بـ ٦٠ جنيه، وده شيئ مكلف، وتوجد محطة مياه تحلية، لكن مياهها تفسد الملابس أثناء الغسيل، فما بالك إذا تم شربها؟" (معطيات الدراسة). وقد رفض عدد كبيرمن الأهالي شرب مياه المكثف التي يسمونها«الكوندينسة» إذ يعتقدون أن هذه المياه تؤثر على الكلي بدرجة كبيرة (علي فتحي أحمد، ١٩٩٨: ٨) فهناك موروثٌ ثقافي لدى أهالي المنطقة بأن مياة التحلية غيرصالحة للشرب،وتصيب بالعديد من الأمراض وهو اعتقاد خاطئ (جمهورية مصر العربية، مجلس النواب، ٢٠١٦: ٦).

وعلى جانبٍ آخر، وبالرغم من أن خدمات الصرف الصحي من أهم متطلبات البنية الأساسية للحفاظ على البيئة والصحة العامة للسكان،لما تسببه مياه الصرف الصحي من تلوث للبيئة، إذالم يتم التخلص منها بطريقة صحية وسليمة. إلا أن مناطق الدراسة لا يوجد بها أي نظام للصرف الصحي (منى عبدالعال سيد دسوقي وآخرون، ٢٠١٦: ٣٧-٣٨). حيث يعتمد معظم السكان المحليين على خزانات الصرف الأرضية، والتي عند امتلائها يتم كسحها، أو يمكن أن تفرغ في مناطق عشوائية بالصحراء القريبة مما يؤثر سلبًا على البيئة (وزارة الدولة لشئون البيئة (جهاز شئون البيئة)، ٢٠٠٨: ١٢٠) من حيث تلوث المخزون الجوفي للمياه، مما قد يتسبب في كارثة بيئية يجب الحذر منها والتصدي لها قبل أن تقع، نظرًا لاعتماد السكان المحليين على المياة الجوفية (أشرف سالم، ٢٠١٦). ونتيجة لما سبق، يعاني أفراد مجتمع المثلث من مشكلات صحية تتمثل في التعرض لإصابة بأمراض الفشل الكلوي، والأمراض المعوية والأمراض الجلدية وبعض الأمراض التناسلية في مقابل الافتقارإلى الخدمات الصحية (وحدات صحية، مستشفيات، صيدليات، هيئة تمريض، وعيادات خارجية)، مما يتطلب ضرورة إشباعها.

(٣): المشكلات الصحية:

ثمة كلمات كانت تتردد سجلتها شواهد الدراسة الميدانية، «مستشفى الشلاتين محتاجة مستشفى»،ليس الأمرمجرد نقص أطباء مزمن، ولكن الأزمة تكمن في أن المستشفى ليس به أي أجهزة، ولا أطباء ولا عاملين: «ولا أي شيء»، وكل ما يوجد بالمستشفى أربع غرف، منذ هدم مبناهالإعادة بنائه من جديد، ومن ثم كانت الحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل وتطوير قطاع الصحة.هكذا كان حال جانب من الأوضاع والمشكلات الصحية في منطقة شلاتين وأبورماد

وحلايب. فضلاً عن تفشي الأمراض بين الأهالي لعدم أخذ كبار السن التطعيمات عند الصغر، كما ينتشر هناك اعتقاد أن من يصاب بمرض ما، يكون مصيره الموت في الغالب، فضلاً عن عدم قدرتهم على تحمل نفقات العلاج خارج منطقة المثلث ونظرًا لبعد المسافة من المثلث عن أقرب مستشفى (مرسى علم أو القصير)،فالمستشفي المركزي الوحيد الذي يعمل وبه حجرة عمليات موجودة في مستشفي جراحات اليوم الواحد بمرسي علم، تبعد عن شلاتين (٢٥٠)كم٢وعن أبورماد (٤١٠)كم٢وعن حلايب (٤٥٠)كم٢.كما أنه لا يوجد أي تجهيزات طبية لا معمل ، ولاحجرة عمليات ، ولاحجرة ولادة ، ولا أي أدوات سوى سماعة الطبيب وجهاز ضغط، ولا يوجد أي آلات جراحية، ولا يوجد أي تخصصات في (حلايب وأبو رماد)سوى ممارس عام فقط، ولايوجد له بديل حيث إن الممرض وسائق عربة الإسعاف هم من يقابل المريض ويقوم بصرف الدواء أوتحويل الحالة الحرجة إلي مستشفى مرسي علم في حالة غياب الطبيب الوحيد أوقيامه بإجازة.

هذا، ويتزايد الإقبال الشديد من قبل نساء منطقة المثلث علي القواقل الطبية لجامعة جنوب الوادي في تخصص أمراض النساء والتوليد، لأنه في حالة نقل المريضة أثناء الولادة خارج المنطقة بالإسعاف فإن السائد ألا تعود حية حيث تموت في الطريق علي حد قولهم. إحساس الأهالي بعدم الأمان في حالة علاج الطوارئ وخاصة بالنسبة للولادة يجعلهم في رعب من الحاجة المفاجئة للعمليات القيصرية أوالمضاعفات الأخري.وتقول الأم(إحنا مرعوبين من الولادة وخايفين على بناتنا من أول ما يحملو، واحنا مهمومين بساعات الولادة). واستكمالاً لذلك، تقول إحدى الإخباريات «ف.أ» وتعمل معلمة بمدرسة أبورماد: أهم مشاكلنا تتمثل في الصحة، فالوحدة الصحية بالقرية لا يوجد فيها سوى طبيب يستقبل كل الحالات بدون تخصص، بالنسبة لأمراض النساء والتوليد فهي المشكلة الأكبرلاسيما إذا فاجأت السيدة الحامل آلام الوضع فلا تجد أسرتها مكاناً تتوجه له أقرب من مدينة القصير أو الغردقة، فلكم أن تتخيلوا مدى تحمل المرأة آلام الوضع كل هذه المسافة، وتعسر الأمر عليها إذا كانت الحالة بحاجة إلى طلق صناعي أوعملية قيصرية، ولذا يلجأ بعض الأهالي لتأجير شقة في القصير قبل موعد الولادة بشهر، لكن الغالبية ليس لديهم الإمكانيات لذا تتم معظم الولادات على يد(الداية).

ولسوء خدمات شبكة الاتصالات –الأرضي والمحمول–، وطول المسافة بين مرسى علم وشلاتين وحلايب فالتعرض للعطل المفاجئ بالطريق كابوس مخيف يجعل المواطنين يشعرون بالظلم والظلمة.فثمة معاناة وقلة الحيلة في حالات الطوارئ.وعدم توافر الأدوية وخاصة المسكنات القوية والمحاليل أدوات التعقيم وأدوية الأطفال.

غيرأن هذه الصورة السابقة،التي رسمتها الدراسة الميدانية لحال الأوضاع الصحية، ومستوي الخدمات الطبية والعلاجية المقدمة للمواطنين المتدني للغاية، في مناطق شلاتين وأبورماد وحلايب والقري والتجمعات البدوية المحيطة بها، قد تبدل حالها الآن بافتتاح مستشفى شلاتين المركزي في١٦مايو٢٠١٧م بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه، فثمة تجهيزات طبية حديثة بمواصفات عالمية موجودة الآن بالمستشفى. هذا وتدعو الدراسة الراهنة حسن اختيار إدارة ذات كفاءة لاستمرار جودة المستشفي، كما ينبغي التشديد على أعمال الصيانة الدورية لها لتكون منارة طبية لخدمة أهل المثلث.والذين أعربوا عنبالغ سعادتهم بافتتاحها لتقديم الخدمات الطبية لهم بعد سنوات من المعاناة.وفي هذا السياق، ويقول أحد الاخباريين، إن افتتاح المستشفى بعد تطويره يعتبرإنجازًا كبيرًا، يوفرجهدًا وتعبًا لأهالي في الانتقال للعلاج خارج المنطقة، مضيفًا أن تطوير المستشفى يأتي ضمن التنمية الشاملة التي بدأتها الدولة في منطقة مثلث حلايب.

(٤): المشكلات التعليمية:

هناك العديد من الأزمات التي يواجهها الأهالي متعلقة بنقص الخدمات التعليمية، فلا توجد مدارس فنية زراعية، أوتجارية ، أوصناعية، والمدارس الموجودة هي مدارس ثانوية فقط، كما تطفو مشكلات تكدس التلاميذ، وارتفاع نسبة الغياب في مدارس المنطقة كمشكلة مرتبطة بالنسق التعليمي نظراً لقيام معظم التلاميذ بالعمل للمشاركة في تحسين دخول أسرهم المتدنية.بالإضافة إلى النقص البشري من المعلمين، والعجز الشديد في مدرسي المواد العلمية الثلاث:«فيزياء، كيمياء، رياضيات»، ولذا يتجه غالبية طلاب المرحلة الثانوية العامة من أبناء منطقة المثلث إلى اختيار القسم الأدبي، الأمر الذي يقلل من احتمال تطوير المنطقة في النواحي العلمية والمهنية.وفي هذا السياق، يذكر أحدطلاب الصف الثاني الثانوي، قائلاً: «نفسي أدخل علمي رياضة، لكن مفيش مدرس رياضيات في المدرسة.وتابع قائلاً: «لما بيكون في أزمة في المدرسين الموجهين بييجوا يشرحوا لنا المنهج في ساعتين، مع أنه مفروض يتشرح في شهرينوقال إنه في بعض الأوقات من العام الدراسي،يضطر لقطع مسافة تستغرق خمس ساعات إلى مدينة القصير،ليتمكن من حضور دروس خصوصية وهو ما يسبب عبئًا ماديًا على أسرته. ويقول أحد الإخباريين«الشيخ أوهاج» نحن في حاجة شديدة إلى أن تولي الدولة اهتمامًا أكبر للتعليم في الجنوب كله،لاسيما في منطقتنا بحلايب وأبورماد وشلاتين، فنحن لاننكر أن الدولة مؤخرًا اهتمت بإنشاء المدارس ولكنها لا تقف على حقيقة مهمة، أن المعلم يُعد العامل الرئيسي في جودة التعليم،فكيف نتخيل أن المدرس المغترب الذي يبعد عن أسرته وبلده بآلاف الكيلومترات، سيكون لديه الرغبة من الأساس في توصيل المعلومة للطالب، ونحن للأسف الشديد يأتي لمدارسنا معلم يتم التنكيل به أو عقابه بالنفي، فكيف ننتظر من وراء ذلك تعليمًا جيدًا، مع أن الدول لا تبني أوتنهض إلا بالتعليم، وأبناؤنا في الجنوب في حاجة لاهتمام

أكبر من الدولة بمجال التعليم تحديدًا خاصة أنه ينشأ منذ ميلاده في أسرة تتحدث لغة« الرطانة» التي تتقنها قبائلنا، ويذهب الطفل لبداية المرحلة الابتدائية وهو لايعلم شيئاً عن اللغة العربية كتابةً أوحديثًا وتكون بالنسبة له كاللغة الانجليزية تمامًا.ولذا نحن في حاجة للمعلم الكفء للقيام بهذه المهمة، ومنحه الحافز الملائم لتشجيعه على العطاء. وعلى المسئولين بالتعليم أن يتفهموا طبيعة المنطقة وحل مشاكل المعلم بها وتكون أولوية التعيين للمعلمين من أبناء المنطقة من ذوي المؤهلات العليا، وهذا سيساهم في حل قضيتي«البطالة وجودة التعليم» ونحن من جانبنا نحاول تعليم أبنائنا بشكل جيد قدرالمستطاع سواء من خلال الدروس الخصوصية أو بتعليمهم بالخلوة «الكتاب» التي نقيمها لهم في المساجد عقب صلاة العصر من كل يوم ، وتهتم بتعليمهم القراءة والكتابة بالتشكيل وحفظ القرآن الكريم. إن أهالي منطقة حلايب يفضلون التعليم الأزهري عن العام، وعلى الرغم من ذلك فإن حالتة متدهورة جدًا.

لقد أوضحت الزيارة الميدانية لمدرسة «أوديب»عدم معرفة تلاميذ المدرسة الإبتدائية والإعدادية لمحافظات مصر ولا أين تقع أماكن تواجدهم على الخريطة المصرية، ولذا نوصي وزارة التربية والتعليم بالتنبيه على السادة مديري الإدارة التعليمية بالبحر الأحمر بتدريب التلاميذ من خلال مدرسي هذه المدارس وغيرها على رسم خريطة لمصر ومعرفة دقيقة بأماكنهم.وعلى جانب آخر، يعانيالمدرسون الذين يعملون في مدارس المنطقة من وجود ظلم واقع عليهم بسبب ضعف الحوافز التي يحصلون عليها وهوما يدفعهم إلي الهرب من العمل في تلك المدارس ويطالبون بزيادة الـ١٥٠% من المرتب للعمل في المناطق النائية.ويثني الجميع على الجهد الحكومي الرسمي في تشجيع أبناء المنطقة على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية ففي المراحل الأولى يحصل جميع التلاميذ علي مصروف جيب كبدل تغذية وهو ما يشجع أولياء الأمور على إرسال أبنائهم للمدارس. وفي مجال التعليم الجامعي تم استثناء أبناء مثلث حلايب من مصروفات الكتب والمدن الجامعية والرسوم الدراسية.كما أنه لأول مرة في تاريخ تعليم أبناء حلايب أن يسمح لهم بدخول جامعات خاصة خلال العام الجامعي ٢٠١٧م، حيث التحق عشرة طلاب من أبناء المنطقة.

وعلى جانب آخر يعاني أبناء هذه المجتمعات والحاصلون على شهادة جامعية – ورغم تكبدهم مواصلة التعليم في ظل ظروف العسرة، وحصولهم على شهادات عليا من عدم التوظيف والاندراج ضمن الجهاز الإداري الحكومي في مجتمعهم المحلي والاستعاضة بهم عن الموظفين الوافدين من خارج مجتمعهم.حيث أظهرت المقابلات الميدانية أن خريجي كلية التربية من أبناء المنطقة لا يحصلون إلا على مرتب العمالة المؤقتة الذي يصل إليهم بدون أي بدلات أومكافآت ويصل الراتب إلى حوالي (١٧٠ إلى ٢٠٠ جنيه مصري) في الشهر ويستمر المرتب لمدة تسعة أشهر فقط.كما أن الخريجين من تخصصات أخرى لا يجدون أي أعمال مناسبة لهم كخريجي

الحقوق والحاسب الآلي حيث يتم الاستعانة بمن هم من خارج المنطقة.مما يؤثرعليهم تأثيرًا سلبيًا ويجعلهم يشعرون بالتمييز، ولذًا يجب النظر في خلق فرص عمل جديدةللشباب بالمصالح الحكومية داخل منطقة المثلث في تخصصات متعددة، وقصر التعيين على أبناء المنطقة والمقيمين بها إقامة كاملة فقط.

(٥): تقلص حجم أنشطة التجارة:

ومن بين المشكلات التي انتشرت بصورة ملحوظة مؤخرًا، «تقلص حجم التجارة» داخل منطقة المثلث خاصة على مستوى التجار الصغار أصحاب رأس المال الصغير من ألف إلى خمسة آلاف جنيه بعد أن كانتالتجارة مزدهرة سابقًا، لقد كانت التجارة البينية بين مصر والسودان تحقق ملايين الجنيهات سنويًا، إلا أن الروتين الحكومي دمر الحياة في شلاتين، فبعد أن كان التجار السودانيون يأتون بالشاحنات المحملة بالبضائع السودانية مثل: الكركديه والسمسم والحنة والبلح لتفرغ حمولتها وتشتري المنتجات المصرية، وفي مقدمتها الأجهزة الكهربائية والصناعات البلاستيكية والألمونيوم والملبوسات والأحذية والحلويات ...إلخ. وكلها معاملات تجارية هامة أحدثت رواجًا تنمويًا هائلاً في المنطقة، فقد تمت عرقلة هذه العملية التجارية بنقل السوق التجارية، وتطبيق نظام الجمارك، حيث تأتي شاحنات البضائع السودانية إلى سفاجا وبعدها تتجه إلى شلاتين.

ففي السوق القديمة وسط شلاتين التي كانت تضج بالزبائن الوافدين من السودان أنشأت الدولة ما تسميه بـ «حظيرة البضائع»، في محاولة للقضاء على التهريب، لكنها كانت سببًا في زيادة وتيرة التهريب من مدينة شلاتين للسودان، بعدما قضت على التجار البسطاء لحساب أصحاب المصانع في القاهرة، حسبما يروي الشيخ «سرالخاتم» شيخ مشايخ قبائل العبابدة، «هنا تتجمع البضائع المصدرة إلى السودان، داخل تلك الحظيرة، التي أوقفت بيع المنتجات في السوق الدولية لشلاتين، لتقتصر عملية التبادل التجاري على تفريق المنتجات القادمة من القاهرة في تلك الحظيرة لعربات تنقلها للسودان، والعكس، دون أن يستفيد أهل شلاتين من تلك التجارة التي تدارمن القاهرة، لتحول المنطقة من مدينة للتبادل التجاري إلى مدينة ترانزيت «تسليم وتسلم» .لقد أسهمت الإجراءات البيروقراطية السالفة في تدهور الحياة بمدينة شلاتين التي شهدت تقلصًا في حجم الأنشطة التجارية بها نتيجة لعدم التصريح بالإقامة إلا بخمسة عشر يومًا للقادم من السودان سواء سائقًا أو تاجرًا للبيع أو الشراء الأمرالذي شهد معه إغلاق المحلات التجارية ، والاتجاه إلى إيجارها للغرباء من السائقين والوافدين إلى الشلاتين ومكاتب الشحن لاستخدامها كسكن وذلك لرخصها عن الفنادق الثلاثة الكائنة بها وهي: فندق برغوت وفندق الحرمين وفندق بساطة. وهناك إجراء يطبقها الجانب المصري إذ يعطون السائقين السودانيين مهلة ستة أشهر كحد أقصي للدخول والخروج من وإلي شلاتين، وفي حالة تجاوز الفترة لأي سبب يحظر على

السائق دخول منطقة المثلث.

ويُذكر أنه خلال تسعينيات القرن الماضي كانت مدينة شلاتين مركزًا تجاريًا هامًا، وقبلة لعدد كبير من رجال الأعمال، كانت البضائع المصرية التي تستقبلها تقدر بالملايين يوميًا لتخرج منها متوجهة إلي السودان ومنها إلي القارة السمراء.ولكن مع حلول الألفية تحول المشهد تمامًاحيث فرضت الحكومة حظرًا علي عدد كبير من هذه البضائع ، وقيودًا مشددة علي واردات مصرمن السودان، فالمحاصيل السودانية أصبحت تدخل بأعداد محدودة جدًا، كما فرضت رسومًا كبيرة علي الإبل السودانية مما جعل التجار يبحثون عن منافذ أخري فزيادة الرسوم التي يفرضها مجلس مدينة شلاتين على الإبل، واحد من أهم أسباب ابتعاد التجار عن المثلث وبحثهم عن منافذ أخري أقل تكلفة، مثل أبوسمبل أوميناء سفاجا.وفي الأخيرنتج عن هذا كله ازدياد في صفوف العاطلين من أهالي الشلاتين وغيرها من مناطق المثلث الذين كانوا يعتمدون علي الحركة التجارية النشطة.فأكثرمن ٨٠٪ من سكان مثلث حلايب اعتمادهم الرئيس على التجارة، ولم يتم توفر بديل يضمن لهم حياة كريمة وسط موجات الغلاء المتتابعة لاسيما في مثلث كل شئ فيه بثمن بداية من مياه الشرب، وخضروات أسعارها مرتفعة، وتخطي سعركيلو اللحم(١٣٠جنيهًا)!!.

(٦): البطالة والهشاشة الاقتصادية:

تعد مشكلة «البطالة» من أهم المشكلات البارزة في منطقة المثلث فلايوجد عمل منتظم أومستمر لأهالي المنطقة ؛ فهم في معظم الأحيان غير عاملين ويرجع ذلك إلى عدم حصولهم على أي نوع من التعليم ، فكثير منهم أميون وحتى الحاصلون منهم على مؤهل لم يحظوا بنصيب من فرص عمل حكومي لندرة توافرها بالمنطقة.وأصبحت «تبة الجمال»، وممارسة«العتالة» بمنفذ رأس حدربة، و«الخروج للصيد في البحر»، و«السفرإلى السودان» بتصريح عمل من مصادر الرزق، وتحصيل الدخل لدى سكان منطقة المثلث.و«التبة» هي مكان مخصص لتحميل الجمال ونقلها لمحافظات مصر ولاسيما شحنها إلى أسواق إمبابة بالجيزة، حيث إن التبة تم إنشاؤها منذ التسعينات في مدينة شلاتينولذا يعد سوق الجمال من أبرز المعالم التجارية بالمنطقة، وكان العمل يتم في تحميل الجمال بنظام عرفي لدى القبائل، فكل قبيلة تعرف يومها للعمل بالتبة فيأتي معظم شباب كل قبلية في الميعاد المحدد لها وتمارس عملها بنظام الأجر، حتى تنتظر الميعاد الآخر لها .فالجمل لديهم يساوي الكثير حيث تتميز منطقة مثلث حلايب باستيراد الجمال، وهي من أبرز الملامح التجارية التي تميزها، حيث يتم استيراد عدد ضخم من الجمال السودانية إلى حلايب وإدخالها عبر منفذ رأس حدربه ويستغرق دخول الجمال٤ أيام حتى تصل حلايب ثم يتم الكشف عنها واستخراج بطاقة صحية لكل جمل بقيمة٤٠جنيها لتستريح يومًا واحدًا بعده تتجه إلى شلاتين لتباع في سوق الجمال وتستغرق رحلتها الأخيرة يومين ويتم دفع ضرائب ورسم دخول الجمل

الواحد بواقع ١٠٠جنيه. وتقسم الجمال المستوردة إلى جمال الذبح، وجمال الرعي، ولجمال قبيلة البشاريه السبق وسعرها يساوي قيمة١٠جمال. والخلاصة الهامة التي نستطيع الوصول إليها هي، أن الإبل تمثل مصدر رزق الجماعات البجاوية لذلك يهتمون بها اهتمامًاكبيرًا حيث تعتمد حياتهم علي منتجات ألبانها ولحومها وجلودها. ومن ثم يهتمون بزينتها.

وفي مجال العمالة المؤقتة قديتجه أبناء منطقة المثلث إلى ممارسة «العتالة» بمنفذ «رأس حدربة» حيث يعملون في شحن وتفريغ البضائع من السيارات السودانية وتحميلها على المصرية والعكس، وهو نشاط محدود للغاية – حيث تعمل كل أبناء قبيلة في شحن وتفريغ ١٠ سيارات، فإذا ما أخذنا في الاعتبار تعدد الجماعات التي تنتمي إلى عشائروبدانات متفرعة من القبيلتين الكبيرتين (العبابدة والبشارية) سنجد أن فرص عمل الشباب تكاد تكون معدومة – تتأثر ممارسته بحجم التجارة ورواجها وتنشيطها وتبادل المنتجات والسلع الغذائية والمواشي والجمال بين مصر والسودان، حيث يتيح فرصة لأداء العمل في كافة المجالات السابقة.وفي أحيان أخرى يتجه الخريجون إلى«الصيد في البحر»، أو«للسفر إلى السودان» بتصريح عمل لمدة شهرين يقومون بتجديده دائماً، وإن لم يدخل في الموعد المحدد سيحرم من السفر مرة أخرى، ولهذا يلتزم الجميع بالقانون.

(٧): إيقاف صيد الأسماك، والصيد الجائر:

على الرغم من توافر إمكانيات الصيد وامتداد الساحل ووجود أنواع جيدة من الأسماك، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تواجه ممارسة الصيد ومن أبرز المشكلات التي يعاني منها أهالي منطقة مثلث حلايب هي:«إيقاف صيد الأسماك لمدة ٣ شهور يونيو ويوليو وأغسطس» مما يؤثر علىحياتهم خاصة أنهم اشتروا مراكب صيد تعمل بالمحركاتويحتاجون لسداد أقساطها وفي خلال هذه الفترة يحرمون من صيد سمك الطراد الذي يأتي إليهم مهاجرًا من السعودية والأردن ولايؤثر صيده على الزريعة، ويبلغ سعر كيلوسمك البياض والشعور، والمرجان الطراد الذي يتم اصطياده «بالسنارة» فقط سمكة سمكة، وليس بالشباك، فالصيد بأي طريق آخر ممنوع تمامًا، يتراوح سعر كيلو السمك بين ٢٠ إلى ٥٠ جنيها لكيلو الجملة حسب طلب السوق،مما يمثل لديهم رزقًا وثروة تعينهم على الحياة وسداد الأقساط ويطالب المشايخ بأن تراجع وزارة الزراعة هذا القرار لأن الوضع لديهم مختلف عن باقي المدن الساحلية.

لقد عرف «الصيد الجائر»طريقة لمنطقة مثلث حلايب فالمئات من مراكب الصيد الكبير «مراكب الجر» التي تأتي من خارج المنطقة للصيد في مناطق محظور الصيد فيها. وهو ما نجم عنه اختفاء الأسماك، وتعرض الشعاب المرجانية للأضرار ومن ثم ينبغي تشديد الرقابة من قبل جهاز المحميات الطبيعة بالمنطقة (مقابلة شخصية مع شيخ مشايخ الصيادين أوهاج حسن عبدالقادر (أبو

رماد، ٢٠٠٧/١٢/٢٦م). ومن بين المعوقات الأخرى، تعدد الهيئات والإدارات التي تشرف على عمليات الصيد، مما يعيق هذه العمليات حيث يعاني الصيادون القادمون من المحافظات المجاورة من مشكلات استخراج التصاريح بين قوات حرس الحدود والمخابرات ومكتب شئون القبائل، وجمعيات الصيادين مما يقلل من فرص الاستثمار في هذا المجال.إضافة إلى عدم وجود خبرات في مجال تجفيف وحفظ الأسماك، وقلة أعداد الثلاجات الكبيرة التي تقوم بحفظ الأسماك، وافتقار المنطقة إلى مصانع للثلج.

(٨): مشكلات بيئية: (طبيعية، وغير طبيعية):

(أ): مشكلات بيئية طبيعية:

- **استنزاف الموارد الطبيعية: التنقيب العشوائي عن الذهب:**

يقصد بالموارد الطبيعية، كل ما هوموجود في البيئة الطبيعية، ويعتمد عليه الإنسان في حياته لسد حاجاته ومتطلباته، ويقصد باستنزاف الموارد اختفاؤها أوتقليل قيمتها في أداء دورها العادي في شبكة الحياة، بأي طريقة كان ذلك الاستنفاد أوالتقليل من قيمة الأداء (عمر عبدالمجيد، ١٩٩٩: ٤٩). ويأتي هذا الاستنزاف كنتيجة للاستخدام المفرط للبيئة، وعناصرها من قبل الإنسان تلبية لحاجاته ومتطلباته.

ففي منطقة مثلث حلايب، يوجد الذهب مصاحبًا لعروق الكوارتز القاطعة للصخور البركانية المتحولة، وفي حالات قليلة يوجد في العروق القاطعة للجرانيت.ومن أهم وأشهر سبعة مواقع لتواجد الذهب في القطاع الجنوبي الشرقي (أم عليجة، بيتان، عرجة الريان، جوانتيب، القليب، روميت، كروبياي) (محمد رجائي جودة الطحلاوي ، ٢٠١٠: ٤٥). ومن ثم تفشت بمنطقة الدراسة «ظاهرة التنقيب عن الذهب» من قبل أفراد يعرفون باسم «الدهابيين» وهم مجموعة من البدو يمتلكون أجهزة صينية رخيصة الثمن ينقبون من خلالها عن الذهب بالجبال والوديان وقدنتج عن ذلك بعض الصراعات والخلافات على ملكية بعض الأراضي داخل المثلث (عماد جمال راشد عوض، ٢٠١٦: ١٢٦). فَضْلاً عن صعوبات حياتية قاسية يتكبدها القائمون من أجل التنقيب عن هذا المعدن النفيس بصورة غيرقانونية قد تضرهم لفقد حياتهم.حيث أطلقت عليهم واحدة من الدراسات الانثربولوجية «مغامرة الموت» بمعنى أن هؤلاء الشباب يذهبون الى هذه المغامرة على الرغم من علمهم بأن هناك من يموت. ومن ينجو من أجل لقمة العيش ولكن هذا يمثل في حقيقته أسلوبًا من أساليب التكيف السلبي مع الفقر.وهذا واقع يعايشه أبناء المثلث من أجل التنقيب والبحث عن الذهب (جيهان حسن مصطفى، ٢٠١٥: ٢٤٢) واستثماره بشكل غير اقتصادي، دون ضابط أورابط.وفي هذا السياق، يقول أحد الإخباريين: «إن مشايخ قبائل المنطقةنقلوا إلى كافة الرؤساء السابقين الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي يعيشها أبناء الصحراء، وأن هذه الأوضاع

لن تحل إلا بفتح ملف تنمية المناطق الحدودية وإطلاق يد أبناء قبائل الصحراء في التنقيب عن الذهب من خلال تأسيس شركة مساهمة مصرية تعمل في هذا المجال». وترتيبًا على ماسبق، فإن الهدف من إنشاء شركة شلاتين للذهب والثروة المعدنية التي تأسست في نوفمبرعام٢٠١٢م، هو تقنين أوضاع البحث العشوائي عن الذهب والخامات المعدنية بتلك المناطق مما يحقق عائدًا للدولة والحفاظ على مواردها الطبيعية،وعدم إهدار ثروتها القومية، وتوفير فرص عمل لأبناء المنطقة.

- **زحف الكثبان الرملية الناعمة:**

تعاني منطقة مثلث حلايب، وفقًا للمشاهدات الميدانية التي تم تسجيلها من عدد من المشكلات المرتبطة بالقدرات الطبيعية للأنظمة البيئية التي تسبب ضررًا مباشرًا أو غير مباشراً للإنسان. فهناك مشكلات طبيعية تنجم عن الطبيعة دون تدخل الإنسان فيها، ويصعب التحكم فيها، وهي مشكلات ربانية أوجدها الخالق تبعًا لآية الكون ومنظومته الطبيعية. فمن بينها تعرض منطقة مثلث حلايب لموجة شديدة من الكثبان الرملية الناعمة التي تُغطي أجزاءً كبيرة من الطرق لنحو نصف المتر، الأمر الذي قد ينعكس في ظهور حوادث الطرق والسير، مما يؤثرسلبًا على مشروعات التنمية.

- **مشكلةالقمامة:**

هناك مشكلات بيئية يتدخل فيها الإنسان ومن أهمها «مشكلة القمامة» التي تؤثر تأثيرًا سلبيًاعلى البيئة المحيطة والمثال الواضح في مدينة شلاتين حيث منطقة السوق القديمة فهومكان خاص لإلقاء مخلفات الزائب ويتم تجميع قمامة العزب والقرى بداخله، ولايلتزم أصحابها بإزالتها مما تشكل بؤراً لتلوث البيئة، وظهور روائح كريهة بالمنطقة.لقد تسببت مخلفات الورق والبلاستيك الذي يأكله الحيوان (الماعز والخرافان) إلى مشكلات سوء التغذية للحيوان. فالورق يهضم أما المواد البلاستيكية فتسبب الكرش حيث تقلص حجم معدة الحيوان. لقد أظهرت نتائج دراسة طبية بيطرية صادرة عن جامعة جنوب الوادي عن تزايد هذا الحالات لدى الحيوانات التي تمت معالجتها، الأمر الذي يجعلنا نقترح هنا ضرورة العناية بتجميع القمامة في أماكن بعيدة عن الحيوان، والاستفادة من المخلفات الصلبة الناتجة عن مخلفات المساكن والمحال التجارية والحظائر والهيئات الحكومية بتحويلها إلى سماد عضوي عن طريق التخمر بدلاً من عمليات الحرق والتي قد ينجم عنها تلوث البيئة، ويمكن في هذا الصدد قيام شباب المنطقة من خلال وزارة الشباب بعمل معسكرات للخدمة العامة وأعمال النظافة والتشجير والدهانات.

(ب): مشكلات بيئية غير طبيعية:

- **مشكلة الألغام: (الأرضية والبحرية):**

تعتبرصحراء الشلاتين مسرحًا للحروب بعيدة الأمد، والخلافات الحديثة التي تنشب بين القوات المسلحة المصرية والسودانية مما أدى لوجود الألغام التي ألحقت بأبناء المثلث العديد من الأضرار.فهناك العديد من الحالات التي تعرضت لانفجار تلك الألغام (جيهان حسن مصطفى، ٢٠١٦: ٣٠٦) الخطرة، لأن بعضها لا توجد عليه تحذيرات كافية، وهذه الألغام يمكن إزالتها طالما أن خرائطها موجودة لدى وزارة الدفاع (عيسى علي إبراهيم، ١٩٩٢: ٢٧٦). ولذا من الضرورة اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لحماية البدو من آثار الألغام الأرضية، بوضع أسوار وعلامات أثناء الرعي.أما عن«الألغام البحرية» المزروعة بداخل سواحل منطقة مثلث حلايب، فهي تهدد حياة الإنسان والكائنات الحية (جيهان حسن مصطفى، ٢٠١٦: ٣٠٦).

(٩): مشكلات قائمة بين السكان الأصليين المحليين والوافدين:

ينظر البدو نظرة الخوف والريبة من الغرباء القادمين للمثلث للعمل ويطلقون عليهم لفظ «الحلابة» إذ يعتبرونهم قد جاءوا إلى المنطقة لمجردالاستفادة من خيراتها «وحلبها» كما تحلب الحيوانات. مما يشكل معه نوعًا من المقاومة السلبية لتقبل المهاجرين إلى المنطقة والتعاون معهم، ومن ثم يجب العمل على مواجهته (علي فتحي أحمد، ١٩٩٨: ٨). ومن الأهمية بمكان دراسة المشكلات الناجمة عن طبيعة العلاقات الاجتماعية والاحتكاك بين سكان المنطقة الأصليين الذين تنتمي إليهم «الجماعات العرقية EthnicGroups» البدوية بعضها ببعض، والوافدين الذين جاءوا إلى المنطقة. ومن هنا نتدراس الثقافة الفرعية لهذه الجماعات المتميزة، وثقافة المجتمع القومي الكبير(مصر)من جهة،فضلاً عن ثقافة الجوار.وانطلاقًا من الفهم المتأني لقضية التمركزحول الذات القرابية العرقية السائدة لدى قبائل العبابدة والبشارية – التي تستند إلى أساس تمجيد عصبية ذويالأرحام والمغالاة في ذلك بشكل يؤثر سلبًا على تفاعل الجماعات البدوية مع بعضها البعض ومع المنتميين إلى ثقافات أخرى مغايرة كالآتين من خارج نطاق مجتمع مثلث حلايب –نستطيع فهم نوعية خاصة من المشكلات والتحديات التي تواجه عملية تنمية مثلث حلايب.

ونظرًا لرؤية أهالي المناطق الحدودية ولاسيما قاطني حلايب وشلاتين وأبورماد لهويتهم الاثنية المتميزة، فهم ينظرون إلى أنفسهم كمجتمع متميزفي مقابل نظرتهم إلى الآخرين، الغرباء الوافدين على المنطقةكنظرة متدنية،ولقد أثرت هذه النظرة وانعكست في تبلور مشكلات تعوق تحقيق التنمية،فالعزلة النسبية والانطواء والشك والريبة والحذر،وهذا مانقصده بالمسافة الاجتماعية، فاختلاف أنماط التفكير لدى السكان المحليين الأصليين عن الوافدين من الوادي وصعيد مصر،وسياق العزلة النسبية،وعدم الاندماج نظرًا لوجود أنماط سكنية إعاشية خاصة بهم منعزلة عن السكان الأصليين الذين يجاورون بعضهم بعضاً في معيشتهم الخاصة، وتفضيلهم الجوار السكني مع جماعتهم القرابية العرقية ذات الانتماء السلالي، البدنة، العشيرة، القبيلة داخل المنطقة ثم

المجتمع ككل للحفاظ على خصوصية حياتهم.

ومن بين المشكلات الأخرى مشكلة حصص الدقيق التي أصبحت مشكلة رئيسية تجابه قاطني مناطق حلايب وأبورماد وشلاتين التي يغلب على أنماطهم المعيشية الطابع البدوي من حيث الإقامة والتنقل والترحل في القرى والوديان والمراعي، فلقد كانت الحكومة توزع علي أهالي المثلث حصص الدقيق ويقومون هم بتصنيعه وخبزه بطريقتهم الخاصة، ولكن بعد مخاطبة عدد من الوافدين الموظفين وزارة التموين بإلغاء حصص الدقيق وتشغيل مخابز وأفران لإنتاج الخبز البلدي وتطبيق نظام البطاقة لصرف رغيف العيش المدعم، الذي لاقي رفضًا من قبل سكان المنطقة الأصليين لأنه لايتماشي مع ظروفهم المعيشية وتربيتهم الخاصة، الأمر الذي نحا بمشايخ المنطقة بالمطالبة بعودة توزيع حصص الدقيق مرة أخرى لملاءمته طبيعة معيشتهم الصحراوية التي تحتاج إلى الدقيق لتصنيعه كخبز بدوي: (فطير، عصيدة، مديدة، رفاق)، بخلاف رغيف الخبز الذي يتلاءم مع ظروف الوافدين وموظفي المثلث، وخصوصية عملهم، وفى هذا السياق، يذكر أحد الإخباريين: «أن طبيعة المعيشة في الجبال تختلف عن المدن وخصوصًا بين البدو والموظفين، فإن البدوي يحتاج إلي الدقيق وتصنيعه بطريقته، أما الموظف لظروفه المعيشية يحتاج إلي رغيف الخبز» .

(١٠): انتشار الزواج غير الموثق لعدم وجود مأذون شرعي:

من المشكلات الأخرى، التي رصدتها الدراسة الميدانية، خلو مناطق شلاتين وأبورماد وحلايب الحدودية من«مأذون شرعي» لتوثيق عقود الزواج والطلاق، مما أدى لانتشار الزواج غير الموثق بين الأهالي، وبطبيعة الحال خلو مناطق الدراسة أيضًا من أي أوراق رسمية مثل شهادات الميلاد وبطاقات الرقم القومي لأبناء هذه الزيجات غير الموثقة.وأن الزواج الرسمي الموثق أصبح حكرًا على القادرين بالانتقال إلى مدينة دراو بأسوان أومدن محافظة البحر الأحمر أو سداد تكاليف استقدام المأذون بسيارة مخصوص إلى منطقة المثلث. وعليه فإن أبناء هذه المنطقة من خريجي جامعة الأزهر يمكنهم أن يساهموا في حل هذه المشكلة، إذا ما تم تعيين أحدهم مأذونًا شرعيًا، حيث طالب أهالي منطقة المثلث من خلال شيوخهم وزارة العدل بسرعة تعيين مأذون شرعي للمنطقة لتخفيف معاناة المقبلين علي الزواج.

(١١): تعاطي الصعودا / المدغة السوداني:

يُقدِم بعض سكان منطقة المثلث على تعاطي «الصعودا / المدغة السوداني» أويسمونها«بالتمباك» وفقا للغة البجاوية أو «الكيف الشعبي الحلال»، فالمدغة نوع من التبغ يتم تجفيفه وطحنه ولا يحرق وتستخدم عن طريق المدغ، وهو نوعان شائعان: منها السادة، والنوع الآخر يضُاف له بعض المواد حسب رغبة المتعاطي. وفقًا لما أورده أحد الإخباريين تأتي المدغة من السودان من خلال تجار الجمال الذين يجلبونها معهم في شاحناتهم، وأحيانًا السائقين الذين يأتون بالبضائع السودانية إلى مصر، حيث يدخلونها كنوع من الربح الهامشي، (بيطلعوا منها

مصاريفهم)،حسب قولهم، ويوزعونها بالرطل (الكيلو يزن٢ رطل وربع). وتباع أكياس صغيرة لا يزيد الكيس على ٢٠ جرامًا، يصل سعر الكيس الواحد ثلاثة جنيهات، وتستخدم بحسب حالة التعلق بها، فهم يعتقدون أنها تقوي اللثة، وتجعل الأسنان قوية مضادة للتسوس. إن المدغة بين الشفة السفلى واللثة بغرض استحلاب النيكوتين الذي يعتبر أقوى من السجائر، لأنه يمتص بشكل كامل من خلال الفم، ويسبب نوعًا من الإدمان الشديد. ومن الواضح أن عدم تجريم بيع المدغة في منطقة المثلث جعلها كيفًا مألوفًا؛ ولأنه مدر للربح بسبب الإقبال عليه لرخص ثمنه، أصبح موروثًا شعبيًا له كل التقدير، وتستخدم بين كل فئات مجتمع مثلث حلايب. فالمدغة من العادات المتأصلة، وتسبب أضرارًا بالغة قد تصل إلى سرطان الفم، وتجعل من يتعاطاها كثير البصق، وتساعد على دخول الفطريات والبكتريا الجسم وتسبب الأمراض وتقرح اللثة، وهو مرض شائع في منطقة حلايب، كما أنها تدمر مراكز التذوق في اللسان، وسبب رئيسي لسرطان الكبد.

وإزاء استفحال واتساع ما أطلق عليه «مجتمع المخاطرRisk Society»، أكد علماء اجتماع معاصرون أبرزهم «انطوني جيدنزA.Griddens، واولريش بيك U.Beck» عن مسئوليات وتحديات جديدة نتيجة لاستشعار الخطر المحدق بالإنسان في المجتمع المعاصر، فإذا كان مجتمع الخطر ينتج عن تدخلات للأفراد والمجتمعات والدول، فإن الحد من هذه التدخلات وضبط المخاطر التي يتعرض لها المجتمع يُعَدُّ مسئولية اجتماعية جمعية لكل أفراد المجتمع ولكل الشركاء فيه (أحمد زايد، ٢٠١٠: ٢٩-٣٠)، وبمقتضى هذه المشاركة الإيجابية الملتزمة والفعالة تمنح للجميع الخير العام، واستحقاقات العيش والحياة.

وينبغي القول بأن تلك المشكلات المنوه عنها لا تساعد على دفع عجلة التنمية في الطريق الصحيح، وهي في نفس الوقت معوقات جوهرية لحركة التغير في المجتمع باعتبار أن التنمية أداة ووسيلة لإحداث التغيير المنشود (إسماعيل حسن عبدالباري، ١٩٨٠: ١٢٢-١٢٣). وليس هناك من شك في أن الوعي الكامل بحقيقة وجود مشكلات قائمة بمناطق شلاتين وأبورماد وحلايب الحدودية المصرية والعمل على تفسير آلياتها وفهم دعائمها وسُبل مواجهتها، والتغلب عليها يعد خطوة هامة، حيث أن الاعتراف بوجود مثل هذه المشكلات القائمة يعد مطلبًا أوليًا وضروريًا للعمل الجاد والدءوب للسعي لحلها وإزالة عقباتها، تمهيدًا لتحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة المنشودة لسكانها.

سابعًا: النتائج العامة والتوصيات والأوليات البحثية المستقبلية:

(١): المناقشة العامة للنتائج:

نحاول فيما يأتي أن نلقي الضوء على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الراهنة مركزين على القضايا الجوهرية التي خلصت إليها التحليلات النظرية والميدانية مع الأخذ في الاعتبار

طبيعة هذه الدراسة الإثنوجرافية المونوجرافية المصغرة والتي ركزت على العلاقة التشابكية بين التنظيم الاجتماعي القبلي وإعاقته تنمية احدى المجتمعات الحدودية المصرية (شلاتين وأبورماد وحلايب) وهي مناطق محلية لم تنل اهتمام باحثي علم الاجتماع نظرًا لطبيعة الظروف التي مرت بها خلال العقود الماضية. ونأمل أن تكون هذه الدراسة ونتائجها نقطة منطلق أولي لإجراء دراسات وبحوث مستقبلية لاحقة –،بعد أن شهدت تلك المناطق النائية تغيرات وتحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

وسوف يتم مناقشة نتائج الدراسة الحالية في ضوء أهدافها وتساؤلاتها على مستويين تحليلين الأول في ضوء نموذج المعوقات الوظيفية كموجه نظري انطلقت من مقولات نظريه أساسية إلى الواقع الإمبيريقي المحلي وذلك للحكم على كفاءته التفسيرية وقدرته التحليلية،ثم مناقشة النتائج مرة أخرى في ضوء ماخلصت إليه الدراسات السابقة.

(أ) مناقشة النتائج العامة للدراسة في ضوء أهدافها وتساؤلاتها الأساسية:

لقد توصلت الدراسة إلى نتائج عامة يمكن تناولها وفقًا للأهداف والتساؤلات التي تعرضت لها وذلك علي النحو الآتي:

أولًا: فيما يتصل بنتائج الإجابة على التساؤل الأول المرتبط بطبيعة التنظيم الاجتماعي القبلي السائد ودوره في إعاقة تنمية المناطق الحدودية: خلصت نتائج المعطيات الميدانية إلى أن عدم احاطة المخططين والمنفذين – للبرامج التنموية – بالطبيعة الإيكولوجية الخاصة بالمناطق الحدودية يشكّل معوقًا أمام عمليات تنميتها؛ ففي بعض الأحيان تكون الخطط والتصورات غير قابلة للتطبيق وتتعارض مع معطيات البيئة الطبيعية السائدة. ومن الواضح أن الظروف العامة التي تحيط بالجماعات القبلية التي تقطن هذه المناطق الحدودية المحلية النائية قد لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل هويتهم، فالجماعات القبلية البدوية جماعات هامشية إلى حد بعيد، يعيشون بالقرب من الحدود الدولية الفاصلة بين الأقطار المختلفة المتجاورة مثلما هو الحال في المناطق الجنوبية من مصر (شلاتين وأبورماد وحلايب ورأس حدربة).كما أن الظروف الإيكولوجية تدفعهم كثيرًا إلى اجتياز هذه الحدود مما ينشأ عنه عديد من المشكلات، ولا يكادون يعرفون لهم هوية غير الهوية القبلية. الأمر الذي يثير معه تساؤلات حول الانتماء والهوية والولاء الوطني، فهي بلا شك تحديات تدخل ضمن معوقات تنمية هذه المناطق الحدودية المصرية. إن الشعور بالإنتماء إلى أصول قبلية وعرقية وإثنية لا ينفي عن مصري مصريته، فالانتماء والولاء الأكبر والأعظم ينبغي أن يكون لمصرنا الأم. وعلى جانب آخر أظهرت النتائج الميدانية أن الدولة مازالت بأجهزتها التنفيذية تنظر إلى هذه المناطق الحدودية نظرة ضيقة على أنها مناطق بدوية قبلية تقليدية، الأمر الذي يعرقل خطوات تنميتها وهو ما يرفضه قاطنو هذه المناطق المحلية، فالبداوة والحياة القبلية تتمثل

في ضرورة احتفاظ أبناء المجتمع البدوي بالقيم البدوية وهويتهم الثقافية التي نشئوا عليها مع قدر من الاندماج في المجتمع التنموي المستحدث، وهو ما لا يدركه بعض المسئولين التنفيذيين، وما يترتب علية من فقدان عناصر المشاركة والتفاعل، ويزيد من اتساع الفجوة بين قاطني هذه المناطق الحدودية الصحراوية والدولة المصرية.كما أبانت معطيات الدراسة المتعلقة بخصائص التركيب الديموجرافي والإثنوجرافي لقاطني هذه المناطق الحدودية، أن النسيج الديموجرافي بخصائصه النوعية التكوينية، والبيولوجية والخريطة الطبيعية والثقافية، والانتماءات القبلية والعشائرية، والأصول التاريخية العرقية القبلية، والهوية الثقافية الذاتية، والعلاقات السلالية الداخلية تُشكل معضلة أساسية تجابه برامج التنمية المزمع تنفيذها لاستهداف البشر في هذه المجتمعات الصحراوية المصرية النائية. فمن المعروف أن تلك المناطق الحدودية تقطنها جماعات بدوية تنتمي إلى قبائل البشارية والعبابدة والرشايدة، ولها ثقافة فرعية ذات عادات وتقاليد ونظم قبلية اجتماعية خاصة تتوارثها الأجيال عبرالتاريخ، بالإضافة إلى بعض أبناء وادي النيل الذين هاجروا إلى تلك المنطقة واستقروا فيها، ولطبيعة التنافس القائم بين أبناء مجتمع مثلث حلايب،من البدو والوافدين، دور مزدوج بالنسبة لتنمية مناطق الدراسة الحدودية؛إذ يكون إيجابيًا في بعض الأحيان، ويؤدي إلى نجاح هذه التنمية، وقد يكون في أحيان أخرى سلبيًا عندما تتعارض مصالح الوافدين مع مصالح السكان المحليين الأصليين، أوعندما يؤْثر البعض مصلحته الشخصية الخاصة على مصلحة الجماعة والمجتمع. لقد أظهرت نتائج الدراسة أن عدم تجانس أبناء المناطق الحدودية في بعض الوحدات الإقليمية أدى إلى التأثير بالسلب على عملية التنمية لصعوبة اتفاق أبناء الجماعات المختلفة أو تعاونهم، من أجل نجاح المشاريع التي تُقدَّم إليهم. لقد أبانت معطيات الدراسة أن تباعد التجمعات السكانية البدوية بعضها عن بعض لمسافات طويلة شكل عبئًا ثقيلاً على كاهل الحكومة حيال الوفاء بمتطلبات التنمية.يضاف إلى ذلك، أثر الأمية على عدم إدراك غير المتعلم لأهمية التنمية ودورها في النهوض بالمجتمع المحلي، وتدني الوعي وعدم التحمس للمشاركة في الجهود التنموية ذاتها،وذلك نتيجة للموروثات الثقافية وماتضمه من قيم وعادات وتقاليد يصعب التنازل عنها لتمثل معضلة حقيقية أمام متطلبات التنمية.وعلى هذا يمكن القول– بناء على المعطيات الميدانية– أنه لاجدوى لإزالة معوقات التنمية سوى بتشجيع ودعم قاطني هذه المجتمعات الهامشية على حرية العمل والفكر والسلوك، فإذا ما تم اعتماد البدوي على ذاته في إشباع حاجاته وتحويله من إنسان ينظر إلى ما تجود عليه الطبيعة إلى إنسان منتج يكسب قوته من عمله الذاتي، فإن استقلاله الاقتصادي يفضي إلى استقلاله الاجتماعي، وبالتالي يتحرر تدريجيًا ويتفكك من السيطرة القبلية،ويساعده في ذلك أيضًا، ما توفرة أجهزة الدولة ممثلة في القوات

المسلحة (جهاز شئون القبائل) ووحدات الحكم المحلي– من خدمات أمنية وصحية وتعليمية واجتماعية وعون مادي لإشباع هذه الاحتياجات الأساسية– يقضي على الاعتماد على خدمات القبيلة.وإن كان هذا الأمر لايتم في غضون سنوات قليلة،بل قد يحتاج لإنجازه لكثير من الوقت قد يطول لعشرات السنين.

ثانيا: فيما يتعلق بنتائج الإجابة على التساؤل الثاني والخاص بفهم المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة للمناطق الحدودية المصرية: كشفت تحليلات الدراسة الإثنوجرافية للواقع التنموي المعاش في منطقة الدراسة أنه لايلبي بشكل كامل متطلبات التنمية المزمع تنفيذها، مؤكدة على أنه بالرغم من وجود إنجازات تنموية ملموسة في منطقة الدراسة. إلا أن هناك مظاهر من الإخفاق تتبدى في المعوقات التي تتحدى عمليات التنمية بها، وتحد من استدامتها. كشيوع مشكلات مجتمعية حياتية ناجمة عن: (مستتبعات التهميش والعزلة الإيكولوجية،وصعوبة الاتصال بالمجتمعات المتاخمة، ومشكلات خاصة بالبنية التحتية ترتبط بعدم توافرالمياه النقية، والصرف الصحي، ومشكلات صحية، وتعليمية، وتقلص حجم أنشطة التجارة، ومشكلة البطالة والهشاشة الاقتصادية، إيقاف صيد الأسماك والصيد الجائر،ومشكلات بيئية: (طبيعية، وغير طبيعية)، تمثلت المشكلات الطبيعية منها في: (استنزاف الموارد الطبيعية: التنقيب العشوائي عن الذهب، وزحف الكثبان الرملية الناعمة ومشكلات القمامة)، وانحصرت المشكلات البيئية غير الطبيعية في:(مشكلة الألغام (الأرضية والبحرية)، ومشكلات قائمة بين السكان الأصليين المحليين والوافدين، وانتشار الزواج غير الموثق لعدم وجود مأذون شرعي، وتعاطي «الصعودا /المدغة السوداني»).كما شددت نتائج الدراسة على أهمية التحديد الدقيق للمشكلات التي يعانيها سكان المناطق الحدودية، وضرورة ترتيب أولوياتها وتخطيط أنشطة تنموية مناسبة للتغلب عليها، والعمل على حل المشكلات الملحة. ولاشك أن معوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية متشعبة ومتشابكة، وتعد طبيعة المجتمع الحدودي ذاته أحد أبرزهذه التحديات،وهي طبيعة لا يمكن تهميشها، وعلى العكس تزعم الدراسة أنه لن تنجح جهود التنمية المحلية المستدامة طالما لم يشارك في صياغتها أهالي المناطق المستهدفة ومشايخ قبائلها (أصحاب المصلحة الحقيقية)، ولا نعني بالمشاركة هنا مجرد التمثيل والمشاركة الشكلية فقط للأهالي من خلال اجتماعات لمناقشة الحاجات التنموية،لكن يجب أن تمتد إلى صناعة القرار وتنفيذه، وينبغي تجنب التخطيط الفوقي المركزي الذي ركزت دعائمه على تلبية بعض الحاجات الأساسية دونما التركيز على الأبعاد المختلفة لعملية التنمية، وهو ما ينذر بتعثر مشاريع التنمية

المزمعة في تلك المناطق النائية، التي من المفترض أن تتسق أنشطتها التنموية مع ثقافة وخصائص المناطق الحدودية وتلبي الحاجات الفعلية للأفراد قاطنيها.

لقد خلصت نتائج الدراسة إلى أنه أمام هذه التحديات التي حاولت تحديدها ووصفها بأنها حواجز تحول دون إنجاز المراد من الأهداف التنموية التي يسعى التنظيم الرسمي (الدولة بمؤسساتها وهيئاتها المختلفة) لتحقيقها، وتأخذ بُعْدَين: إحداهما بنائي تنظيمي والآخر وظيفي، وتضم جوانب مادية اقتصادية وثقافية واجتماعية وقيمية وسياسية يجب تذليلها لتحقيق استدامة التنمية للمجتمعات الحدودية المصرية النائية. إن الأمر يستجوب إيجاد حلول عاجلة ترتقي بالفعل التنموي في مناطق الدراسة المحلية، في ضوء أجندة عمل تسهم في تحويل «المعوقات الوظيفية» إلى «ميسرات توازنية» و«محفزات تنموية»، وذلك وفق رؤية جديدة تتجاوز النظرة التقليدية لتنمية المجتمعات الحدودية المصرية.

(ب): مناقشة النتائج العامة للدراسة في ضوء نموذج المعوقات الوظيفية كموجة نظري:

أفضت هذه الدراسة إلى مجموعة من الدلالات الهامة التي يمكن تفسيرها ومناقشتها في ضوء تصورها النظري، لقد انطلقت الدراسة الراهنة من مقولات «نموذج المعوقات الوظيفية» لدى «روبرت ميرتون». وهكذا تحدد الإطار التفسيري ليكون مرشدًا وموجهًا في الاعتماد عليه في تفسير نتائج الدراسة. هذا ويمثل نموذج «المعوقات الوظيفية» صورة خاصة من التحليل الوظيفي في دراسة التنظيم الاجتماعي من منظور واسع نسبيًا باعتباره تنظيماً مفتوحاً. ووفقًا لذلك، فقد عني «روبرت ميرتون» بدراسة المعوقات التنظيمة الوظيفية وقَدَّمَ نموذجه الذي أكد من خلالة تقصير التنظيم الاجتماعي عن أداء وظائفه لإشباع الحاجات الاجتماعية لأعضائه. وبالتالي اهتم«ميرتون» بالبنية التنظيمية وقدمها على أنها تحمل في طياتها الداخلية مثيرات الخلل أو الضرر الوظيفي، وأنها أحيانًا تؤدي إلى انخفاض الكفاءة والفاعلية التنظيمية. وهنا يجب أن نشير إلى حقيقة هامة مؤداها: أن معوقات تنمية المناطق الحدودية في شلاتين وأبورماد وحلايب محور الدراسة الميدانية تتجسد في فكرة الوظيفة المعوقة التي يقوم بها أعضاء التنظيم الاجتماعي القبلي المحلي غير الرسمي في إعاقتهم برامج وخطط تنمية هذه المناطق الحدودية النائية.

وانطلاقًا من افتراضات التحليل الوظيفي على مستوى الماكرو الذي يجعل من التنظيم ككل وحدة للتحليل السوسيولوجي، ومن ثم يتبنى الباحث وجهة نظر«ماكروسوسيولوجية - Macro Sociology»، تتفق مع ما قدمه أنصار «المدخل الوظيفي» في تناولهم لقضية الحدود، وكيفية تأثيرها على المجتمع والاقتصاد. وهو التوجه الذي اعتمده انصار المدرسة الليبرالية في مراجعتهم للمدخل الوظيفي من خلال تأكيدهم على تحركات البشر والسلع عبر الحدود، وبالفرص التي

تطرحها المناطق الحدودية لتحقيق التنمية المستدامة ولتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار. (إيمان رجب، ٢٠١٨: ٦). هذا فضلا عن وجود مناطق حدودية بين دولتين أو أكثر يستدعي وجود تفاعلات بينها. وفقا لما ذهب اليه «جون هاوسJohn House» (وحدة الدراسات العسكرية والأمنية الحدودية، ٢٠١٦).

إن التنظيم القبلي التقليدي يحتاج إلى منطق خاص في التعامل معه من قِبل التنظيم الرسمي. نظراً لأنه يستند إلى مرتكزات «كالأصالة والرسوخ والقوة» الأمر الذي يجعل منه تنظيماً جامداً غير قابل للتغير السريع، فهو يسعى إلى المحافظة على سمات مجتمعه البدوي ويسهم في بقاء مقوماته، وإمكاناته، ونظمه، وأنساقه، وقيمه، وعاداته وتقاليده، وتراثه الثقافي المتوراث في مواجهة المثيرات والمؤثرات الخارجية الجديدة، أو بالأحرى آليات ودعائم التغيير السريع. بيد أنه يمكن أن يتغير هذا التنظيم التقليدي إذا ما توفرت له شروط ومقومات التحديث والتغيير، من ذلك وجود خطط تنموية تساعد في إحداث التغيرات الجذرية المرغوبة مع الوضع في الاعتبار ضرورة العمل على الحفاظ على بنيته الداخلية وعدم التأثير فيها، والعمل على تطويرها، لكي يكون للتنظيم القبلي دوراً فعالاً ومؤثراً في تنمية مجتمعه المحلي. ومن الواضح أن ثبات التنظيم الاجتماعي القبلي وتماسك أعضائه في مجتمعات الدراسة الحدودية المحلية، ومقاومتهم للتنظيم الرسمي من أجل المحافظة على مكانتهم، يحمل في طياته شواهد واقعية من بينها سعى أعضاء التنظيم القبلي من وجهاء القبائل والعشائر في تحقيق مصالح قبلية خاصة، ومكاسب نوعية، يحققون بها – ومن خلالها – المزيد من النفوذ الاقتصادي والمكانه الاجتماعية داخل نطاق وحداتها القبلية القرابية والمكانية المحلية.

وعليه يمكن القول بأن بنية التنظيم الاجتماعي القبلي تتصف بأنها ذات «طبيعة إزدواجية»، تمثل جوهر عملية التنمية والتحديث وأهم مصادرها، فهي المحفز الأساسي والداعم الرئيسي للتنمية، فكل قرار مرغوب من قبل المخطط ويأخذ فيه رأي أعضاء وحدات التنظيم القبلي يؤدي إلى برامج ومستهدفات تنموية ناجحة. هذا من جانب، ومن جانب آخر، قد يقاوم هذا التنظيم عمليات التنمية ويمثل إعاقة تحد من فاعليات هذه البرامج التنموية ومن ثم يعوقها في كثير من الأحيان. والواقع أن خصائص التنظيم الاجتماعي القبلي تمارس دورًا في عملية إعاقة التنمية تارة بالسلب وتارة أخرى بالإيجاب، فالتنظيم الاجتماعي القبلي التقليدي المنفتح على غيره يزداد فيه معدلات التغير والتحديث، في حين يقل هذا المعدل – من التحديث والتنمية – في حالة التنظيم الاجتماعي المغلق الذي لا يتصل بغيره، وبالتالي تتباطأ عمليات التجديد والاستحداث نتيجة «للعزلة المكانية»، التي تمثل عائقًا طبيعيًا يحول دون الإتصال الاجتماعي والثقافي. هذا ويرتبط

التنظيم الاجتماعي القبلي بسمات نوعية لعل أهمها «فكرة التقليدية»، و«المحافظة»، و«مقاومة التحديث»، و«عدم إدخال أي انماط جديدة على العمليات الأساسية» السائدة في السياق الاجتماعي المُعاش، فثمة مؤشرات عيانية تدل على وجود مقاومة كبيرة من قِبل التنظيم الاجتماعي القبلي التقليدي غير الرسمي في مجتمعات شلاتين وأبورماد وحلايب للبرامج ومشروعات التنموية التي يخطط لها، وتنفذ هناك من قِبل «البيئة الخارجية»، التنظيم الرسمي (الدولة بهيئاتها ومؤسساتها المختلفة) وتحمل معها سمات التجديد والتطوير والاستحداث.وهذا ما يتفق مع ما أكده «ميرتون» على وجود التغير الذي يفرض نفسه وينبثق من داخل التنظيم،حيث الضغوط التي تُفرض من الخارج عن طريق تدخل الدولة والحكومة (قباري إسماعيل محمد، ١٩٩٨: ٢٩٠).

ويمكن مناقشة فكرة تعرض التنظيم الاجتماعي القبلي المحلي «لعوامل خارجية»، وفي هذه الحالة تأتي آليات التحديث ودعائم التنمية من الخارج، فتنتشر أفكار جديدة، وتجلب معها المستحدثات. وفي ظل هذه الأوضاع الجديدة نجد نُظمًا وعلاقات وسلوكًا واتجاهات ووظائف جديدة وافدة على المجتمع، وبالتالي تحدث فيه التغير المنشود أو ما يمكن تسميته «بالتغير الموجه أو المخططPlanned Change» (علي محمد المكاوي، ٢٠٠٢: ٢٤٢)، والمتمثل في إسهام التنظيم الرسمي واهتمام السياسات الحكومية بتطبيق نظام الإدارة المحلية الحديثة، والتي لعبت دوراً مبكراً في إحداث التغير في المجتمع المحلي بمثلث حلايب، الذي استفاد من دخول المرافق والخدمات الأساسية كالتوطين التي حرموا منها لسنوات طويلة نتيجه لقسوة الظروف الطبيعية الأيكولوجية والخارجية السياسية والعسكرية، حقًا صار للتغير والتحديث مصادره المتعددة، لعل أهمها توافر هذه «الخدمات» التي تقدمها الدولة وخاصة شئون القبائل وإقبالهم عليها، واستفادتهم منها كبرامج التوطين التي أسهمت في الاستقرار، والأخرى «الوافدون» الذين نقلوا إلى هذه المجتمعات أفكارهم الوافدة الجديدة، وفتحوا أعين أهالي المنطقة على أنماط ثقافية واجتماعية مستحدثة، فبادروا بالتعرف عليها والاحتكاك بها.

وثمة مبدأ أساسي وفرضية نظرية «لمنظور الشبكات» تذهب إلى أنه كلما زاد ارتباط الأفراد ببعضهم البعض،كلما زاد احتمال نمو علاقات اجتماعية وتكونت معايير مشتركة بينهم، وبالتالي قد يُسَهِّلُ ذلك تنمية الثقة أو الشك بينهم، ولكن عندما تنشأ الثقة العالية فهذا يدل على أن لدى الأفراد إرادة أكبر على إقامة تبادلات اجتماعية (علي عبدالرازق جلبي، ٢٠١٦: ٢٠٧)، ووفقاً لهذا المنحى النظري يمكن أن تتحقق التنمية في مجتمعات الدراسة المحلية، بيد أن الواقع وشواهد الدراسة الإثنوجرافية يشير إلى أشكال من الصراع وعدم التوافق والشكوك القائمة بين السكان الأصليين من القبائل والوافدين في ضوء النظرة المتبادلة بينهما، حيث تختلف نظرة سكان

مثلث حلايب الأصليين إلى الوافدين، فترى القبائل أن للبدو طبيعة خاصة متميزة تختلف عن طبيعة الوافدين الذين يُنظَر إليهم باعتبارهم جاءوا من الوادي والصعيد أساساً لخدمتهم ومساعدتهم في تلبية وأشباع حاجاتهم، وفى ذات الوقت يُنظر إليهم باعتبارهم "وافدون" يحصدوا خير أرضهم،ومن هنا أُطلق عليهم مصطلح شائع في منطقة الدراسة "الحلابة"، وثمة شواهد على ذلك تتجلى في استحواذ الوافدين على عديد من الوظائف الحكومية في مقابل حرمان أبناء المنطقة من السكان الأصليين ، ولا سيما المتعلمين الذين حصلوا على شهادات عليا ولم ينضموا إلى الجهاز الإداري. هذا فضلا عن استفادة الوافدين على امتيازات منحت لقاطني هذه المناطق المنعزلة في الالتحاق بكليات دون التقيد بالمجموع في الثانوية العامة حيث استفادت إحدى الطالبات من أبناء الوافدين في الالتحاق بكلية الطب. الأمر الذي أثار حنق القبائل القاطنة في تلك المناطق.

وتؤكد المسلمات الجوهرية لعلم اجتماع التنظيم على أن التنظيم الاجتماعي أشد مقاومة إزاء أية محاولة للتغيير والتحديث تفرض عليه من قبل البيئة الخارجية، ومن الدراسات الكلاسكية الرائدة في إبراز هذا البعد، دراسة «سيمور ليبست Seymour M. Lipset» (١٩٥٠م) في «سسكاتشوان Saskatchewan» بكندا (إعتماد محمد علام، ١٩٩٤: ٢٥). وفي إطار المستجدات والتحولات الجذرية الحديثة التي شملت مناحي الحياة وأنشطتها المختلفة، وانعكست على بنية البناء الاجتماعي للمجتمعات البدوية في المثلث الحدوي المصري، يحدث نوع من الصراع بين التنظيم الرسمي والتنظيم القبلي غير الرسمي في حالة عدم التوفيق بين الاهتمامات المتعارضة لكل منهما، والنتيجة الحتمية وجود تنمية معوقة. وهو ما أكدته المعطيات الاثنوجرافية عن «تناقض» يتبدى في دور التنظيم الاجتماعي الرسمي مع التنظيم الاجتماعي القبلي؛ ومن أبرز الأمثله على ذلك «مشروع السوق الدولي للجمال في مدينة شلاتين»، الذي تكبدت في تكاليفه الدولة ملايين من الجنيهات دون جدوى أو نفع حقيقي يستفيد من منجزاته المجتمع المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ مثل هذه المشروعات دون الرجوع إلى مشورة التنظيم الاجتماعي القبلي وعدم الاستعانة بخبرات أعضائه في معرفة طبيعة مناطقهم المحلية وخصوصياتها واحدة من أبرز مسببات هذا التناقض. وفضلاً عن ذلك يرى أعضاء التنظيم القبلي في مجتمع الدراسة أن ثمة تحيزاً تنموياً من قِبل «التنظيم الرسمي» لتنمية مناطق شلاتين وحلايب على حساب «قرية أبورماد» أومناطق أخرى تابعة لها في الوديان الجبلية («يهميب»،و«تودهي») . ويتجلى أيضاً هذا «التناقض»بين التنظيم القبلي والدولة في مشكلة «تسجيل الأراضي» وحمايتها من التعدي، وذلك في ضوء توجهات سيادية بالمحافظة على الأملاك العامة للدولة وحمايتها من التعديات وضرورة حصر الأراضي وإزلة التعديات وتقنيين الأوضاع من قبل التنظيم الرسمي، وفي

حين يصر أعضاء التنظيم الاجتماعي القبلي بأن هذه الأراضي التي يستحوذون عليها، وتريد الدولة إزالة تعدياتهم عنها هي في الأساس أرض آبائهم وأجدادهم.

وثمة رؤية معوقة لتنمية مجتمعات الدراسة من قِبل أعضاء التنظيم القبلي المحلي، فهم يرون أن مسئولية تحقيق تنمية شلاتين وأبورماد وحلايب تخص في المقام الأول والأخير الحكومة (التنظيم الرسمي) وليست مسئولية مشتركة بينهما، فما زالت النظرة السابقة هي السائدة، وتؤكد على ضرورة قيام الحكومة بكل شيئ لإنجاح عمليات التنمية باعتبار أن مثلث حلايب الحدودي المصري قد حُرم منها لفترات طويلة.

وخلاصة القول، لقد أفلحت المؤشرات العيانية المستقاة من قضايا نموذج المعوقات الوظيفية لروبرت ميرتون النظرية المؤسسة على واقعنا المصري المحلي في إماطة اللثام عن أوجه معوقات تنمية المجتمعات الحدودية وعلاقتها الارتباطية بالتنظيم الاجتماعي القبلي السائد في مناطق الدراسة، وذلك في ضوء المحتوى التفسيري التي عبرت عنه الشواهد والاستخلاصات الميدانية على نحو ما سبق إيضاحه.

(ج): مناقشة النتائج العامة للدراسة في ضوء خلاصة البحوث المتصلة بموضوعها:

نود هنا أن نناقش نتائج الدراسة الراهنة في ضوء ما طرحة التراث النظري السابق. مما يساعد تحقيق مبدأ التراكم العلمي. وفيما يتعلق«بأوجه الاتفاق»، اتفقت نتائج الدراسة الراهنة مع بعض نتائج الدراسات السابقة في مسألتي «دور التنظيم القبلي في إعاقة التنمية»، و«طبيعة معوقات التنمية». وهي نقاط تناولتها هذه الدراسات بصورة جزئية متفرقة ضمن نطاق اهتماماتها البحثية وليست بصورة شمولية مركزة. وفيما يتصل «بدور التنظيم القبلي في إعاقة التنمية»، فجاء اتساق هذه النتائج على النحو الآتي: حيث أظهرت نتائج «دراسة أحمد خاطر ٢٠٠٥م» إلى أنه لا يتوقع من جماعات المجتمع الاستجابة الإيجابية المباشرة للعمل مع التنظيم الرسمي لإحداث التغير المرغوب لإنجاح برامج تنمية المجتمع، وذلك لعدة أسباب أهمها عدم الإحساس بالمشكلات، أو تعارض منجزات التغيير مع مصالحهم الشخصية (أحمد مصطفى خاطر، ٢٠٠٥: ١٠٩). وكشفت نتائج«دراسة عبدالله السردية ٢٠١٣م»التي أكدت على مدى عمق الراوبط بين طبيعة النظم والأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المكونة للبناء الاجتماعي القبلي لمجتمع الدراسة،كما وأضحت أيضا أن العملية التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وما تضمنته من برامج ومشاريع تنموية يرتبط مدى نجاحها أو فشلها بشكل أساسي بطبيعة البناء الاجتماعي القبلي (عبدالله سالم محمد، ٢٠١٣: ٢٢٢)، وخلصت «دراسة سناء مبروك ٢٠٠٩م »إلى أن عدم القدرة على فهم المكونات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع يُعَدُّ سبباً أساسياً في فشل

برامج التنمية (سناء مبروك، ٢٠٠٩: ٣٢٤). وأكدت «دراسة فاروق مصطفى ٢٠١٨م » أن الفجوة بين التنظيم القبلي وبين الأجهزة المتخصصة المهتمة بالتنمية تعتبر السبب الأساسي في انصراف التنظيم القبلي عن كثير من المشرعات وعدم التحمس لها وفي بعض الأحيان وضع العراقيل والعوائق لمنع تنفيذها (فاروق أحمد مصطفى، ٢٠١٨: ٢٣٠). وفيما يختص «بطبيعة معوقات التنمية»، فجاء اتساق هذه النتائج على النحو الآتي: توصلت«دراسة أحمد عبدالموجود ٢٠١٣م» إلى وجود عديد من المعوقات الثقافية التي واجهت مشروعات التنمية بالمجتمعات الصحراوية في منطقة مطروح (أحمد عبدالموجود، ٢٠١٣)، وأكدت«دراسة محمد غنيم ٢٠١٤م» على أن تلك المعوقات تَحُول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النموذج المثالي للتنمية، وقد تلعب نفس الدور السلبي تجاه عمليات التغير والتحديث في تلك المجتمعات التي توجد بها (مجموعة مؤلفين، (إشراف محمدأحمد غنيم)، ٢٠١٤: ١٨)، وكشفت«دراسة بوتاته عبدالحق ٢٠١٦م» عن أن تحقيق الأهداف التنموية بالمجتمع المحلي عادة ما يصطدم بالعديد من المعوقات التي تحُول دون التنمية وتعمل على تعثرها على مستويات متنوعة، منها ما هو ثقافي واجتماعي وسياسي واقتصادي وإدراي إضافة إلى معوقات مستحدثة (بوتاتة عبدالحق، ٢٠١٦: ٥٥-٥٨)، وذهبت «دراسة عيسات العمري ٢٠١٦م» إلى أن المعوقات تشكل تحديات أمام محاولات التقدم، وتتوزع هذه المعوقات ما بين المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية (عيسات العمري، ٢٠١٦)، وحصرت «دراسة ملاك حميد ٢٠١٦م» المعوقات ذاتها التي تَحُدُّ من تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، واسمتها بالصعوبات الإدارية والأمنية والاقتصادية والطبيعية والمالية والثقافية والاجتماعية وصعوبات خاصة بالنظم والأبنية الاجتماعية والنسق القيمي (ملاك حميد، ٢٠١٦).

أما فيما يتعلق «بأوجة الاختلاف»، اختلفت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في التوجهات النظرية، حيث اعتمدت معظم الدراسات السابقة على مداخل نظرية متعددة من بينها البنائية الوظيفية، والتفاعلية، والايكولوجية، والتدرج، والنسق، والحاجات الاجتماعية، والاتجاه الأنثربوولوجي. ولم تستطع هذه البحوث السابقة تطوير قضايا نظرية تنطلق منها إلى الواقع، وعلى أساسها تفسيرنتائج دراستها الإمبيريقية مثلما فعلت الدراسة الراهنة التي طورت نموذج المعوقات الوظيفية لروبرت ميرتون الذي أَكَّدَ من خلاله على فكرة التنظم المعوق للوظيفة. لقد أفلح هذا التوجه النظري المؤسس في إماطة اللثام عن أبعاد المشكلة المحورية. أما من حيث الإجراءات المنهجية فقد دارت الدراسات السابقة في فلك المنهجية الوصفية والتحليلية، وأحيانًا أخرى الإحصائية وغيرها، مما ترتب عليه أيضًا اختلاف الأساليب والأدوات، حيث جاءت الملاحظة

المباشرة أو بالمشاركة والاعتماد على الإخباريين، والإحصاءات، والوثائق والسجلات، والاستبيانات، وتطبيق دليل العمل الميداني بالمقابلة كقواسم مشتركة بين الدراسات السابقة.

(٢): التوصيات:

يمكن طرح مقترحات للتغلب على معوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية بصفة عامة، والجنوبية منها بصفة خاصة في النقاط الآتية:

(أ): تمثل حجم المناطق الحدودية من (٧٠ إلى ٨٠%) من أراضي مصر، ومن ثم يجب النظر إليها باعتبارها نافذة وفرصة ومصدرًا من مصادر الأمل للمصالح الوطنية المصرية على المستوى المحلي القومي. وهنا تُطرح «نمط اللامركزية الإدارية» كحل أمثل لتحقيق تنمية حقيقية للمناطق الحدودية، مما يُقلل من سطوة العامل المركزي الفوقي للتخطيط والتنفيذ الحكومي.

(ب): يمكن تطويع مقترح "جاري راجما" (Garri Raagmaa) والذي أشار فيه إلى تقديم «حزمتين رئيسيتين» من السياسات الاقتصادية التنموية، «الحزمة الأولى» هي ما يُعرف بـ«السياسات الاقتصادية التدخلية» لتنمية هذه المناطق الحدودية المصرية ودرء الفجوة بين الأقاليم المتفاوتة، من خلال التركيز على الاستثمار في البنية الأساسية والإمكانات المادية للأقاليم الحدودية (Garri Raagmaa، 74 : 2002). أما «الحزمة الثانية» من السياسات هي ما يعرف بـ«سياسات الحد الأدنى من التدخل»، واستنادًا لها ينصب عمل الدولة على تعزيز الوحدة الاقتصادية ومرونة حراك عناصر الإنتاج، وكفالة الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لهذه المناطق المنعزلة، وصياغة البيئة التشريعية (Raja. Shankar and Anwar Shah، 1421: 2003)، وقد تتبع الدولة ممثلة في وزارات: التخطيط والتعاون الدولي والصناعة والتجارة بوصفها منوطة بتبني هذه الحزم التنموية.

(ج): تقتضي الضرورة التنموية الملحة التحلي بالنظرة الشمولية الكلية بين الإنسان قاطن هذه المناطق الحدودية وبين بيئته المحلية لأن تنمية الكل تعود بالنفع على الجزء المكون للكل. ومن المهم صياغة استراتيجية تنموية شاملة ومستدامة لا تقتصر على النواحي الاقتصادية فحسب، لكنها تمتد لتركز أيضًا على العوامل الاجتماعية والثقافية المتعلقة بسياسات الاستيعاب والإندماج الاجتماعي، ودرء فجوة فقد الثقة والاستبعاد والإقصاء التنمويين المناطق الحدودية والحكومة المركزية في القاهرة؛ لأن استعادة ثقة سكان هذه المناطق أمر ضروري لتعزيز السيطرة الأمنية في أكثر المناطق عرضة للاختراق. ويمكن اسناد هذه الآلية الى وزارات: الشباب والرياضة، والتضامن الاجتماعي، والثقافة والتربية والتعليم والتعليم العالي.

(د): ينبغي على المخططين وصانعي القرار، أن يفصلوا بين انتماء المناطق الحدودية في شلاتين وأبورماد وحلايب لهويتهم البدوية والولاء لانتماءاتهم الاثنية القبلية، والحفاظ على طابعهم الذي

تحدده ملامح التنشئة والتنظيم القبلي السائد، والنظر له على أنه لا يتعارض مع الانتماء للوطن الأكبر، ولذا من الضروري احتواء أبناء مجتمع مثلث حلايب من خلال احترام ثقافة الانتماء لوطنهم الأول الأصغر وهو العائلة البدوية و«القبيلة»، وصولاً للانتماء إلى الوطن «الأكبر» مصر. ولا يمكن التعامل مع كل هذه التحديات بنجاح إلا عبر رؤية سياسية ثاقبة تسعى لدمج وتضمين قاطني المناطق الحدودية وربطهم بالوطن عبر حزمة متكاملة من السياسات التنموية التي تعزز شعورهم بالمواطنة.

(هـ): إن وجود ثنائية لغوية (لغة البجا في مقابل اللغة العربية) وبالتالي ثنائية ثقافية لدى القبائل الكبرى (البشارية والعبابدة) بمناطق الدراسة الحدودية يعيق الاندماج الثقافي والوطني، ويُشكل في مجمله معوقًا من معوقات تحقيق التنمية المستدامة، فمازالت الجماعات الإثنية ترطن بالتبداوية لغتهم المحلية التي انقسمت إلى لهجات مختلفة حسب العشائر والأماكن في مقابل العربية، فالعزلة والتصاقهم بوطنهم القبلي كافية لاستمرار إعاقة الوضع التنموي القائم دون تقدم، والتوصية هنا بضرورة نشر اللغة العربية وثقافتها وإحلالها بدلاً من اللغات المحلية السائدة.من خلال تقديم برامج متخصصة لتعليم اللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة، فضلا عن تفعيل إذاعة حلايب بما يخدم قضية اللغة العربية في تلك المناطق.

(و): ونود التنويه إلى أن غياب الفهم الشمولي لطبيعة الصحراء وعلاقتها بالتنظيم الاجتماعي السائد جعل خطط التنمية التي تم تنفيذها في المناطق الحدودية غير محققة لغايتها القصوى؛ لأنها تُمثِّل نقلاً لفكر، وتطورًا لمركب إيكولوجي ذي طبيعة مغايرة تمامًا عن الطبيعة المراد تنميتها وتحديثها. بيد أن المطلوب استحداث طرق تنموية تتجانس مع البيئة الثقافية والاجتماعية للصحراء. إن فهم خصوصية المناطق الحدودية المصرية باعتبارها مناطق هامشية ينبغي أن يكون التعامل التنموي معها يختلف عن التعاطي التنموي مع مناطق مصرية أخرى في الوادي والدلتا، فالدراسات والتصورات التنموية المطروحة يجب أن تكون دقيقة ومتخصصة لا تبالغ في تقييم الإمكانيات الأساسية كالمياه والطاقة والثروة التعدينية والموارد الأرضية وحجم السكان وخصوصياتهم القبلية وتصوراتهم التنموية، ذلك إذا ما أرادت الدولة المصرية الحديثة أن تحسن استغلال ثروتها وحماية الحدود وملء الفراغ الصحراوي المصري ليتحول إلى معمور تنموي ناهض. من خلال تحويل المناطق الصحراوية إلى مناطق تدعم الاقتصاد لا في تلك المناطق فحسب بل في المجتمع المصري ككل. فإقرار التنمية المستدامة في هذه الرقعة المصرية أمر هام، وواجب قومي.

(٣): قضايا أثارتها الدراسة وأوليات بحثية مستقبلية:

بناءً على القضايا التي أثارتها الدراسة، يمكن تحديد أهم الأولويات البحثية المقترح إنجازها في المستقبل على النحو الآتي:

(أ): لازلت هناك مجموعات بشرية مصرية، تقطن الوديان الجبلية والتجمعات البدوية التابعة لمثلث حلايب، ولا سيما في مناطق«يهميب»، و«تودهي» يعيشون على الفطرة والسليقة. فنحن مانزال بحاجة ماسة إلى دراسات سوسيولوجية متعمقة ترصد أحوالهم المعيشية وسبل تطويرها.

(ب): في ظل التحولات التي تشهدها مناطق الدراسة وما يترتب عليها من بروز ملامح بِنيوية جديدة يتطلب دراسة أخرى حول المكانة الاجتماعية وأسس التمايز والتدرج الطبقي في مجتمعات شلاتين وأبورماد وحلايب الحدودية.

(ج): ويمكن أيضًا القيام ببحوث ودراسات سوسيولوجية لمراجعة وتقييم وتقويم التجربة التنموية في شلاتين وأبورماد وحلايب، وذلك في ضوء النتائج التي وصلت إليها وما حققته على أرض الواقع، مقارنة بين ما كان مخططًا له، نأمل أن تكون محور جهد بحثي مستقبلي.

خاتمة:

أخيرًا، يمكننا القول بأن المناطق التي شملتها الدراسة الإثنوجرافية الراهنة مناطق مصرية هامشية، وما يماثلها من مناطق حدودية نائية أخرى تُشَكِّل في مُجملها الجزء الأعظم من مساحة مصر الكلية، إن الأمر يتطلب مسحًا دقيقًا لما تملكه هذه المناطق من موارد طبيعة وإمكانات اقتصادية ومقومات بشرية متاحة، وأنه في ظل المتغيرات الحديثة المتسارعة، وببذل جهد تنموي مخطط ورشيد، وفتح آفاق جديدة، نستطيع من خلالها تخليص هذه المناطق المهمشة من كل ما يعوق تنميتها، ويؤثر في اندماجها في المجتمع القومي المصري.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. بدر، إبراهيم عبدالبارى. (١٩٩٦). التنمية البيئية لجنوب مصر: دراسة خاصة عن الجنوب الشرقى (حلايب وشلاتين وأبو رماد) رسالة دكتوراه في علوم البيئة (غير منشورة)، قسم الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
٢. أبوزيد. أحمد. (١٩٩٣). (تقديم)، جمال حمدان،سيناء، كتاب الهلال، القاهرة، دار الهلال، العدد (٥١١).
٣. زايد، أحمد. (٢٠١٠). المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظرى، فى المؤتمر السنوى الحادى عشر، المسئولية الاجتماعية والمواطنة، ١٦-١٩مايو ٢٠٠٩، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلدالأول.
٤. شحاتة، أحمد سيد. (١٩٩٧). تنمية مراكز العمران الحضرى، أعمال ندوة مثلث حلايب: رؤية تنموية متكاملة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مجلد الأبحاث.
٥. عبدالموجود، أحمد. (٢٠١٣). المجتمعات المعوقات الثقافية للتنمية بالمجتمعات الصحراوية في مصر: دراسة أنثروبولوجية في محافظة مطروح، فى: المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الخمسون، العدد الثانى.
٦. ــــــــــ. (٢٠١٠). الانتماء والولاء قى الشخصية البدوية: رؤية تاريخية لبدو سيناء، فى: أعمال المؤتمر السنوى الحادى عشر، المسئولية الاجتماعية والمواطنة، (١٦-١٩ مايو ٢٠٠٩م)، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
٧. عبدربه، أحمد عبد ربه. (٢٠١٤). الدستور وتنمية الأطراف، منشورة في: مجلة أحوال مصرية، فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، السنة الثانية عشرة، العدد (٥٣).
٨. خاطر، أحمد مصطفى. (٢٠٠٥). تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.
٩. عبدالباري، إسماعيل حسن. (١٩٨٠). أسس علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف،الطبعة الثانية.
١٠. سالم، أشرف. (٢٠١٦). المشاكل البيئية فى شلاتين وحلايب، ورقة غيرمنشورة.
١١. عامر، أشرف. (٢٠١٥). سؤال الهوية ..سؤال الوطن!، فى: مجموعة باحثين، أعمال أبحاث الموتمر العلمى الثالث لثقافة الشباب والعمال: شباب المناطق الحدودية والنائية بين الواقع ورؤى المستقبل، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
١٢. عبدالعزيز، أشرف. (٢٠١٤). تحول مناطق الحدود إلى قضية في التعامل مع الجوار المباشر، فى: اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد الثاني.
١٣. علام، إعتماد محمد. (١٩٩٤). دراسات فى علم الاجتماع التنظيمى، القاهرة، الإنجلو المصرية.
١٤. مسعود، أمانى. (٢٠١٤). تضميين الهوامش بين الأحقية والتمكين قراءة فى البعد الأمن الإنسانى، منشورة في: مجلة أحوال مصرية، فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، السنة الثانية عشرة، العدد (٥٣).
١٥. رجب، إيمان. (٢٠١٨). إدارة المناطق الحدودية فى مصر، فى: الملف المصرى، دورية شهرية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، العدد (٤٦).
١٦. ــــــــــ. (٢٠١٧): معضلة تحقيق التنمية المستدامة فى المناطق الحدودية، فى، شريف رأفت، التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية فى مصر قى ضوء الخبرات الدولية، فى، بدائل، سلسلة دراسات سياسات محكمة، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، العدد (٢٤)، السنة الثامنة.
١٧. عامر، إيمان محمد عبدالمنعم. (١٩٩٧). العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، رقم(٩٧)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٨. عبدالوهاب، أيمن. (٢٠١٤). التنمية بالمشاركة .. مدخل للبناء وتعطيم القدرات منشورة في: مجلة أحوال مصرية، فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، السنة الثانية عشرة، العدد (٥٣).
١٩. المصري، بلال. (٢٠١٧). حلايب: كعب أخيل العلاقات المصرية – السودانية، دراسة منشورة فى: المركز الديمقراطى العربى، قسم الدراسات السودانية وحوض وادى النيل، مشاريع بحثية، موقع المركز الديمقراطى العربى، تاريخ النشر: ٢٢مايو٢٠١٧م، تاريخ الدخول: ٤ سبتمبر ٢٠١٧م، متاح علي الموقع الإلكترونى التالى:
http: //democraticac.de/?p=46646
٢٠. عبدالحق، بوتاته. (٢٠١٦). ديناميكة تفعيل دور الجماعات المحلية فى تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية: (دراسة مشروع المخطط الخماسى الثانى (٢٠١٠-٢٠١٤م)، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر فى العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية.
٢١. جبور، جبرائيل سليمان. (١٩٩٨). البدو والبادية، لبنان، دار العلم للملايين.
٢٢. طايع، جمال حسين عبدالقادر. (٢٠١٧). إسهامات البرامج التنموية للجمعيات الأهلية في تحسين نوعية الحياة لسكان المناطق الحدودية، رسالةماجستير (غيرمنشورة) في الخدمة الاجتماعية، تخصص تنظيم مجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسوان.
٢٣. جمهورية مصر العربية. مجلس النواب. (٢٠١٦). الفصل التشريعى الأول، دورة الانعقاد العادى الأول، تقرير اللجنة الخاصة الثالثة لدراسة وبحث متطلبات التنمية بمنطقة (حلايب وشلاتين وأبو رماد) جنوب البحرالأحمر.
٢٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. (٢٠٠٨). التعداد العام للسكان والمنشأت ٢٠٠٦: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكانية، إجمالى الجمهورية، القاهرة، مرجع رقم (١١٠٢ / ١١٠٣)، ٢٠٠٨، أ م ت.
٢٥. جوبو، جيامبيترو. (٢٠١٤): إجراء البحث الإثنوجرافى، (ترجمة) محمد رشدى ، (مراجعة) أحمد زايد ، القاهرة ، المركز القومى للترجمة.
٢٦. مصطفى، جيهان حسن. (٢٠٠٩). الزواج والبيئة في منطقة الشلاتين، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الدراسات الشعبية، العدد (١٢٢).
٢٧. ــــــــــــ. (٢٠٠٨). المشكلات البيئية في مدينة الشلاتين، أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، قنا- الأقصر، (١٠-١٣ نوفمبر ٢٠٠٨)، مجلد الأبحاث.
٢٨. ــــــــــــ. (٢٠١٥). شباب المناطق الحدودية ومشكلات الهوية الثقافية، أعمال أبحاث المؤتمر العلمى الثالث لثقافة الشباب والعمال: شباب المناطق الحدودية والنائية بين الواقع ورؤى المستقبل، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، يونيو٢٠١٥.
٢٩. توفيق، حقى سعد. (٢٠٠٤). مبادئ العلاقات الدولية، القاهرة، دار وائل للطباعة والنشر.
٣٠. بركات، حليم. (٢٠٠٠). المجتمع العربى فى القرن العشرين: بحث فى تغير الأحوال والعلاقات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
٣١. مصطفى، حمدنا الله. (١٩٩١). العبابدة تحت الإدارة المصرية فى السودان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
٣٢. عبدالله، خالد عبد الفتاح. (٢٠١٥). التنمية الثقافية في المناطق الحدودية والنائية في إطار منظومة القيم، أعمال أبحاث الموتر العلمي الثالث لثقافة الشباب والعمال: شباب المناطق الحدودية والنائية بين الواقع ورؤى المستقبل، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

٣٣. ستيورات، دافيد. (٢٠١٢). بريم شامداساني، دينيس روك، تاليف، الجماعات البؤرية: النظرية والتطبيق، (ترجمة) راقية جلال الدويك، القاهرة، المركز القومي للترجمة بالتعاون مع مؤسسة فورد، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين.
٣٤. وفا، دينا. (٢٠١٤). سبل تطوير الأداء الحكومى فى تنمية الأطراف، منشورة في: مجلة أحوال مصرية، فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، السنة الثانية عشرة، العدد (٥٣).
٣٥. والاس، رث. (٢٠١٠). النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية ،(ترجمة) محمد عبدالكريم الحورانى ، المملكة الإردنية الهاشمية ، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع.
٣٦. الجوهري، رفعت. (٢٠٠١). شريعة الصحراء: عادات وتقاليد، القاهرة، الهئية العامة لقصور الثقافة، ذاكرة الكتاب (٢٧)، الطبعة الثانية.
٣٧. الألفي، زينهم. (١٩٩٧).جيولوجية منطقة مثلث حلايب جنوب الصحراء الشرقية، أعمال ندوة مثلث حلايب: رؤية تنموية متكاملة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مجلد الأبحاث.
٣٨. الرفاعي، سعاد علي عبدالسلام. (٢٠١٦). التنظيم الاجتماعي القبلي والإنتاج الأدبي للمرأة البدوية: دراسة أنثروسوسيولوجية للأهازيج الليبية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية،ع(٩)، ج(٣).
٣٩. البدوي، السعيد. (١٩٩٩). الحدود السياسية المصرية السودانية: نظرة جغرافية، فى، الحدود المصرية عبرالتاريخ، أعمال ندوة لجنة التاريخ والأثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالإشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة (٢٠-٢١) ديسمبر ١٩٩٩، عبدالعظيم رمضان (إعداد)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد(١٦٤)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤٠. ج. س، سلجمان. (١٩٥٩). السلالات البشرية فى افريفية، ترجمة يوسف خليل، القاهرة، مكتبة العالم العربى.
٤١. نعيم، سمير. (١٩٧٧). النظرية فى علم الاجتماع: دراسة نقدية، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت.
٤٢. مبروك، سناء. (٢٠١٠). المواطنة والمسئولية الاجتماعية: دراسة أنثروبولوجية لقيم الولاء والانتماء فى شمال سيناء، فى: المؤتمر السنوى الحادى عشر، المسئولية الاجتماعية والمواطنة، (١٦-١٩مايو ٢٠٠٩)، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلدالأول.
٤٣. يوسف، سهير عبدالعزيز محمد. (١٩٩١). الاستمرار والتغير فى البناء الاجتماعى فى البادية العربية: دراسة فى علم الاجتماع البدوى، القاهرة ، دار المعارف.
٤٤. ولي الدين، سونيا. (٢٠٠٧). العبابدة والبشارية فى مثلث حلايب: تجربتى فى الشلاتين، الفنون الشعبية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العددان (٧٤/٧٥).
٤٥. الحسيني، السيد. (١٩٨٢). نحو نظرية اجتماعية نقديه، القاهرة ، دار المعارف، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الحادى والخمسون.
٤٦. ــــــــــ. (١٩٨٥). النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، القاهرة ، دار المعارف ،سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثامن عشر، الطبعة الخامسة.
٤٧. أحمد، سيد صلاح. (٢٠١٤). دراسة اقتصادية للمحددات البيئة بمنطقة حلايب وشلاتين وأبورماد، القاهرة، مركز بحوث الصحراء، شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم الاقتصاد المنزلي.
٤٨. رأفت، شريف. (٢٠١٧). التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية فى مصر فى ضوء الخبرات الدولية، فى، بدائل، سلسلة دراسات سياسات محكمة، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، العدد (٢٤)، السنة الثامنة.

٤٩. الزيباري، طاهر حسو. (٢٠١٦). النظرية السوسيولوجية المعاصرة، المملكة الأردنية الهاشمية، دار البيروني للنشر والتوزي.
٥٠. لطفي، طلعت ابراهيم،الزيات، كمال عبدالحميد. (د.ت). النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع ،ج (١) ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
٥١. لطفي، طلعت إبراهيم. (١٩٨٥). المداخل النظرية في دراسة التنظيم: دراسة تحليلية نقدية، قطر، جامعة قطر، حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الثامن.
٥٢. أحمد، طه حسن عبدالله. (٢٠٠٦). مثلث حلايب دراسة فى جغرافيا العمران، رسالة ماجستير فى الدراسات الإفريقية (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
٥٣. الكسادي، عادل أحمد. (٢٠٠١). التنظيم القبلى والاجتماعى التقليدى فى حضر موت (١٩٠٠-١٩٦٧)، الكويت، جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة (٢٧)، العدد(١٠٠).
٥٤. مصطفى، عادل على. (١٩٩٧). مثلث حلايب : رؤية انثروبولوجية، أعمال ندوة مثلث حلايب: رؤية تنموية متكاملة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مجلد الأبحاث.
٥٥. عبدالمعطي، عبدالباسط محمد. (١٩٨١). اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٤٤).
٥٦. الطاهر، عبدالجليل. (١٩٥٤). البدو والعشائر فى البلاد العربية، القاهرة، جامعة الدول العربية.
٥٧. ابن خلدون، عبدالرحمن. (١٩٩٢). مقدمة ابن خلدون، (تحقيق المستشرق الفرنسي) أ.م. كاترمير، طبعة باريس، ١٨٥٨م، المجلد الأول، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان.
٥٨. محمد، عبدالسلام إبراهيم. (٢٠١٠). الضبط الاجتماعى فى المجتمعات القبلية:دراسة سوسيو انثربولوجية على قبائل الكنوز – عرب العقيلات – البشارية – عبابدة البحر الأحمر، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع.
٥٩. السردية، عبدالله سالم محمد. (٢٠١٣). البناء الاجتماعى القبلى وتنمية المجتمعات المحلية: دراسة انثروبولوجية لقرية لقرية منشية الغياث — البادية الشمالية الشرقية، المملكة الإردنية الهاشمية، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير،كلية الآثار والأنثروبولوجيا، تخصص الأنثروبولوجيا الاجتماعية.
٦٠. أحمد، عبداللطيف محمد. (٢٠٠٩). منطقة حلايب دراسة في اقتصاديات الصحراء الساحلية، منشورة في: الإنسانيات، دورية علمية محكمة تصدرها كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، العدد الحادي والثلاثون.
٦١. عبدالله، على عبدالله. (٢٠١٦). البرامج التنموية للهيئات الدولية المانحة وتحقيق الاستدامة الاجتماعية لسكان المناطق الحدودية: دراسة مطبقة على مثلث الشلاتين، أبورماد، حلايب، فى: مجلة كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان ، مجلد (٥٦)، ج(٤).
٦٢. عبدالوهاب، جودة عبدالوهاب. (٢٠٠١). مجموعة النقاش البؤرية Focus Group كطريقة من طُرق البحث الكيفي، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد (٣٠).
٦٣. جلبي، على عبدالرزاق. (٢٠٠٣). الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعى، دراسة قدمت فى ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها فى الوطن العربى، المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
٦٤. ــــــــــــ. (٢٠٠٥). الاتجاهات الأساسية فى:نظرية علم الاجتماع ،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
٦٥. ــــــــــــ. (٢٠١٦). علم الاجتماع والتنمية المستدامة: المقومات والمؤشرات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٦٦. أحمد، على فتحى. (١٩٩٨). مشروع السكان والتنمية البشرية فى شلاتين، أبورماد، حلايب، القاهرة، مركز بحوث الصحراء بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.
٦٧. ليلة، علي. (١٩٨٢) البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا: المفاهيم والقضايا، القاهرة، دار المعارف، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثالث والأربعون.
٦٨. ـــــــــ. (٢٠١٣). البناء الاجتماعى: المفهوم والمتغيرات، القاهرة، (الناشر المؤلف.
٦٩. المكاوي، على محمد. (٢٠٠٢). الانثروبولوجيا الاجتماعية ودراسة التغير والبناء الاجتماعى، القاهرة، مؤسسة الأهرام، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثانى والثمانون.
٧٠. حطيم، علي حسين. (٢٠١٥). التنظيم الاجتماعي لنظم القبيلة البدوية، العراق، جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد (١١١)، ملحق.
٧١. شكري، علياء، وآخرون .(١٩٩٣). دراسة المشكلات الاجتماعية، محمد الجوهري (إشراف)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
٧٢. ـــــــــــــــ. (١٩٩٣). دليل العمل الميدانى لجامعى التراث الشعبى، الإسكندرية، دارالمعرفة الجامعية.
٧٣. عوض، عماد جمال راشد. (٢٠١٦). دور الضبط الاجتماعى غير الرسمى فى إدارة الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية: دراسة اجتماعية لمنطقة: حلايب وشلاتين وأبو رماد، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، (غير منشورة)، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم العلوم الإنسانية البيئية.
٧٤. عبدالمجيد، عمر. (١٩٩٩). قضايا البيئة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، مركز البحوث والدراسات الإسلامية.
٧٥. وافي، عهود، وأبوالعلا، أيمن. (٢٠١٧). الدولة فى المناطق الحدودية: الشلاتين نموذجًا، المدينة والتخطيط الادارى، فى:مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد (٦٥).
٧٦. العمري، عيسات، (٢٠١٦). معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلى ورهانات الفعل التنموى، مجلة تنمية الموارد البشرية، الجزائر،جامعة سطيف٢، (المجلد ٧)، العدد الثانى.
٧٧. إبراهيم، عيسى على. (١٩٩٢). تنمية الساحل الشرقى لمصر: نظرة جغرافية، فى: مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، العدد (٣٩).
٧٨. زايد، غادة خضر حسين. (٢٠٠٠). التسوية السياسية للنزاع المصري السوداني بشأن مثلث حلايب، رسالة ماجستير، (غيرمنشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٧٩. مصطفى، فاروق أحمد. (١٩٩٩). التقرير النهائى المعدل لمشروع الحاجات الاجتماعية لسكان المناطق الحدودية الجنوبية (حلايب، شلاتين، أبورماد)، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، شعبة بحوث العلوم الاجتماعية والسكان، بالتعاون مع كلية الآداب جامعة الإسكندرية.
٨٠. ـــــــــــــ. (٢٠٠٧). نظرية الحاجات الاجتماعية مع الإشارة إلى مجتمعات شلاتين، أبورماد، حلايب، فصل فى: فاروق أحمد مصطفى، ومحمد عباس إبراهيم، الأنثربولوجيا الثقافية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
٨١. ـــــــــــــ. (٢٠٠٩). الإنتماء والولاء وارتباطهما بإشباع الحاجات دراسة حالة لمجتمع حدودى (شلاتين، وأبو رماد، وحلايب)، فى أعمال المؤتمر السنوى الحادى عشر، المسئولية الاجتماعية والمواطنة (١٦-١٩ مايو٢٠٠٩ م)، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
٨٢. ـــــــــــــ. (٢٠١٨). الأنثربولوجيا التطبيقية: دراسة لإنسان سيناء، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٨٣. محمد، قبارى إسماعيل. (١٩٩٨). مدخل إلى علم الاجتماع المعاصر:مشكلات التنظيم والإدارة والعلوم السلوكية، الإسكندرية، منشأة المعارف.
٨٤. عبدالمالك،كامل. (٢٠٠٢). المجتمعات الحدودية فى مصر: دراسة انثربولوجية للاتصال الثقافى وتأثيرة على بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع.
٨٥. ــــــــــ. (٢٠٠٨). رؤى العالم المتغيرة: دراسة فى الإتصال الثقافى للمجتمعات الحدودية، القاهرة، دار المحروسة.
٨٦. زيتون، كمال. (٢٠٠٦). تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها إلكترونياً، القاهرة ، دار عالم الكتب.
٨٧. مجلس الوزراء. (٢٠١٥). خطة التنمية العاجلة والرؤية المستقبلية لتنمية منطقة الجنوب (حلايب، شلاتين)، القاهرة.
٨٨. مجموعة مؤلفين: (إشراف غنيم، محمد أحمد). (٢٠١٤). المعوقات الثقافية للتنمية بالمجتمعات الصحراوية في مصر: دراسة أنثروبولوجية في محافظة مطروح، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
٨٩. الجوهري، محمد، وشكري علياء. (١٩٧٥). دراسة علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف.
٩٠. الحويري، محمد. (١٩٩٦). أسوان فى العصور الوسطى، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
٩١. السبيعي، محمد تركى. (٢٠٠٧): إشكالية العمل فى المناطق الحدودية من وجهة نظر العاملين فيها: دراسة تطبيقية على مركز جوازات منفذ أبو سمرة الحدودى بدولة قطر، جامعة نايف العربية الأمنية للعلوم الشرطة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، استكمال متطلبات درجة الماجستير فى العلوم الشرطية، الرياض.
٩٢. الطحلاوي، محمد رجائي جودة. (٢٠١٠). عيذاب، دراسة تاريخية جغرافية جيولوجية لثغر على البحر الأحمر ازدهر ثم اندثر أعظم مراسى الدنيا فى القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى، القاهرة، دار الكتاب الحدي.
٩٣. محمد، رفيع محمد. (د.ت) القبائل البدوية فى محافظة البحر الأحمر، القاهرة، دار الرسالة الذهبية.
٩٤. غيث، محمد عاطف. (١٩٧٩). (حرره وراجعه)، قاموس علم الاجتماع، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٩٥. ــــــــــ.(د.ت). المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
٩٦. شرقاوي، محمد عبدالله محمد. (٢٠١١). المؤشرات الاجتماعية لنوعية الحياة لدى سكان المناطق الحدودية، دراسة ايكولوجية لمثلث (حلايب، شلاتين، أبو رماد)، رسالة ماجستير في العلوم البيئية (غير منشورة)، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم العلوم الانسانية البيئية.
٩٧. محجوب، محمد عبده. (١٩٨٣). مدخل سيسيو أنثروبولوجي في دراسة القضاء البدوي: مثال من قبائل أولاد علي في الصحراء الغربية المصرية، ندوة: البداوة في الوطن العربي، الجزائر، مجلدالابحاث
٩٨. ــــــــــ. (٢٠٠٦). القرابة والبناء الاجتماعى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
٩٩. ــــــــــ.(د.ت). مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية: (منهج وتطبيق)، الكويت، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية.
١٠٠. غنيم، محمد. (١٩٩٧). المفهومات والتعريفات، فى: محمد عبده محجوب وآخرون، دراسات فى المجتمع البدوى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
١٠١. صالح، محمد فاروق. (٢٠١٣). تنمية وتطوير المناطق الحدودية حالة دراسية الشريط الحدودى المشترك بين مصر وقطاع غزة، رسالة ماجستير فى الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية.

١٠٢. الحوش، محمد. (٢٠١٦). أهمية الملاحظة والمنهج الاثنوجرافي في العلوم النفسية والاجتماعية، الجزائر، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (١٦).
١٠٣. محمد، مدحت محمد جمال. (٢٠٠٠). الجغرافيا الإقليمية لمثلث حلايب، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة الإسكندرية.
١٠٤. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠١٥). الكتاب الإحصائي السنوى، محافظة البحر الأحمر.
١٠٥. شومان، مسعود. (٢٠١٥). الحدود المصرية وأبعادها الأنثروبولوجية: إطلالة على ثقافة المكان فى الجنوب والشمال الشرقى، فى: أعمال أبحاث المؤمر العلمي الثالث لثقافة الشباب والعمال: شباب المناطق الحدودية والنائية بين الواقع ورؤى المستقبل، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
١٠٦. عبدالعزيز، مصطفي لطفي. (٢٠٠٨). المتغيرات البيئية المرتبطة بتوطين البدو في حلايب شلاتين أبو رماد، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الدراسات الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
١٠٧. حميد، ملاك. (٢٠١٦). معوقات التنمية المحلية فى الجزائر، جامعة د. الطاهر مولادى –سعيدة –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، مذكرة لنيل شهادة الماستر فى القانون، تخصص إدارة الجماعات المحلية.
١٠٨. دسوقي، منى عبدالعال سيد، وآخرون. (٢٠١٦). مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحرالأحمر (الشلاتين وحلايب)، القاهرة، معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٦٧)
١٠٩. علي، نادية بدوى. (١٩٨٥). الزينة الشخصية عند العبابدة وأثر التطور الحضارى عليها: دراسة فى الأنثربولوجيا الجمالية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الأنثربولوجيا، جامعة القاهرة.
١١٠. ــــــــــ. (١٩٩٣). يوميات باحثة مصرية في حلايب، القاهرة، دار الهلال.
١١١. ناصر، نعيمة أحمد. (٢٠١٣). تقدير حاجات منطقة (شلاتين أبورماد حلايب) بمحافظة البحر الأحمر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسوان.
١١٢. تماشيف، نيقولا. (١٩٨٣). نظرية علم الاجتماع: طبيعاتها وتطورها، (ترجمة) محمود عودة وآخرون، (مراجعة) محمد عاطف غيث، القاهرة، دار المعارف، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثانى، الطبعة الثامنة.
١١٣. الشريف، هانى أحمد كامل. (٢٠١٢). الطب الشعبي عند قبيلتى العبابدة والبشارية: دراسة ميدانية فى الأنثربولوجيا الثقافية، رسالة ماجستير فى الأنثروبولوجيا، (غيرمنشورة)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم الأنثروبولوجيا، جامعة القاهرة.
١١٤. ــــــــــ. (٢٠١٧). دور المؤسسات والأجهزة الرسمية فى تحقيق الانتماء والمواطنة لدى العبابدة والبشارية: دراسة ميدانية فى الانثربولوجيا الثقافية، رسالة دكتوراه في الدراسات الأفريقية (غير منشورة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم الانثربولوجيا (الانثربولوجيا الثقافية).
١١٥. عبيد، هناء. (٢٠١٤). تنمية المناطق الحدودية فى مصر، للعدالة وجة مكانى، منشورة في: مجلة أحوال مصرية، فصلية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، السنة الثانية عشرة، العدد (٥٣).
١١٦. وحدة الدراسات العسكرية والأمنية الحدودية. (٢٠١٨). المداخل النظرية لدراسة المناطق الحدودية: دراسة حالة الحدود المصرية، السمينار العلمي الخامس، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
١١٧. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. (٢٠١٤). الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، إستراتجية التنمية للمنطقة الحدودية (حلايب، شلاتين، أبورماد، جبل القسم)، المخطط العام لمدينة حلايب (النواة الأولى للتنمية)، القاهرة.
١١٨. وزارة الدولة لشئون البيئة (جهاز شئون البيئة). (٢٠٠٨). الوكالة الدنمركية للتعاون الدولى (برنامج الدعم القطاعى للبيئة)، محافظة البحر الأحمر (إدارة شئون البيئة)، التوصيف البيئى لمحافظة البحرالأحمر، القاهرة.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

119. M. I. Abdel-Aziz، Et Al. (2013). Problems That Fact The Development Of Desert Communities In The Region Of "Darb Al Arbaeen" In The New Valley Governorate، J.Agric، Econom، and Social Sci.، Mansoura Univ.، Vol.4 (1).
120. M، Anna Assimakopoulos Et Al. (2005). Local Communities Insertion Network Para America Latina: the Link-all System، Centre de Recherché Public –Henri Tudor، Luxembourg Enrique Gallicchio and Ioanna Grotiuz.
121. Mallick، Ayub. (2000). Development Programmes Involvlng The Tribes A Case Stude. The Indian Journal of Political Science، Vol (70)، No (4)، Indian Political Science Associatio.
122. Raagmaa، Garri. (2002). Regional Identity in Regional Development and Planning European Planning Studies، Vol (10)، (No 1).
123. Pfeffer، Georg. (2014). Ethnographies of states and Tribes in Highland Odisha. Asian Ethnology، Vol (73)، No (1/2)، Nanzan University.
124. J. R.، May (Ed.). (1986). Between two Nations- the Indonesia papua New Guinea border andwest papua Nationalism، published by Robert Brown and Associates (Aust) pty.Ltd.، Australia.
125. Shankar، Raja and Shah، Anwar. (2003). Bridging the Economic Divide Within Countries: A Scorecard of the Performance of Regional Policies in Reducing Regional Income Disparities، World Development، Vol (31).